اليابان لم تقل لا

THE JAPAN THAT CAN SAY NO

Why Japan Will Be First Among Equals

SHINTARO ISHIHARA

صراع المستقبل بين الكبار

تأليف : شنتارو إيشهارا
ترجمة : هالة العورى



اليابان لم تقل لا

صراع المستقبل بين الكبار

تأليف
شنتارو إيشهارا
ترجمة
هالة العورى

يافا للدراسات والأبحاث - القاهرة
١٩٩١

صراع المستقبل بين الكبار

إسم الكتاب: اليابان لم تقل لا: صراع المستقبل بين الكبار

إسم المؤلف: شنتارو إيشهارا

إسم المترجم: هالة العورى

الناشر: يافا للدراسات والابحاث - القاهرة

سنة النشر: ١٩٩١

مقدمة المترجم

فى أعقاب انتهاء حملة التحالف الغربى ضد العراق، التى عنيت ضمن أهدافها بتدمير المرافق الأساسية والبنية التحتية للبلاد، خرج تعليق فورى من طوكيو يعلن استعداد اليابان للمساعدة فى رفع الأنقاض وإعادة تعمير مرافق العراق وبنيته الأساسية نظرا لخبرة اليابان إثر تعرضها لتجربة مقاربة. إن تأمل هذا التعليق يدفع إلى الذهن على الفور بهيروشيما ونجازاكى وكيف تلقت هاتان المدينتان أول ضربة نووية فى التاريخ على يد الولايات المتحدة الأميركية بعد هزيمة ألمانيا وقرب انتهاء الحرب العالمية الثانية. والتعليق ينبىء بأن ذلك اليوم مايزال ماثلا ومختزنا فى ثنايا العقل اليابانى رغم الاستغراق فى العمل الدءوب ورغم تلك الابتسامة الهادئة التى يوزعها اليابانيون أينما حلوا.

أثناء الحرب العالمية زحفت اليابان على مناطق فى آسيا لتتزود بالمصادر الضرورية لاقتصادها. ولكنها بعد الهزيمة انتهجت مسلكا آخر، وفلسفة اقتصادية جديدة تقوم على تطوير نوعيات صناعية جديدة وتصديرها. أما المصادر الطبيعية والمواد الخام فيمكن ابتياعها.

أربعون عاما مضت منذ عام ١٩٤٥ بعد دك هيروشيما ونجازاكى بالقنابل النووية، وبعد سحق طوكيو بالقنابل الحارقة، كانت الولايات المتحدة أثناءها تنفق مبالغ طائلة على المصروفات العسكرية والاستخبارية، وتركز اهتمامها على الاتحاد السوفياتى والصين ومنطقة الشرق الأوسط. على حين مضت اليابان فى تحقيق تطورها الاقتصادى لينمو إجمالى الناتج القومى بمعدل مذهل، كان ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٣ بمقدار ١٠,٥٪ سنويا، وهو أعلى معدل فى أية دولة صناعية. وشهد كل عام توسع وتنوع الصناعات التى تهيمن عليها اليابان. فقد تمكنت فى الستينات من إنتاج نصف ما أنتجه العالم من السفن ونافست صناعة الفولاذ بها الصناعة الأميركية فى السبعينات لتزداد حصتها فى إنتاج السيارات العالمى من لاشىء تقريبا فى عام ١٩٦٠ إلى ٢٥٪ تقريبا فى الثمانينات .

والآن تتباهى اليابان، ولها كل الحق، بأنها تملك أقوى اقتصاد فى العالم، حيث أصبح دخل العائلة العادية المستوى في اليابان ٤٠ الف دولار بما يفوق معدل مثيلتها الاميركية. أما معدل دخل العائلة المتوسطة الحال فقد تجاوز الخمسين ألفاً فى العام الواحد.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أخذت المصالح اليابانية تتسع وتتشعب فى الولايات المتحدة. وها هى اليابان تمول اليوم عجز الميزانية الأميركية من خلال شرائها السندات المالية، وقد انفق اليابانيون ٤٥ بليون دولار ونيفاً فى شراء العقارات فقط، فى أميركا بما فى ذلك أشهر البنايات فى نيويورك لوس انجيلوس ودالاس وغيرها، إن أكثر من ٢٠٪ من الدين الوطنى لأميركا مستحق لبنوك يابانية تسيطر على خمسة من البنوك العشرة الرئيسية فى كاليفورنيا، وفقا لما ورد فى كتاب «البيع بالكامل» لدوجلاس فرانتز وكاترين كولينز. وفى مجال الاستثمار أقام اليابانيون مصانع مختلفة، عبر الولايات المتحدة لإنتاج السيارات والمواد الاليكترونية والمواد الغذائية، وبذلك أصبح أكثر من ٣٠٠ الف اميركى يعملون لدى رجال أعمال يابانيين، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى مليون شخص فى أقل من عشر سنوات.

ويرجع المؤلفان الأميركيان أسباب تدهور اقتصاد الولايات المتحدة إلى عوامل عديدة، أدت إلى اختلال الميزان التجارى لصالح اليابان. فالولايات المتحدة انتهجت الطريق الخاطىء فى السبعينات، فحرب فيتنام أضرت بحالة البلاد النفسية، كما أجبرت أزمة النفط فى السبعينات، إثر حرب اكتوبر، الشركات الأميركية على الانسحاب من أوربا علاوة على ان نهوض الصناعات الأوربية افقد الولايات المتحدة أجزاءً من السوق لصالح منافسيها العالميين. ولكن السبب الأهم، فى رأى الكاتبين، يرجع إلى الحماية اليابانية حيث يلقى المصدرون الأميركيون صعوبات جمة فى فتح السوق اليابانية المغلقة.

ومما يزيد فى حساسية الوضع الاقتصادى، ازدياد حجم الاستثمارات الأجنبية فى الولايات المتحدة، مما يفقد البلاد سيادتها إلى المستثمرين الأجانب. وتدل أخر الأرقام

التى صدرت عن دائرة التجارة أن الأجانب كانوا يملكون عام ١٩٨٧ ما قيمته ١,٥٣٦ ترليون دولار على شكل سندات حكومية، مصانع، شركات،عقارات، أى بزيادة قدرها ١٥٪ عن العام الذى سبقه، وبمعدلات الشراء الحالية، يمكن للأجانب أن يمتلكوا كل البلاد خلال خمسين عاما. والأكثر أهمية من ذلك، أن هذه الأرقام أوضحت أن قيمة الموجودات التى يمتلكها الأجانب فى الولايات المتحدة، تفوق الموجودات الأميركية فيما وراء البحار بمقدار ٣٦٨,٢٣ مليار دولار.

ولم تتخلف اليابان بدورها عن الاستثمار فى الولايات المتحدة، فتدفقت الاستثمارات اليابانية فى الثمانينات، مما جعل أميركا تشعر أن اقتصادها، يواجه خطر التلاشى أمام قوة الين الصاعدة. وطبقا لإحصاءات دائرة التجارة زاد اليابانيون من استثماراتهم المباشرة فى الولايات المتحدة بمقدار ٢٤٪ فى عام ١٩٨٧ لتحتل اليابان المركز الثالث محل كندا. ولكن عندما يضم استثمارها المباشر إلى استثماراتها غير المباشرة، السندات الحكومية وأسهم الشركات، يصبح اليابانيون أكبر مستثمر أجنبى فى الولايات المتحدة.

وقد ازداد موقف الولايات المتحدة، كأكبر دولة مدينة فى العالم، سوءا بدرجة كبيرة عام ١٩٨٧، نتيجة زيادة الاستثمارات الأجنبية وانخفاض معدل الصادرات، ففى الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥ هبطت الصادرات الأميركية حوالى ٣٪ وارتفعت الواردات بمقدار ٤١٪، على حين ارتفعت صادرات اليابان بحدود ٣٥٪ وهبطت وارداتها إلى ٨٪. وقد تنبأ ريتشارد روزكرانس من جامعة كورنل بأنه «إذا استمرت الأمور كما هى الآن ففى عام ٢٠١٠ تصبح اليابان الدولة القيادية فى السياسة العالمية». وتدل الإحصاءات على منطق وصدق نبوءة روزكرانس. ففى عام ١٩٥٠ كانت تعتبر اليابان دولة تابعة، يبلغ نصيبها من الصادرات العالمية ١٪، وفى نهاية الثمانينات أصبحت حصتها تقدر بـ ١٠٪ لتبنى فائضا تجاريا فى حدود ١٠٠ مليار دولار، ويأتى معظم هذا الفائض بالدولار لأن نجاح اليابان جاء نتيجة لتدهور وضع الاقتصاد الأميركى، وقد أحسن اليابانيون استعمال هذا الفائض فى استثمارات مباشرة

فى الولايات المتحدة. حيث قاموا بإقامة المصانع المختلفة أو شراء مصانع أميركية لزيادة نصيب اليابان من السوق المحلية أولا، ولتجنب ما قد يتأتى ثانيا فى حالة فرض الولايات المتحدة قيودا على الواردات بغرض حماية السوق المحلية.

وهكذا تحول «القرن الأميركى إلى أزمة أميركية» فى خلال ٢٥ عاما. ففى بداية الهبوط عام ١٩٧١، كان العجز التجارى الأميركى ٢,٢ مليار دولار، بينما وصل هذا العجز عام ١٩٨٧ إلى ١٦٠ مليار دولار. وتعانى الولايات المتحدة عجزا تجاريا مع شركائها خاصة مع اليابان حيث بلغ العجز ٥٧ مليار دولار.

والاستمرار الأميركى فى الاقتراض لتمويل العجز فى الميزانية الفيدرالية، يعنى أن جزءا كبيرا من الدخل القومى، سيوجه إلى دفع العوائد المستحقة لسنوات قادمة، بما سيؤدى بدوره إلى استنزاف مستمر لحيوية الاقتصاد الأميركى. إلى جانب تقوية نفوذ الأمم الأجنبية صاحبة الديون التى ستعمل على استغلال فائضها التجارى للحصول على المزيد من التسهيلات الصناعية، ولشراء المزيد من العقارات فى الولايات المتحدة. ويحذر كتاب «البيع بالكامل» من أن استمرار الأمور على هذا النهج سيجعل الولايات المتحدة فى موقف التابع لقوة أجنبية كاليابان.

واليوم يزداد الصخب حول اليابان وتتلاحق حملات التعريض والاتهامات.

.. .. اليابان شريك تجارى غير منصف.. اليابان تشترى الولايات المتحدة بدولارات أميركا.. اليابان وراء انهيار السوق المالية يوم الاثنين الأسود الموافق ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٧، فقد أظهر هذا الانهيار، أن الولايات المتحدة لم تفقد سيطرتها على اقتصادها فحسب، بل إن القرارات المتخذة فى طوكيو، باتت تؤثر على مستوى دخل الفرد الأميركى ورفاهيته.

فقد فقدت سوق الأسهم فى نيويورك ٥٠٨ نقاط، مسجلة فى يوم واحد خسارة ٢٢٪ من قيمتها الفعلية، ليتلاشى ما مقداره ترليون دولار. وذلك نتيجة الاستثمارات اليابانية الهائلة فى مجال الأسهم مما مكنهم من التأثير وتقرير معدلات الفائدة التى يضعها البنك الفيدرالى.

وأول من أثار هذا الأمر ريتشارد جيبهاردت أحد أعضاء الكونجرس، الذى فشل فى الحصول على ترشيح الحزب الديمقراطى له للرئاسة عام ١٩٨٨. فقد جعل من الاستثمارات الأجنبية، القضية الرئيسية لحملته الانتخابية «لقد فقدت البلاد السيطرة على مصيرها الاقتصادى لمصلحة القوى الأجنبية».

كما أثار كل من دوكاكيس بعد فوزه بترشيح الحزب الديمقراطى وزميله السناتور لويد بنستون هذه القضية فى أواخر حملتهما الانتخابية - ولكن دان كويل منافسه الجمهورى ونائب جورج بوش، أكد أن الاستثمارات الأجنبية خلقت فرص عمل فى الولايات المتحدة وأنها محل ترحيب.

وتتوالى الحملة، فقد قال آخرون «إن القضية السياسية للتسعينات ستكون الغزو الأجنبى للولايات المتحدة». ووصفت مجلة تايم الأميركية الولايات المتحدة بأنها أصبحت «سوقا ضخمة للأجانب». والأجانب تعنى هنا اليابانيين رغم أن بريطانيا تحتل المركز الأول فى قائمة الاستثمارات الأجنبية، إلا أن أحدا لم يتعرض لها ببنت شفه...

و.. تتصاعد حملات التعريض باليابان لتصل إلى حد تلويث الصورة اليابانية..

فقد وصفت إحدى الدراسات، التى وضعتها المخابرات المركزية الأميركية «سى اى ايه»، اليابان باعتبارها خطرا يهدد الأمن القومى الأميركى. وكتب ريتشارد روز مدير معهد روتشستر للتكنولوجيا تقريرا يقول فيه إن تفوق النموذج اليابانى على الغربى سيكون بمثابة كارثة للإنسانية، متهما اليابانيين بالتعصب والعنصرية، وعدم المبالاة بالأجناس والدول الأخرى. فضلا عن أن شعورهم بحقوق الإنسان «غير متطور»..!

أما دل دوغورتى نائب مدير معهد روتشستر للتكنولوجيا، فيتهم اليابانيين باتباع وسائل تآمرية، مدعيا أنهم قاموا عن طريق مصانعهم بإنشاء أقوى مجموعة ضغط، مما أسكت أى مقاومة ضد التغلغل اليابانى فى اميركا، ويزعم دوغورتى فى دراسته أن إدارة المصانع اليابانية فى الولايات المتحدة، تتم بواسطة الفاكس من طوكيو.

ويقترح الاثنان معا دوغورتى وروز أن يمارس جهاز الاستخبارات الأميركية عمليات تجسس اقتصادى على مستوى عال.

وتقول مجلة «دير شبيجل» الألمانية فى عددها الصادر فى ١٧/ ٦/ ١٩٩١، إن هناك اعتقادا راسخا لدى دوائر عديدة فى الولايات المتحدة أن اليابان تشكل العدو القادم بعد انتهاء الحرب الباردة. رغم الملاحظة التى ابداها دانيل باتريك مونييهان، السيناتور الديمقراطى، والتى مفادها أن «جواسيس الدولة حاولوا باجتهاد ايجاد مهمة جديدة ليبرروا جهودهم».

ووفقا للمجلة الألمانية، فقد زاد من حملات التشهير باليابان فى الولايات المتحدة، سعى طوكيو الحثيث فى عدم التدخل فى حرب الخليج، والتركيز فقط على علاقتها التجارية دون مبالاة بمبادىء سياسية أو أيديولوجية أو أخلاقية!

و.. تمضى حملات التشهير باليابان لاهثة.. تتجاهل مكامن الضعف والوهن الذى أصاب الاقتصاد الأميركى منذ السبعينات، وتتعامى عن أسباب نجاح الاقتصاد اليابانى.

والغريب أن كتاب «البيع بالكامل» يتحدث عن اختلاف الحضارتين اليابانية والأميركية قائلا «يفتخر الأميركيون بالمبادرة الفردية، والإنجازات الشخصية الواضحة، على حين يعمل اليابانيون فى إطار الفريق، وتصبح حاجات الفرد ثانوية أمام هدف المجموعة». بينما تصف دراسة المخابرات المركزية الأميركية المعركة الفاصلة للمستقبل بأنها صراع تاريخى ضخم بين الخير والشر بشأن السيادة فى العالم. الخير يتمثل بالطبع فى الجانب الاميركى «حيث قوى التسامح والحرية الفردية، والشر تجسده اليابان حيث مخلوقات لحضارة سرمدية لا أخلاقية، تتسم بالحيل والتدابير والسيطرة».

ويبدو أن هذا التقرير يتجاهل أن السيادة فى العالم لا تأتى من فراغ، والنجاح اليابانى رغم كل محاولات أميركا لإحباطه وتشويهه، كان ثمرة الإبداع الخلاق، والقدرة على تحويل الأفكار إلى منتجات عبر العمل الجاد الدءوب من خلال الاهتمام بالصالح العام، وليس التركيز على المصلحة الخاصة الضيقة. ومثالا على الوضع الصارخ فى الاقتصاد الأميركى، تجدر الإشارة إلى أن ١٪ من سكان الولايات المتحدة يسيطرون على ٣٦٪ من الثروة الوطنية القومية. ربما يجسد هذا الأمر الطبيعة الشديدة الفردية للمجتمع الأميركى.

حملات التحريض باليابان تنصب على صعوبة اختراق السوق اليابانية، ولكن أصحاب هذه الحملات لا يتناولون بالتحليل، ما الذى جعل العجز الأميركى مع اليابان لا يستجيب لتخفيض قيمة الدولار بمقدار ٧٠٪ على حين كان المفترض أن يحث هذا اليابانيين على استيراد بضائع أميركية رخيصة ويعمل على ايقاف الأميركيين عن شراء منتجات يابانية غالية.. فالصناعة الأميركية لم تكن فعالة فى تحطيم السوق اليابانية، بنفس القدر الذى لم تستطع فيه إجبار المستهلك الأميركى على الانقطاع عن شراء المنتجات اليابانية.

التقدم اليابانى الخارق لم يتحقق من فراغ، فالإبداع والعمل الجاد ثمرة لقيم حضارية وأخلاقية رفيعة. ذلك الولاء المطلق الذى يكنه العاملون تجاه مؤسساتهم ومصانعهم رد فعل طبيعى للنظام الإدارى فى اليابان. ذلك النظام الذى يعمل على جعل المؤسسة مجتمعا واحدا يحدوه مصير مشترك. فالمسئولية الإدارية فى اليابان، لا ينحصر همها بحال، على تحقيق أكبر قدر من الربح، بل يتقدم هذا الهدف، العمل على تكوين مجتمع مترابط داخل الشركة من خلال الولاء والرعاية المتبادلة. فالعامل فى اليابان، ليس مثل نظيره العامل الأميركى مجرد أداة للإنتاج تقصى بعيدا فى حالة تعرض الشركة للركود والانكماش. ثم هناك ايضا أمر مهم جدير بالملاحظة، إن رجال الاعمال اليابانيين لا تخطفهم أو تفتنهم حياة البذخ والإسراف.. فها هو ماتسوشيتا، أغنى رجل فى اليابان، يستقل وسكرتيرته طائرة ركاب عادية غير واضع فى اعتباره، امتلاك طائرة خاصة يلاحق بها مشاريعه المنتشرة فى أرجاء المعمورة.

ما أحرانا بتأمل هذا النموذج اليابانى الناضج.. بدلا من التقليد الأعمى لنماذج البذخ الأميركى والأوروبى التى تغرقنا بها وسائل الإعلام!

يورد ريتشارد روز عميد معهد روتشستر للتكنولوجيا فى تقريره للمخابرات المركزية «اليابان فى عام ٢٠٠٠» ما يلى: إن انتصار أميركا على العراق يتيح بالفعل فرصة لدحض «طموح اليابان نحو الاضطلاع بدور عالمى مرموق»..

كلمات تدعو حقا للتأمل.. .. وتدفع إلى الذهن بعدة اسئلة.. عما يعرف بأزمة

الخليج عام ١٩٩٠. فعلى الرغم من أن مقدمات وخفايا هذه الكارثة، ما تزال كتابا مغلقا، لم تتكشف صفحاته بعد، وإن كانت النتائج الحالية تنبىء بالكثير عن المقدمات الخفية المبهمة:

هل أشفى النصر الأميركى على العراق الاميركيين من عقدة فيتنام كما هلل جورج بوش مبتهجا بالنصر العظيم؟

المدقق الجيد يجد أنه لا مجال للمقارنة بين الحالتين. فالولايات المتحدة بدأت فى فيتنام بإرسال ٤٥ مستشارا عسكرياً، وانتهت بألوف مؤلفة من الجند عبر سنوات طوال. فى حين دفعت الولايات المتحدة لمواجهة العراق بحشود عسكرية فاقت النصف مليون جندى. وجهزتهم بأحدث ما أعدته الصناعة العسكرية الأميركية لمواجهة الاتحاد السوفياتى فى أوربا. الأمر الذى جعل قائد سلاح الطيران الأميركى يقول ما مفاده: لايحق لنا الزهو بالنصر على دولة تنتمى للعالم الثالث مع كل هذه المعدات الحديثة، كما ورد فى كتاب «القادة» للصحفى الأميركى بوب ودورد. إلى جانب أن الاقتصاد الأميركى عجز عن مواجهة تكاليف هذه الحملة الضخمة، مما جعل الولايات المتحدة تحمل عبء النفقات على كاهل الدول الخليجية، والأوربية الحليفة لها. ناهيك عن أن دقة تصويت القاذفات الأميركية تعتمد أساسا على تلك الرقائق التقنية المصنعة فى اليابان.

ترى هل يتيح تدمير العراق - البعد الاستراتيجى للجبهة الشرقية - للولايات المتحدة مقاما سلسا فى منطقة الشرق الأوسط، التى طالما سعت فى الثمانينات للتواجد بها دون جدوى، بغرض حماية أمن المنطقة إبان اشتعال الحرب العراقية الإيرانية؟. والبقاء السلس لن يتأتى إلا بفرض تسوية للصراع العربى الإسرائيلى على الجانب العربى، بشروط ترضاها إسرائيل.. ومن ثم تتفرغ الولايات المتحدة لمهامها الاستراتيجية العالمية فى أوربا وجنوب شرق أسيا. ولكن هل تضمن تسوية كهذه سكوت الجانب العربى وسلبيته أبد الدهر.

هل جاء تدمير القوة العسكرية للعراق، والذهن الأميركى مشغول بكسر حلقة الخط

الموازى الذى أخذ يتبلور - بداية باليابان وانتهاء بأوربا الشرقية مرورا بالعراق - فى مواجهة الخط الأميركى الغربى.

هل تطمح الولايات المتحدة بتغطية عجز ميزانيتها المزدوج الفيدرالى والقومى عبر تصدرها لحماية أمن الخليج؟.. وهل يجدى هذا مع بقاء المشاكل الجوهرية ومواطن الضعف فى الاقتصاد الأميركى دون حل؟

ازدحام الاسئلة والاحتمالات لا يجب أن يحجب التخوف من أن تصبح منطقة الشرق الأوسط حلبة للصراع المخيف، الذى لم يخرج إلى العلن بعد بدرجة كافية، بين قوى الاقتصاد العالمى فى غضون عقود قليلة مقبلة..

.. الكتاب الذى نقدمه اليوم نأمل أن يسهم فى فتح الآفاق أمام القارىء العربى.. ويساعده، عل الإطلالة الواسعة تساعده على الانفلات من الحيز الضيق الذى يشغله ويشغله. ولن نتحدث كثيرا عما يحتويه الكتاب فى جزئيه الأول والثانى، حيث يتكفل المؤلف شنتارو إيشهارا بتوضيح ما يشتمله من مواد. وتبقى صدى كلمات إيشهارا حين يتحدث عن الفلبين.. إن المعونة الخارجية لن تجدى من لا يساعدون أنفسهم فى التصدى لمواجهة مشاكلهم الداخلية، والعمل الجاد لتجاوزها.. أو حين يعلق على سلوك اليابانيين الانعزالى قائلا: إن الوطنية الصادقة أول طريق للعالمية.. وهى لا تعنى التعصب المتعجرف والنظرة الضيقة الافق.. وإنما تحديد الشخصية القومية.. الاعتزاز بها دون ازدراء لسمات الاخرين..

ما أحوجنا اليوم إلى تأمل.. وتفهم تلك الكلمات.

هالة العورى

عمان. مايو ١٩٩١

استهلال الطبعة الأميركية

.. .. حين توفى الأخ الأصغر لشنتارو إيشهارا عام ١٩٨٨، نتيجة لإصابته بمرض السرطان، عم الحزن والحداد أرجاء اليابان.. وبدت الأمة برمتها وكأنها فقدت عضوا فى العائلة. ذلك الحزن القومى ربما لا ينافسه عمق سوى الحزن الأميركى تجاه مصرع جون كيندى أو روبرت كيندى. وهو أمر بدا غريبا للغاية فى اليابان، حيث لا يلقى ذلك الانتباه العام عادة سوى موت الامبراطور.

كان الأخوان يوجيرو وشنتارو محط أنظار الجميع بشكل رائع. فشنتارو كاتب روائى ومخرج سينمائى، على حين كان يوجيرو يعمل فى حقل التمثيل. فى عام ١٩٥٥ حين كان شنتارو فى الحادى والعشرين من العمر صدرت روايته «موسم الشمس» لتنال جائزتى بونجاكو للمؤلفين الجدد اكيوتاجاوا وبذلك أصبح اسمه يتردد داخل كل بيت.. وعلى التو تحولت الرواية إلى فيلم سينمائى لقى نجاحا شعبيا واسعا. ثم قام شنتارو بإصدار العديد من الروايات المنتمية الى ذات المذهب الواقعى، لتحظى بنفس النجاح الباهر ولتتحول جميعها إلى أفلام سينمائية. لعب فيها شقيقه الأصغر يوجيرو أدوار البطولة. كان يوجيرو يعرف بجيمس دين اليابان نتيجة لبنيته الرياضية الفتية ولطرازه البارد. بل بلغت شهرته ونفوذه آفاقا أوسع من تلك التى بلغها جيمس دين فى الولايات المتحدة. وظل يوجيرو طوال حياته أحد أكثر الممثلين شعبية حتى وافاه الأجل. وأصبح الأخوان شينتارو ويوجيرو نموذجا لاغتراب الأجيال الصاعدة فى اليابان.

فى أوائل الستينات انتقل شنتارو شابا يافعا من الريف إلى المدينة بحثا عن وظيفة مناسبة فى ميدان الصناعة.. وواكب انتقال شنتارو إلى المدينة شعور قيادات الحزب الليبرالى الديمقراطى، وهو حزب محافظ، بالقلق خشية ضياع القاعدة الصلبة المؤيدة له فى الريف، وما يستتبع ذلك من فقدان لقوتهم. الأمر الذى دفعهم إلى ضم بعض العناصر الشابة الموهوبة والشخصيات العامة من الروائيين والعاملين فى حقل التمثيل

والإعلام، وذلك استعدادا لخوض الانتخاباتِ البرلمانية. ووقع اختيارهم فى عام ١٩٦٨ على شنتارو إيشهارا ليحصل فى معركته الانتخابية الأولى على أكبر عدد من أصوات ألوف الناخبين، بما يفوق كثيرا ما حصل عليه أى مرشح آخر. وفيما عدا فترة قصيرة بعد فشله فى الوصول إلى منصب حاكم طوكيو، فقد بقى عضوا بارزا فى مجلس النواب اليابانى منذ ذلك الحين.

يعتقد اليابانيون، إلى يومنا هذا، أن ما يقوله أحدهم أو يكتبه فى الصحف، لن يلتقط من قبل الأميركيين لعدم قدرة هؤلاء على قراءة اللغة اليابانية. دون شك تلتقط الحكومات الأجنبية بعض النشرات الحكومية، خاصة تلك المتعلقة بالسياسة الصناعية لليابان. ولكن يظل فى حكم المؤكد، أن القائمين على كتابة هذه النشرات الحكومية لا يفوتهم الأخذ فى الاعتبار ردود الفعل الأجنبية، إثر إطلاعهم على هذه الموضوعات، مما يجعلهم يتحرون الحذر. أما بين اليابانيين بعضهم البعض، فيمكنهم الاسترسال فى الحديث عن عدم عقلانية الأميركيين وشعورهم بالخيلاء ناهيك عن جهلهم وشعورهم الدفين بالنقص. يعتقد اليابانيون أن كلامهم هذا قد يمر دون أن يلحظه أحد. وقد تظهر الصحف أحيانا متضمنة نقاشا صريحا ينتقص من قدر الأجناس غير الصفراء، أو تنتقد محاولات النساء للعمل فى المجال السياسى دون أدنى قلق، مما قد يثيره ذلك لمخالفته للقناعات والرؤى الأميركية. وحين تظهر هذه الحوارات، فى مناسبات نادرة، فى الصحف الغربية، يبادر اليابانيون إلى الاعتذار بأنها مجرد زلة لسان.

وهكذا حين أدلى اكيو موريتا، رئيس مؤسسة سونى ونائب رئيس اتحاد الصناعات اليابانية، بأحاديث قليلة لصالح صديقه شنتارو إيشهارا فى الأوساط السياسية المؤيدة له. وجدت هذه الأحاديث سبلها للطبع والنشر والبيع، لما وصل إلى مليون نسخة تحت عنوان (اليابان التى يمكنها أن تقول لا) مما يتضمن تلميحا بالولايات المتحدة الأميركية. ربما على افتراض من الكاتبين أن كتابهما لن يلتقط بواسطة الأميركيين. ولكن الرياح أتت بما لا تشتهى السفن.. فقد ظهر مخطوط غير قانونى مترجم للانجليزية من الكتاب، مما فجر ضجة وصخبا فى واشنطن وفى الصحافة الأمريكية.

ولتفادى أى لبس أو سوء فهم محتمل، ولمنع أى رد فعل معاد لمنتجات شركة سوفى، رفض موريتا السماح بترجمة ونشر الجزء الخاص به فى الطبعة الأصلية اليابانية. ومع ذلك تظل الحقيقة، أن موريتا ذلك المفوه باللغة الانجليزية، قد دأب على توجيه انتقادات لاذعة تتعلق بعدم كفاءة ورداءة المنتجات الأميركية، قبل وقت طويل من ظهور الكتاب فى طبعته اليابانية.. وهذه اللهجة تتفق تماما مع أقواله التى طالما أبلغها صراحة للأميركيين.

لماذا أثار الكتاب كل هذا الانتباه فى واشنطن؟. رغم اهتمام بعض الأميركيين بانخفاض القدرة الأميركية على المنافسة التجارية، إلا أن ما تضمنه الكتاب من تلميحات باعتماد الدفاع الأميركى على منتجات لا يتم تصنيعها فى الولايات المتحدة، قد أثارت انتباها عظيما. ولعل الفقرة التى حظيت باهتمام بالغ فى كتاب شنتارو، وكثر الاستشهاد بها هى قوله، إن الولايات المتحدة الأميركية ستكون عاجزة تماما فى حالة رفض اليابان إمداد البنتاجون بالرقائق الالكترونية، التى تعتمد عليهاالصناعة العسكرية الأميركية. بل قامت عوضا عن ذلك ببيعها إلى الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى سيقلب ميزان العلاقات السوفيتية الصينية.

فى هذه المسألة وفى مسائل اخرى، ينبغى التنويه، على ألا يقرأ كتاب شنتارو بالضرورة على أنه دليل على الكيفية التى يتصرف بها الساسة اليابانيون حاليا، ولكن على أساس أنه انعكاس للمفهوم العميق لدى اليابانيين عن الولايات المتحدة الأميركية. فالساسة اليابانيون فى الواقع رجال ذو سمة عملية وأكثر حذرا من شنتارو. وأعمال شنتارو الأدبية، فى طبعاتها اليابانية، تحمل فى طياتها طابع التمرد ضد المؤسسة اليابانية الحاكمة. كما أن بعض أعماله تعنى حقيقة، حتى فى نظر بعض المتحاملين على اليابان، بأن تجمع أميركا شتاتها. فشكوى شنتارو من الولايات المتحدة أقل قياسا من شكواه الحادة من القادة اليابانيين الذين يصفهم بالإذعان والخنوع.. فهم على حد قوله لا يرفعون هاماتهم كما ينبغى. وهو هنا يضع يده على نبض متزايد فى الشعب اليابانى.

والأميركيون خاصة فى حاجة إلى قراءة كتاب شتنارو لمساعدتهم على مواجهة الحقيقة، حيث ان اليابان قد تجاوزت الولايات المتحدة فى المجالات الصناعية، التكنولوجية ورأس المال المتاح. وبالفعل لم يكد يمر وقت يذكر على صدور المخطوطة غير المرخصة لهذا الكتاب، حتى سافر محرر بازر فى صحيفة أميركية واسعة الانتشار يجوب الكرة الأرضية.. ثم عاد ليكتب خمسة موضوعات رئيسية ظهرت فى الصفحة الأولى تحت عنوان «هل أميركا على شفا الانحدار؟ الأميركيون فقط يعتقدون ذلك»، وأى إنسان يتحدث أو يقرأ اللغة اليابانية، أو يتابع المفاهيم والآراء السائدة فى اليابان، وفى دول جنوب شرق آسيا، سيصاب بالدهشة والتعجب من قدرة الأميركيين على خداع أنفسهم.

وأرجو أن يسهم نشر كتاب ايشهارا باللغة الانجليزية، فى جعل خداع النفس عملية أكثر صعوبة.. فعلى الرغم من أننا، أى الأميركيين، قد بدأنا فى الإقرار بأن اليابان ليست أقوى اقتصاديا فقط، بل أخذت تنظر بازدراء إلى الولايات المتحدة. فاسلوب خداع النفس بدأ يأخذ شكلا جديدا، ينم عنه قولنا إنه ذلك لا يهم البتة. ويبدو أنه لدى الولايات المتحدة، قيادة تعنى بالاستجلية الفورية للطوارئ العسكرية فى مناطق أعالى البحار من أجل الحفاظ على الصورة والهيبة الأميركية، ولكن ليس لدى هذه القيادة القدرة على التعامل مع الدونية التجارية، التى يفترض أن تتمتع بأولوية اهتماماتها. لكن عندما نبدأ فى دفع الديون سيبدأ البعض فى دق أجراس الخطر. ربما اميركا أيضا فى حاجة إلى كاتب فى مثل شعبية شنتارو إيشهارا ووضوح رؤيته، يمكنه مخاطبة القادة السياسيين الأميركيين بأن عليهم تحمل تبعاتهم بثبات وصلابة لإعادة بناء الاقتصاد وتشجيع الاستثمار ذى العائد البعيد وللحفاظ على الصناعة الأميركية والتقنية العالية. ويشعر المرء أن وجود مفكر أميركى على نسق إيشهارا سيجعل تصحيح مسار اقتصادنا أمراً مرغوبا فيه ويمكن ابتلاعه.

مقدمة المؤلف

تُستقبل أحيانا بعض الكتب بردود فعل غاضبة ووابل من السهام، وقد حظيت الطبعة الأميركية من كتابنا هذا، بنصيب وافر من هذا النوع من الاستقبال، بالإضافة إلى قدر كبير من التشويه والمهانة الذى لحق بها قبل أن تأخذ طريقها للنشر.

عندما صدر هذا الكتاب فى اليابان، فكرت من فورى بضرورة إصدار طبعة أميركية، لأنه يتناول عدة أوجه فى صميم العلاقة بين البلدين قابلة للخلاف والجدل. وإننى كرجل كاتب وسياسى معا، مقتنع تماما بأهمية هذه العلاقة الثنائية لكلا الجانبين، اليابانى الاميركى ومن ثم الجماعة الدولية. ولذلك أردت أن تكون وجهة نظرى ونظر زميلى فى تأليف الكتاب، اكيوموريتا، متاحة للشعب الأميركى. وسرعان ما طلبت من صديقى اتسوشنى ما تسوشيتا محرر جريدة كويونشا، وكان قد سبق واقترح إصدار طبعة أميركية، أن يعد على وجه السرعة موجزا للكتاب لتقديمه إلى الناشر الأميركى.

وفى غضون الإعداد، بدا واضحا أن الطبعة اليابانية، وهى عبارة عن مزيج من البيانات والحوار الذى دار بينى وبين زميلى موريتا، غير كافية. وكان الجزء الخاص به مفككا غير متماسك إلى حد ما، مما جعله يبدو مبهما. وفى الوقت الذى شرعت فيه بإعداد مواد إضافية كان ماتسوشيتا يعمل على إعداد نموذج مترجم للناشرين الأميركيين، لإطلاعهم على فحوى الكتاب ونكهته. وفجأة هبت العاصفة وتلبدت الأجواء.. ربما يرجع ذلك إلى دخولى انتخابات رئاسة الحزب الليبرالى الديمقراطى فى أغسطس ١٩٨٩، مما لفت الأنظار بشدة إلى مجمل آرائى ومفاهيمى. وأيا كان السبب، فقد ظهرت فى واشنطن نسخة مترجمة دون الحصول على إذن مسبق. لأصبح وموريتا حديث الساعة فى واشنطن، خاصة فى مبنى الكونجرس الأميركى.

وفى يناير ١٩٩٠ تبين لى أن مركز الأبحاث والدراسات التابع لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون) كان وراء إصدار تلك النسخة غير المرخصة.. مما جعلنى افكر..

ربما يكون البنتاجون فى حاجة إلى نسخة كاملة ودقيقة من الكتاب. حيث إن النسخة المسروقة جاءت مليئة بالأخطاء التى يدفع بعضها إلى الضحك، وبعضها الآخر جد خطير علاوة على حذف أجزاء وفقرات عديدة من النسخة الأصلية. ولهذا جاءت النسخة غير القانونية مشوشة ومفككة بدرجة يتعذر معها مناقشة الموضوعات والنقاط التى عملت وزميلى موريتا على بلورتها وإبرازها.

ولذلك قمت بتشجيع من مؤسسة كوبونشا على التقدم بترجمة قانونية.. ولكن زميلى موريتا رفض المشاركة فى الطبعة الاميركية.. وفشلت محاولاتى فى إثنائه عن رأيه. وكان رفضه أمرا طبيعيا نظرا لاختلاف مواقعنا. فموريتا رجل أعمال لابد أن يضع فى اعتباره النتائج غير الملائمة لنشر الكتاب.. فى حين أننى رجل حر فى التعبير عما يشغل رأسى. وأخذت فى توسيع الكتاب بإضافة فصول جديدة لإطالة الجزء الخاص بى تعويضا عن الجزء الخاص بموريتا. ثم سرعان ما تدخلت السياسة فقد تم حل المجلس التشريعى فى يناير وأخذت أعد العدة لخوض انتخابات الإعادة فى فبراير.. وأخيرا وبمجرد انتهاء الحملة الانتخابية عدت أدراجى من جديد للعمل فى الكتاب.

.. ليس لدى نية الاعتذار، وليس لدى دوافع إلى ايجاد مبررات للدفاع عما أوردته فى النسخة اليابانية. لذلك فهى تظهر هنا باللغة الانجليزية، كاملة غير منقوصة كما سبق وخرجت إلى قراء اليابانية، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة لمجرد التوضيح.. أما الجزء الثانى من الكتاب فهو خلاصة لعدة مقالات سبق نشرها فى الجرائد والمجلات اليابانية.

.. إننى اتوجه بكتابى هذا إلى القارئ الأميركى، مقرا بوجود الكثير من أسباب الفرقة والخلاف بين الولايات المتحدة واليابان. ولابد أن يفهم كلانا الآخر إذا أردنا البقاء معا. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال حوار صريح وجاد، فذلك هو السبيل الوحيد أمامنا، رغم ما يصحب ذلك من توتر الأعصاب، الذى قد يسود فى بعض الاحيان لاختلاف البعد الثقافى لكلا الجانبين، فاليابانيون لم يعتادوا بعد على المواجهة

والنقاش الصريح الحر.. فمازلنا نحرص على تفادى تصادم الآراء. ولكن على اليابانيين إدراك ان الصمت عامل لهدم الذات وأن التكتم والتحفظ يودى بالصداقة ويضر بها. فكثيرا ما يقود الخلاف بين اليابان والولايات المتحدة إلى اللبس والخلط، والعلاج الوحيد يكمن فى الوضوح والثقة المتبادلة. ولذلك ارجو أن يشكل هذا الكتاب حافزا على الصدق والصراحة.

وتنبىء التسعينات من هذا القرن بأنها فترة لالتقاط الأنفاس سياسيا، كما أنها تزخر بالتغيرات الاقتصادية.. وعلى اليابانيين أن يأخذوا فى اعتبارهم بشكل عادل وموضوعى، مصالحهم الخاصة وعلاقاتهم بالولايات المتحدة الاميركية. وينبغى على الجانب الاميركى، تبنى نظرة جديدة فى علاقته باليابان، مما يعود بالنفع على كلا البلدين. إننى على ثقة بقدرتنا على التغلب على العقبات الحالية، فهى اسوأ ما تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية، ومن ثم المضى قدما فى بناء تحالف اوثق واعمق.

الجزء الأول

الفصل الأول

نحو وعى قومى جديد

تتلقى الوزارة اليابانية وقيادات الحزب الليبرالى الديمقراطي، تقريرا مشتركا فى أوائل كل شهر من المكتب الرئيسى لهيئة التخطيط الاقتصادى، ومن محافظ بنك اليابان. ويتلى التقرير عادة قبل اجتماع مجلس الوزراء أثناء انعقاد دورة المجلس التشريعى، وعادة مايلتئم شمل الاجتماع فى الساعة التاسعة صباحا، وأحيانا فى الثامنة. وكم يزعجنى الاستيقاظ المبكر.. ولكننى مع ذلك أحرص على النهوض مبكرا، والإسراع لسماع هذه التقارير دافعا النوم عن جفونى. وغالبا ماتتشابه التقارير فى أوائل كل شهر مما يجعل الوزراء أيضا يغالبون النعاس.

وقد بدأ الأمر برمته أشبه بالطقوس المجدبة الخاوية من المعنى، خاصة وأن الحكومة قد شرعت منذ أوائل الثمانينات فى اتخاذ إصلاحات إدارية ومالية، للتقليل من عجلة الاقتصاد ولجعل الإدارة أكثر انسيابية. ولذلك اقترحت على رئيس الوزراء كيزو أو بوشى بإيقاف هذه اللقاءات الصباحية لأنها مضيعة للوقت..

ورغم اتفاقه معى فى الرأى إلا أنه أضاف قائلاً، إن تلك اللقاءات تعد الفرصة الوحيدة لقيادات الحزب الليبرالى الديمقراطى فى المشاركة فى اجتماعات مجلس الوزراء، وإلغاء هذه اللقاءات قد يعد تجاهلا لهم.

أمة من كوكب آخر:

بدأت هذه اللقاءات الصباحية حين كان نوبورو تاكشيتا رئيساً للوزراء مابين ١٩٨٧ - ١٩٨٩، وكنت حينذاك وزيراً للمواصلات. وقد اعتدت على الجلوس والاستماع إلى مسئول هيئة التخطيط، وهو يلقى بيان الإحصاءات التجارية. وفى هذا الشهر كان حجم فائض الميزان التجارى، يتناقص بمعدل ثابت تماما مثل الشهر الذى سبقه. وبعبارة أخرى، أخذ مسئول هيئة التخطيط يخبرنا أن موقف اليابان التجارى أخذا فى الانكماش، وأن ذلك أمر رائع للغاية.. ويومىء بعض المشاركين فى اللقاء متمتمين «عظيم.. شئ عظيم» واقلامهم تبرز تلك الفقرة الواردة فى التقرير.

وفى أحد هذه الاجتماعات اقتربت من سيروكو كاجياما وزير الداخلية، وهو صديق مقرب متسائلا: اعتقد أن أيام اليابان باتت معدودة.. فذلك الرجل يبلغنا أن العمل ليس مزدهرا وأن ذلك أمر طيب.. والجميع هنا يومىء مؤيدا مبرزاً تلك الفقرات. ويتمتم كاجياما.. «إنها مجرد كلمات.. كلمات قد فقدت معناها.. ذلك كل مافى الأمر».

لم أعلم ماالذى يهدف إليه كاجياما بالضبط، ولكنى افترض أنه كان يعنى أن وجهة نظرنا فى اقتصاد اليابان قد تغيرت. فوفقا لتقرير ماوكاوا، الذى نشر عام ١٩٨٦، فإن الفائض التجارى الضخم لليابان أصبح يشكل عائقا خطيرا.. وبناء على ذلك ينبغى إعادة بناء الهيكل الاقتصادى فى اليابان، لينتقل من زيادة حجم الصادرات إلى التوسع فى تلبية الاحتياجات الداخلية لليابان.

ولنترك جانبا مدى قدسية نتائج التقرير وعصمتها، فالأمر الصحيح والحقيقى، أن اقتصاد اليابان أخذ فى التغير. فالصناعات الضخمة الشاملة مثل الصلب وبناء السفن، فى طريقها إلى الانحسار، لتفسح المجال أمام منتجات غثة تعتمد على المعرفة المكثفة مثل برامج الكمبيوتر وأجهزته واشباه الموصلات.

وحسب المفاهيم الإنسانية، إذا سمعنا أن رجلا ضخما فارع الطول مفتول العضلات، سيعمل على حشره فى حيز ضيق، فإن ذلك يسبب انزعاجا على الصعيد الإنسانى. ومع ذلك فالجميع اليوم، بما فيهم مجموعة ماوكاوا الاستشارية ورجال الاقتصاد والسياسة، ينادون بضرورة إعادة بناء هيكل الصناعة اليابانية لصالح قطاع الصناعة ذى المعرفة المكثفة.

هل هذا فى صالح اليابان؟

هل سيكون فى مقدورنا الحفاظ على ازدهارنا الاقتصادى؟

هل سيتوقف الناس عن بذل المجهود العضلى الشاق؟

هل سيتوقف اليابانيون عن العمل فى المصانع والورش مما يلوث أيديهم وهم مصطفون فى خطوط طويلة؟

هل سيخلصهم ذلك من العرق الناجم عن لفحات الافران؟

أنا لست أعمد هنا إلى تشويه قيمة الجهد الذهنى فى إعداد برامج الكومبيوتر، أو إبان تطوير تقنية جديدة.. فهذه أعمال مهمة تستحق الاحترام، ولكن النشاط الذهنى المحض دون إعمال السواعد، لايمكن بحال أن يكون فى صالح البلاد. كل إنسان يصبح آلة مفكرة!.. .. النظر إلى التاريخ فى هذا الاتجاه ليس مشجعا، فإن التركيز على القوة الذهنية فقط لايمكن له أن يؤدى بنا إلى الازدهار. لعل هناك تجربة فريدة لم يسبق لأمة أن خاضتها قد القيت على عاتق اليابان! ولكن مهما كان السبب فلا اعتقد أنه يجب علينا الاعتقاد بأننا شعب الله المختار لملاقاة مثل هذا المصير.

حين أتأمل الشعب اليابانى اليوم، يملكنى التعجب هل أصبحنا أمة من (الاى. تى)، ذلك الزائر الغريب القادم من الفضاء الخارجى برأسه الضخم وأطرافه الطويلة النحيلة. إذا كان ذلك ختام مسار التطور، فالإنسان الشبيه بالاى. تى سيظهر أول مايظهر فى اليابان ولعل ذلك يفسر السبب وراء أدائنا الردىء فى دورة سيول الأوليمبية حيث حصلنا على حفنة قليلة من الميداليات الذهبية. ولعل فى أدائنا السىء هذا دلالة على أننا فى طريقنا لاكتساب مزاج مصقول غير تقليدى واسلوب حياة مغاير. ومع ذلك فإنه من الأفضل لنا جميعا أن يحصل لاعبونا الشباب على سلة من الميداليات الأوليمبية عن طريق بذل الجهد العضلى الشاق. وبرغم ذلك، فلا أحد يتساءل حول صحة المقولة بأن ورقة اليابان الرابحة تكمن فى تقدمها التقنى.

على الرغم من أن توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى عام ١٩٨٧، كان حدثا بالغ الخطورة، فمنطلق الدولتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى، فى منع استخدامهما، لم يكن لإدراكهما المشترك بخطورة هذه الأسلحة على الإنسانية. قد يتصور بعض المراقبين أن نجاح مباحثات الحد من الأسلحة يعود إلى الدوافع النبيلة لكلتا الدولتين. ولكننى وجدت أسباب نجاح المباحثات تقبع فى مكان آخر.

تعتمد دقة التصويب، فى الأسلحة متوسطة المدى أو فى الصواريخ البلاستية عابرة القارات، على نوعية الحاسبات المستخدمة. فالصواريخ القاذفة عابرة القارات تحمل عدة

رؤوس مستقلة (ميرف) تستطيع شن ثمانى أو تسع هجمات بقنابل هيدروجينية، كل منها قادرة على إصابة هدف مختلف. ومع ذلك فليست كل الرؤوس محملة بالرؤوس النووية، فبعضها مجرد رؤوس زائفة للخداع، وتأخذ الرؤوس المحملة بالقذائف النووية مسارا مراوغا بسرعات مختلفة، حتى تجد أهدافها التى تم تحديدها من قبل بواسطة أقمار التجسس.

ولدى كل من الدولتين العظميين قائمة بالأهداف التى تسعى لمهاجمتها.

فهدف الضربة الأولى لموسكو إصابة قاعدة الصواريخ فى قاعدة (فاندنبرج) الجوية الأميركية فى كاليفورنيا، التى توجد تحت الأرض تحدها حوائط سميكة من الخرسانة المسلحة يبلغ سمكها خمسين أو ستين مترا. وتستطيع مستودعات الصواريخ هذه مقاومة الهزات الأرضية القوية، ومصدر الخطورة الوحيد يكمن فى انفجار قنبلة هيدروجينية. ولكن حتى هذه القنابل عليها أن تحقق إصابة مباشرة على مستودعات قنابل الردع.

وتستطيع الصواريخ السوفياتية الإصابة فى محيط ٦٠مترا من هدف كهذا، على حين نجح الأميركيون فى الأداء بدرجة أفضل قليلا. حيث يصل مدى الصواريخ الأميركية إلى ١٥مترا من الهدف، ومايزال الجانبان يعملان جهدهما ليحققا اقترابا أكثر. وزيادة الدقة لصواريخ الردع تعنى أن على الرؤوس النووية، أن تسلك مسارا أكثر تعقيدا، يجعلها بحاجة إلى حاسبات آلية، أشد دقة لتقديم المعلومات بشكل فورى. وتستخدم هذه الأنظمة من التسليح الجيل الرابع من أنظمة الكومبيوتر.

أما مايسمى بالجيل الخامس من الكمبيوتر، الذى يخضع الآن للتطوير، فيتطلب اشباه موصلات متعددة الميجابتات * وقد يكون لدى الشركات الأميركية الآن الخبرة التكنولوجية لإنتاج الرقائق المتقدمة، ولكن الشركات الاليكترونية اليابانية وحدها، هى التى يمكنها الإنتاج على نطاق واسع وبنوعية قادرة على إمداد أنظمة التسلح وغيرها من الأجهزة بأشباه الموصلات ذات القدرة الاستيعابية المتعددة.

وباختصار فإنه بدون استخدام الجيل الجديد من الرقائق الحاسبة المصنوعة فى

(*) الميجابت وحدة حساب فى الكمبيوتر تبين طاقة الجهاز الاستيعابية

اليابان، لاتستطيع وزارة الدفاع الأميركية أن تضمن دقة أسلحتها النووية، وإذا ابلغت اليابان واشنطن بعزمها التوقف عن بيع الرقائق، فسيصاب البنتاجون بالعجز الكامل. بل أكثر من هذا، أن الميزان العسكرى العالمى سيهتز بالكامل، إذا قررت اليابان بيع الرقائق التقنية إلى الاتحاد السوفياتى، بدلا من الولايات المتحدة الأميركية. الأمر الذى جعل بعض الأميركيين يطالبون بإعادة احتلال اليابان بواسطة القوات الأميركية فى حالة تفكير الأخيرة باتخاذ هذا القرار.

إننى اعتقد أن اليابان لديها الآن التفوق التقنى الحاسم، وارى أن رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف ومجموعة مستشاريهم قد علموا مدى سخف الموقف وطرافته.. فدقة التصويب فى ترساناتهم النووية، بات معتمدا على الرقائق اليابانية.. مما دفع الطرفين إلى المطالبة بإيقاف سباق التسلح.

وقد اقر تقرير للبنتاجون وجهة نظرى هذه، حين ذكر أن اليابان تمسك بالورقة الرابحة فى سباق التسلح النووى. ويعكس تقرير لجنة العلوم التابع لوزارة الدفاع الأميركية مدى أزمة الولايات المتحدة من التكنولوجيا اليابانية، خاصة فى ميدان اشباه الموصلات. ويذكر التقرير بدقة نقاط الضعف الأميركية ونقاط التفوق اليابانى فى مجال الرقائق، مؤكدا أن ترك الأمور على ماهى عليه سرعان مايجعل الولايات المتحدة طوع أمر اليابان. وحتى الآن اطلع رئيس الولايات المتحدة وعدد قليل من كبار المسئولين فقط على هذا التقرير الذى سيؤدى إلى انتشار حالة واسعة من الهلع، إذا حدث وخرج إلى العامة.

ويركز التقرير ضمن نتائجه على أن القوة العسكرية الأميركية أصبحت معتمدة على نحو متزايد على التفوق التكنولوجى، خاصة فى مجال المعدات الاليكترونية، فأشباه الموصلات تعد «مفتاح» القيادة فى عالم الاليكترونيات.

ويمضى التقرير مضيفا أن الإنتاج على نطاق واسع، هو مفتاح القيادة فى عالم أشباه الموصلات. وينبه التقرير إلى أن الإنتاج الواسع النطاق لأشباه الموصلات ينتج عن وجود السوق التجارية. وعلى عكس اليابان، فإن الولايات المتحدة الأميركية تفتقر

إلى السوق ذى الاحتياجات المتنوعة للمنتجات التى تستخدم اشباه الموصلات مثل أجهزة طهى الارز فى اليابان.

وينتهى التقرير إلى القول بأن الولايات المتحدة الأميركية تفقد موقعها القيادى فى صناعة اشباه الموصلات بالنسبة للإنتاج الواسع النطاق.. فقيادة تكنولوجيا أشباه الموصلات التى ترتبط فى هذا المجال بالقيادة الصناعية، أخذت فى الانتقال إلى خارج الولايات المتحدة.. مما سيجعل الدفاع الأميركى على وشك الاعتماد على المصادر الأجنبية لتكنولوجيا اشباه الموصلات. الأمر الذى لايمكن قبوله من فريق العمل هذا.

وتعنى «المصادر الأجنبية» الواردة فى التقرير الشركات اليابانية. ووفقا لانطباعى الخاص، فإن المزاج فى واشنطن يقترب من الهستيريا.. فعنصر السيادة العسكرية للولايات المتحدة الآن تحت سيطرة دولة أخرى.. دولة أخرى ليست أوروبية، بل اليابان الآسيوية الأمر الذى يزيد الحساسية اشتعالا. ومن المحتمل أيضا أن يستبد القلق بالمسئولين فى البنتاجون من انتقال القيادة الصناعية إلى الخارج، خشية تمكن الاتحاد السوفياتى من وضع يديه بشكل أيسر على الرقائق التقنية وأنظمة الكومبيوتر.

ولعل فرض إدارة ريجان العقوبات الاقتصادية على شركة توشيبا عام ١٩٨٧ يشكل جزءا من هذه الهستيريا. حيث انتهك أحد أفرع الشركة لوائح لجنة الرقابة على الصادرات (كوكوم)، التى تحظر بيع التقنية العالية إلى الدول الشيوعية. فإن بيع ماكينات الفرز الدقيقة إلى الاتحاد السوفياتى، دفع البنتاجون إلى الإدعاء بأن تزويد الغواصات السوفياتية بهذه الأجهزة، قد جعل تحديد أماكنها امرا أكثر صعوبة. ورغم عدم وجود مبرر قانونى لفرض العقوبات على شركة توشيبا، وعدم وجود علاقة سببية بين الصفقة وهدوء الغواصات السوفيتية إلا أنه قد تم فرض الحظر على الشركة.

وإحقاقا للحق، فلدى الولايات المتحدة أسباب حقيقية للاهتمام، إذا لم يكن للهستيريا. فالشريحة التقنية ذات قدرة واحد ميجابت، المستخدمة فى بنك معلومات الكومبيوتر تحمل مليون دائرة على قاعدة سيلكون، لاتزيد مساحتها على ثلث ظفر أصبع الخنصر الصغير. ذلك الجزء الحيوى لايصنع إلا فى اليابان.. مما يجعل الصناع

اليابانيين على وشك السيطرة على السوق. وتتوافر لدى الولايات المتحدة الخبرة لتصنيع الرقائق، ولكنها تفتقد إلى المهندسين والفنيين لانتاجها. فبدون الدمج بين أنظمتى التطوير (الاستحداث) والتصنيع تصبح الخبرة الثمينة جهدا ضائعا.

وسعيا وراء العمالة الرخيصة، أقامت الولايات المتحدة مصانع فى جنوب شرق آسيا، حيث تمكنت من تصنيع رقائق طاقتها ٢٥٦ك. وعلى الرغم من ذلك فصناعة اشباه الموصلات الأميركية متأخرة أكثر من خمس سنوات عن مثيلاتها اليابانية. وستزداد الفجوة اتساعا.. بل تتطلب بعض البحوث التقنية الأساسية استخدام أجهزة كومبيوتر متقدمة. فالتقدم التقنى يتحقق من خلال دورة فعالة: هى أن التطور يتطلب أجهزة كومبيوتر متقدمة من أجل استحداث أجهزة أخرى أكثر تقدما. وذلك لأن التكنولوجيا شديدة التركيب، فإذا حدثت الفجوة فإنها سرعان ماتبدأ فى الاتساع المستمر ويصبح اللحاق بها أكثر صعوبة.

وحاليا تشعر الولايات المتحدة بالانزعاج الشديد، لأن أجهزة الاليكترونيات أصبحت الدعامة الأساسية للقوة الوطنية، بما فيها القوة العسكرية. فعلى سبيل المثال، عند تقرير العناصر الأفضل لطائرة تحلق بسرعة ٢ماخ، يستعمل المهندسون حاسبا متقدما ذا تصميم خاص (سيه ايه دى). فالحاسب العادى يستغرق أربعين عاما ليقوم بالحسابات اللازمة، على حين يحتاج الحاسب المتقدم إلى عام واحد لإعطاء نفس المعلومات. وتكاد اليابان تسيطر بالكامل على الرقائق ذات الواحد ميجابت، المستخدمة فى الحاسبات المتقدمة الأمر الذى يجعلها فى موقف شديد القوة.

قيادة التقنية العالية واليقظة القومية:

مع تلاشى المواجهة الأيديولوجية، قد تصبح المناطق النائية فى الصين وسيبريا فى الاتحاد السوفياتى، المراكز الكبرى المستقبلية للتنمية الاقتصادية.

فقد وجدت التقنية لإتاحة اتصال هذه المناطق المعزولة بالأسواق الخارجية، مثل أنظمة القطارات الجديدة الفائقة السرعة، المعروفة بأنظمة ماجليف للقطار المغناطيسى. فهذا القطار يسبح على وسادة مغناطيسية بسرعة تصل إلى ٥٠٠كيلو متر فى

الساعة. وتحتل اليابان والمانيا الغربية مراكز القيادة فى هذا المجال، بل تفوقت اليابان على المانيا الغربية فى الأبحاث النظرية والتجارب. فقد اعترضت المانيا ثلاث معوقات تقنية، جعلت الألمان يتخلون عن طموحاتهم فى مجال الموصلات المفرطة. على حين تمكن المهندسون اليابانيون من حل هذه الألغاز.

لنضرب مثالا على ذلك، فقد حقق القطار المغناطيسى الطائر فى المانيا الغربية، ارتفاعا قدره ٨ملليمترات فقط، على حين حقق نظيره اليابانى، المعتمد على أشباه الموصلات المفرطة ارتفاعا قدره عشرة سنتيمترات. ولم تعمل كلتا القوتين العظميين، الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة، فى هذا النوع من قطارات عصر الفضاء.

وتستطيع اليابان مواجهة التحدى الملقى على عاتقها، شرط أن يكون هناك اجماع بين رجال الأعمال والساسة اليابانيين، مما يمكنها من استخدام هذه الكفاءة التقنية، لفتح إمكانات جديدة للتقدم التقنى. ويعتمد ذلك على قيامنا بالاختيار الصحيح فى كل مرحلة، فإذا احسنا الاختيار، نستطيع الحفاظ على موقعنا القيادى فى التقنية المتقدمة. فكل هذا يتوقف على حدة ذكاء وتوقد ذهن القادة السياسيين لليابان.

وتحقيقا لذلك، قام اكيوموريتا فى السبعينيات بتشكيل حلقة بحث، تعرف باسم جيوشا كاى كنكيو كاى، كرابطة تجمع رجال السياسة والأعمال.

وقد تشرفت بعضوية هذه الرابطة. وفى كل عام أخذ موريتانيا يدعو صديقه هنرى كيسنجر، وزير الخارجية الأميركى السابق، ليخطب فى الحاضرين. ومنذ عدة سنوات مضت، أخبرنا كيسنجر: رغم أن ذلك احتمال بعيد، فإن اليابان قد تصبح قوة عظمى من الناحية العسكرية. ولست اعتقد أن كيسنجر كان يعنى أن اليابان ستكون من الغباء بحيث تسعى لامتلاك صواريخ عابرة للقارات، أو تتجه لبناء سفينة حربية مثل السفينة الحربية القديمة (ياماتى)، وحش الحرب العالمية الثانية الكاسر. ولكنى أعتقد أنه كان يلمح أن تفوق اليابانى التقنى يتيح لها دورا دقيقا بغض النظر عن المدى الذى وصلت إليه الولايات المتحدة الأميركية أو الاتحاد السوفياتى فى مجال أسلحة المنصات الفضائية.

واستخدام ورقة التقنية فى لعبة السياسة الدولية، يتطلب من القادة اليابانيين

امتلاك البراعة والشجاعة. ولكننى أشك فى وضوح رؤية أحدهم أو تفهمه للموقف اليابانى الجديد، فى إطاره التاريخى الصحيح. فمثل أى لاعب بوكر ماهر عليه احيانا أن يغامر واحيانا أخرى عليه أن يكون حذرا. فالمباراة ماتزال على قدم وساق. واليابان قوة اقتصادية وتقنية عظمى.. وليس أمامنا خيار سوى النزول إلى الحلبة. وإذا أردنا البقاء فى الحلبة، علينا إعادة تشكيل العديد من مؤسساتنا، بما فى ذلك نظام الضرائب. وعلى الرغم من أننا لم نتغلب بعد على تجربتى الهزيمة والاحتلال، فإننى أشعر بالغبطة لتغير توجهاتنا رغم البطء.

والملاحظ أنه فى الأربعين عاما الأخيرة، مرت كثير من الدول بمرحلة تغير عميقة: مثل انتقاد الستالينية الذى اجبر الاتحاد السوفياتى على الانفلات من عصمة القادة السياسيين. وأيضا الثورة الثقافية التى شنها ماوتسى تونج بقصد اقتلاع جذور القيم البرجوازية. علاوة على أن حرب فيتنام قد أدت إلى رؤية العديد من الأميركيين بلادهم فى معيار مختلف.. ولكن اليابان مازالت تخيم عليها حتى يومنا هذا عقلية مابعد الحرب العالمية الثانية. ولابد أن يعمل تفوقنا التقنى على مساعدتنا فى اكتساب وعى جديد دون إصابتنا بالشيخوخة.. فالإدراك النضر المفعم بالحيوية شىء لابد منه لبناء وتحقيق مجتمع يتسم بالنضج والأصالة.

الفصل الثانى

التعصب العنصرى: السبب الرئيسى وراء التعريض باليابان

فى ابريل عام ١٩٨٧ قمت بزيارة إلى واشنطن، بعد حوالى خمسة أيام من فرض الكونجرس العقوبات الاقتصادية على صناع اشباه الموصلات اليابانيين، كان مناخ العاصمة الأميركية ملبدا بالعداء الشديد تجاه اليابان. وفى المناقشات التى دارت مع الأصدقاء من الشيوخ وأعضاء الكونجرس، ذكرت لهم دون تورية أن التميز العنصرى، فى اعتقادى، يكمن وراء الخلاف التجارى بين بلدينا وقد أوردت بعض الأمثلة للدلالة على صدق حجتى. وعادة ما يفزع الساسة الأميركيون وينفرون عند فتح موضوعات معينة مثل التمييز العنصرى. ولكن لم يملك هؤلاء الاصدقاء القدامى سوى الابتسام بمرارة، والتجهم يعلو وجوههم عند إقرارهم بصدق ما اسوق فى حجج. والغريب أن أصدقائى الأميركيين سرعان ما يصرون أثناء النقاش معهم على أن العنصرية ليست السبب الخفى وراء هذا التحامل.. ويجدون فى حرب الباسفيك المبرر الوحيد للتوجس من اليابانيين. وفى رأى أن عدم الثقة المتنامى منذ الحرب العالمية الثانية، لا يمكن أن يكون السبب الوحيد الكامن وراء هذا التحامل.. بل لعل السبب يضرب بجذوره فى التاريخ إلى أبعد من ذلك كثيرا.

يشعر الغربيون، على الأقل فى أعماقهم، بالزهو العميق لقيامهم بصنع الحقبة الحديثة.. وأثناء لقاءاتى المتعددة مع الساسة فى واشنطن ابديت لهم اعترافى «إن القوقازيين (الجنس الأبيض)، قد صنعوا الحضارة المعاصرة، ولكن المزعج فى الأمر حقيقة ذلك الاعتقاد بأن التراث يسمح لكم بالتفوق والامتياز». فى القرن الثالث عشر اجتاح المغول بقيادة جنكيز خان وخلفائه روسيا واوربا الشرقية.. وكادوا يدخلون فينيا والبندقية. وقد اعملت جيوش المغول السلب والنهب والاغتصاب أثناء اجتياحها تلك

الاصقاع. ومع ذلك أتخذ القوقازيون اسلوب المغول فى تصفيف شعورهم، وحلق حواجبهم حتى فى تلك المشية المقوسة الساقين. تماما مثل هوس الشرقيين اليوم فى محاكاة اسلوب الخنافس، ومايكل جاكسون فى الملابس وطريقة تصفيف الشعر. فالغربيون أثناء سطوة جنكيز خان قلدوا اساليب قبائل المغول، حتى النساء فتن بتلك الأساليب الجديدة.

ورغم اندثار امبراطورية المغول بمرور الوقت، فالبعض يرجع جذور التخوف الاوربى من الآسويين، وهو ما يعرف بالخطر الأصفر، إلى المذابح الوحشية التى ارتكبها المغول. وأيا كان سبب ذلك التوجس.. فلا ينبغى على اليابانيين تناسى أو تجاهل أن الجنس الأبيض متحامل على الشرقيين.

الخيار الأميركى: العنصرية أم صدارة العالم:

بدا التعصب العنصرى الأميركى واضحا جليا فى حديث لى مع ضابط كبير فى البحرية الأمريكية. فالبحرية الأميركية تجهز مقدمات السفن المدنية مثل ناقلات النفط والحاويات بأجهزة سونار. أى نظام الكهرمان (امبر) بغرض تحديد مواقع الغواصات النووية. وجهاز (السونار) لا يستطيع الكشف عن هوية الغواصات روسية كانت أم أميركية. فقط يبث إشارات إلى البنتاجون لتحدد البحرية الأميركية بدورها، وهى تعلم مواقع غواصاتها، ما إذا كانت الغواصة أميركية أم معادية.

وكان أن اقترحت على المسئول البحرى الكبير تجهيز السفن اليابانية التجارية بنظام الكهرمان هذا لجمع المعلومات حول المواد الخام، ثم تقديمها إلى البحرية الأميركية لتقوم بتحليلها. فالاسطول التجارى اليابانى يجوب بحار الدنيا ومحيطاتها، والبحارة اليابانيون مشهود لهم بالخبرة والمقدرة مما يسمح بالاعتماد عليهم. ولدهشتى أجاب المسئول البحرى الكبير بقوله: إن مساعدة اليابان ليست ضرورية. وعندما أبديت إصرارى على الفكرة منوها بالتفوق العددى للغواصات السوفياتية، أجابنى بقوله «إنه لا يستطيع مطالبة البحرية التجارية اليابانية بالمشاركة فى هذا الأمر. ووجدتنى اباده بالسؤال عن موقفه، لو أن بريطانيا أو المانيا قد تقدمتا بمثل هذا العرض.. هل تجهز

سفنهم التجارية بأنظمة السونار هذه؟. اجابنى بصراحة بأن البنتاجون قد يقبل هذا العرض!.

وحقيقة الأمر إن الأميركيين لا يثقون فى اليابان.. ورغم عدم استطاعتنا حل شفرة بيانات تلك الأنظمة، فإن الاميركيين قد قرروا ألا يطلبوا من اليابان مجرد جمع المعلومات. وقد تتوجه البحرية الأميركية يوما ما إلى الروس، فهم أجدر بالثقة من اليابان! ولذلك فعلى الشعب اليابانى إدراك مدى عمق التعصب العنصرى الأميركى.

أثناء الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، أغارت طائرات الولايات المتحدة على المدن الالمانية، وقتلت العديد من المدنيين.. ولكنها ابدا لم تستخدم القنابل النووية ضد الالمان. على حين القت الطائرات الأميركية حمولتها من القنابل النووية علينا.. لمجرد أننا يابانيون. ورغم إنكار كل أميركى للدافع العنصرى وراء هذه الجريمة البشعة.. تبقى حقيقة ضرب هيروشيما ونجازاكى بالقنابل النووية.. وينبغى علينا أن نتذكر هذا جيدا ودائما.. فمايزال نفس التعصب العنصرى البغيض يحكم أساس الخلاف التجارى مع الولايات المتحدة.

تنبع العنصرية الأميركية من الزهو بالتفوق الثقافى، ولكون الولايات المتحدة أمة حديثة العهد، يمتزج شعور الزهو لديها بالتكبر والعجرفة مما يشوه المفهوم الأميركى عن الثقافات الاخرى.. خاصة الآسيوية منها ومثالا على ذلك، إن نظام التعليم الأميركى الحالى لا يتيح للطلبة التعرف على المفاهيم الثقافية المختلفة. ولذلك فعلى الاميركيين أن يعملوا ويدركوا، مثلما وعى البرتغاليون الأوائل ووعت الارساليات التبشيرية الأسبانية، أنه كان لليابان حضارة متقدمة فى أواسط القرن السادس عشر. فقد شهدت فترة التوكيجاوا، الممتدة من ١٦٠٣ إلى ١٩٦٧، قيام عشرين الف مدرسة خاصة فى أنحاء اليابان لتعليم القراءة والكتابة. وقد بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم حدا لم يكن متوافرا لأية أمة أخرى. وفى ذلك الوقت المبكر كان الناس، بما فى ذلك القرويون، قادرين على القراءة والكتابة، عما لا يقل عن الفى شخصية عامة. وتمتعت اليابان آنذاك بشبكة بريدية كاملة تمتد من ايدو (طوكيو حاليا) إلى كيوشو فى أقصى

الجنوب. كما كانت المكتبات المحلية تزخر بالوثائق والرسائل منذ ذلك الحين. و.. حين تحاول الحديث مع الأميركيين عما حققته اليابان من إنجازات حضارية في الماضي.. تجدهم لا يملكون فكاكا من استغراقهم في الحضارة الغربية.. مما يجعل حديثك يصيبهم بالملل والضجر.

.. واليوم تجتاز الحقبة الحديثة مرحلتها الأخيرة.. والوعي بتحول مركز الثقل الوشيك جعل الأميركيين، اقوى عناصر الجنس الأبيض منذ الحرب العالمية الثانية، أكثر حساسية بشكل يكاد يقرب من الهستيريا، من اليابان والحقيقة إن كلا البلدين، الولايات المتحدة واليابان، يمر بمرحلة انتقالية متشابهة.. الأمر الذي يجعل المنافسة بينهما اكثر حدة. ولم يكن الخلاف التجاري الأميركي الياباني ليقع لو أن المانيا الغربية أو بريطانيا هي التي حققت القوة الاقتصادية وليس اليابان. وليس يكفي إقرار بعض الأميركيين الصريح بتعصبهم العنصري، فعليهم تخليص أنفسهم من هذا التعصب الأعمى. ويجب على أميركا خاصة إدراك أن العالم على أبواب مرحلة زمنية تتسم بالتحول، نظرا لما تتمتع به الولايات المتحدة من قوة وأهمية. فالواقع إن قوة العالم اليوم، التقنية والصناعية والاقتصادية، آخذة في التحول التدريجي من الغرب إلى الشرق. ولست أدري إن كان هذا يعني بزوغ الحقبة الباسفيكية، ولكن ما يعنيني في المقام الاول أن إصرار النخبة البيضاء الحاكمة على التحامل العنصري ضد اليابان والدول الآسيوية الأخرى، على الرغم من تنوع وتعدد الأجناس والثقافات في نسيج المجتمع الأميركي، سوف يفسد بالضرورة قيادة الولايات المتحدة للعالم الحر.

ومع قرب انتهاء الحقبة الحديثة، التي صنعها القوقازيون، فنحن في العقد الأخير من القرن العشرين، على أبواب حقبة جديدة يشارك اليابانيون والأميركيون في صياغتها وتأسيسها. ولهذا ينبغي على الساسة الأميركيين توضيح الأمر لشعبهم بأن الزمن أخذ في التغير. وفي الحقيقة إن قادة الرأي الأميركيين، رجال الاعمال على سبيل المثال، على وعي يفوق القادة السياسيين بأن مرحلة انتقالية عميقة تأخذ مجراها الآن. ونظرا لأن التاريخ الأميركي قصير المدى ولا يتعدى قرونا قليلة لم يخض

الاميركيون قط تجربة التحول من مرحلة تاريخية رئيسية إلى أخرى. فقد برز الاميركيون كقوة عالمية اولى فقط منذ عقود قليلة مضت قرب نهاية الحقبة الحديثة. واليابان، تلك الدولة الشرقية، على وشك ان تخلفهم فى ميادين رئيسية عديدة.. الأمر الذى يسبب إزعاجا كبيرا للأميركيين.

الياباني العالمي:

على اليابانيين بالطبع أن يعدوا أنفسهم أيضا لهذه الحقبة الجديدة القادمة. عليهم أن يصبحوا أكثر عالمية وأقل انعزالا. ويجسد بعض اليابانيين هذا المفهوم العالمى الجديد، مثل السيد موريتا الذى يشعر بالثقة والفخر بمنتجات شركته. كذلك يتعين على اليابانيين الاخرين، الذين تدعمهم التقنية الرائعة والثقافة المزدهرة، أن يكونوا أكثر ثقة واعتزازا بأنفسهم ولا يعنى ذلك أن نصبح متعجرفين متغطرسين، ولكن إذا استمر شعورنا بالدونية والنقص، فلا يمكن لليابان أن تصبح عاملا فعالا رئيسيا فى الحقبة القادمة. وحتى نكون جديرين بالمسئولية الملقاة على عاتقنا، يتحتم على اليابانيين تغيير اتجاهاتهم، وتعديل مفاهيمهم عن أنفسهم وعن مكانتهم.

فهناك مجموعة فى اليابان بحاجة ماسة إلى مفاهيم جديدة.. وهى الهيئة الدبلوماسية. فباستثناء صغار السن والمعدين إعدادا خاصا من الموظفين، فإن الدبلوماسيين اليابانيين يتحملون جميعهم كل لبس أو سوء فهم يشوب اليابان. فسلوكهم فى الخارج يجسد ويحفظ فى الذهن ذلك النموذج السلبى الباهت.

منذ عدة سنوات، أمضيت شهرا فى ضيافة سفير يابانى، وهو رجل رائع علاوة على أنه لاعب جولف ممتاز. وفى أحد الأيام وبعد أن لعبنا معا مباراة طويلة فى أرقى نوادى المدينة طلبت منه التوجه لاستراحة النادى لتناول شراب ما، فرد على الفور: لا.. أفضل تناوله فى البيت. وقد اعتبر بقية اعضاء النادى رفض السفير المتحفظ للاختلاط، مثالا على الانعزالية وافتقارا إلى المودة، وربما يشعر اليابانى بالاسترخاء والراحة فقط مع يابانى آخر أو مع عائلاتهم، ولكن هذا السلوك القبلى والعشائرى يمنعنا أن نصبح عالميين. على أية حال، فقد رفض هذا النادى طلب العضوية الذى تقدم

به كل من رئيسى شركتى ميتسوبيشى وميتسوى العملاقتين. فبعد تجربة النادى مع صديقنا السفير، لم يعد فى حاجة إلى المزيد من الأعضاء اليابانيين الذين يستغلون الملاعب ولا يصادقون الأعضاء.

وبعض الدبلوماسيين يجسدون حالات أكثر سوءا. فقد ألف احد السفراء كتابا مخجلا، عكس فيه إحساسه بالنقص والدونية. حيث قال بشكل قاطع، إن اليابانيين تنقصهم البنية الجذابة مثلهم فى ذلك مثل الاقزام. رجلا مثل هذا ومن هم على شاكلته لا ينبغى لهم العمل فى وزارة الخارجية.

وقد بدت لامبالاة الخارجية اليابانية تجاه الحكومة الأميركية جلية فى حادثة المدمرة الأميركية (ذى تاورز)، فقد حاولت الخارجية اليابانية التستر على قيام المدمرة الأميركية، فى ٩ نوفمبر ١٩٨٨، بالتدريب على إطلاق النار فى خليج طوكيو المزدحم. وفى إمكان هذه المدمرة إطلاق ٣٦ قذيفة فى الدقيقة زنة الواحدة ٣٢ كيلو جراما لمدى يبلغ فى أقصاه ٢٣ كيلو مترا وحسب أقوال البحرية الأميركية فإن التدريب لم يكن بالذخيرة الحية. على أية حال فقد استقرت القذائف بالقرب من فرقاطة حرس سواحل يابانية من طراز اوراجا (٣٣٢٣١) طنا التى استخدمت من قبل المدمرة الأميركية كهدف افتراضى. وكان من الممكن أن تؤدى الإصابات المباشرة إلى تحطيم هذه الفرقاطة، ناهيك عن إغراق مئات من سفن الصيد الصغيرة. وقد ذكر التليفزيون الأميركى أن الشعب الأميركى سيثور غضبا ولن يتسامح أبدا، إذا أخذت بارجة أجنبية فى التدرب على إطلاق النار بالقرب من ميناء نيويورك.

فى ذلك الوقت كنت وزيرا للنقل.. وجاء موقف الخارجية اليابانية مخزيا للغاية تجاه ذلك الحادث الذى وصفته بأنه مجرد حدث عابر كثير الوقوع، وطلبت من الحكومة إخفاء النبأ عن وسائل الإعلام اليابانية. ولكم أغضبنى هذا الموقف الجبان.. فوسائل الإعلام ستعرف الحادث بأية حال، ولذلك قمت بنشر الحادثة على مسئوليتى. فالمدمرة الأميركية لم تنتهك المياه الإقليمية لليابان فقط، بل قامت بتدريباتها فى أحد الممرات الملاحية الأكثر ازدحاما فى العالم. إن فى ذلك انتهاكا اميركيا واضحا لسيادة اليابان.

وقد شبه مسئول فى هيئة الدفاع، الحادث بإطلاق أعيرة نارية (فى جينزا) فى عز الظهيرة. ربما تعتقد القوات الأميركية أن مثل هذه التصرفات تعد أمراً مباحا ومسموحا به نظرا لقيامهم بالدفاع عن اليابان، وفقا لمعاهدة الأمن الأميركية اليابانية. ولكن يظل من حقى الاعتقاد بأن كلب الحراسة قد تحول فى هذه الواقعة إلى كلب مسعور.

قد يبدو استخدامى لهذا التعبير أمرا فجا.. وعذرى فى ذلك، أن ايتوسابورو شينيا، نائب رئيس الحزب الديمقراطى الليبرالى، قد استخدم هذا التعبير حين كان وزيرا للخارجية فى الستينات. فقد اعتاد الإشارة إلى القوات الأميركية فى اليابان بالقول «السيد النبيل كلب الحراسة». وبدلا من انتقاد شينيا لهذا التعبير، فعلى مسؤولى وزارة الخارجية مواجهة الأميركيين صراحة فى الحوادث المشابهة لحادثة المدمرة الأميركية، عليهم أن يقولوا للبحرية الأميركية «لا للتدريبات على إطلاق النار فى مياهنا الإقليمية». وإذا لم تقف اليابان بحزم وصلابة حين تحتم الظروف، فلن يحترمنا الأميركيون.. بل سيؤدى هذا إلى تعميق التعصب العنصرى لديهم. فعلى اليابانيين إدراك أننا قد وصلنا أخيرا إلى الموقف، والفضل يرجع إلى تفوقنا التقنى، الذى يمكننا بل يوجب علينا المشاركة الفعالة فى الحفاظ على أمن الولايات المتحدة. وقد بدأ بعض الاميركين يدركون بالفعل هذا الواقع..فذلك هو واقع العلاقة الثنائية بين بلدينا اليوم.

الفصل الثالث

المجحف.. .. مَنْ يكون؟

كلما زادت حدة اتهام المسئولين الأميركيين بافتقار النشاط التجارى اليابانى إلى العدل، تملكتنى رغبة شديدة فى أن أطلب منهم الهدوء قليلا، والاهتمام بأداء واجباتهم الداخلية. وحين كنت وزيرا للنقل اشتبكت مع وليم فيرتى، وزير التجارة الأميركى آنذاك، فى حديث ساخن لأنه لم يكن يعلم عما يتحدث.

فقد اشتكى أعضاء الكونجرس الأميركى من أن المشاريع الإنشائية الضخمة فى اليابان، مغلقة أمام شركات المقاولات الأميركية. والحقيقة أنه فى ذلك الوقت كانت هناك شركة أميركية واحدة فقط لديها ترخيص للعمل فى اليابان، علاوة على طلب ترخيص بالعمل، تقدمت به شركة أخرى وكان مايزال معلقا. ويزعم الأميركيون أن اللوائح اليابانية والروتين الحكومى متحجر بشكل يستحيل اختراقه. وفى اعتقادى الخاص، أن لكل بلد أساليبه وعاداته الخاصة وعلى رجال الأعمال الأجانب أن يوائموا أنفسهم وفقا لذلك. وإذعانا لضغوط واشنطن سمحت الحكومة اليابانية مضطرة لشركات الإنشاءات الأميركية بالمشاركة فى أجزاء من مشروع مطار (هانيدا)، على الرغم من أن عقود انشائه قد سبق إرساؤها. وجاء وزير التجارة فيرتى إلى طوكيو ليعبر عن امتنانه لهذا القرار اليابانى.

وأثناء اجتماعنا حذرت وليم فيرتى بألا يتوقع معاملة خاصة للشركات الأميركية مرة أخرى. ومع ذلك، فقد ذكرت لوزير التجارة الأميركى أن التصميمات الخاصة بمبانى المطار، ومحطات القطارات الفائقة السرعة كانت سيئة، لم تخرج عن الذوق المحلى الصرف وأضفت «إننى كنت أعتقد أنه فى استطاعة المعماريين الأجانب الأداء بشكل أفضل». فقد قمت حديثا بزيارة مطار طوكيو الدولى فوجدت الأعمدة غير مطلية حيث اكتفوا بتغطيتها بمادة مانعة للصدأ.

فأخذت أبدى ملاحظاتى لأحد المسئولين حول قبح الأعمدة مطالبا إياه بطلاء

الأعمدة فى الحال؟.. فإذا بالمسئول يقول: إن الأعمدة تبدو على هذه الحال منذ افتتاح المطار عام ١٩٧٨. وعدت أسأل المسئول عن تباين زخارف الوان الأعمدة، الأحمر والأبيض والأسود. أجاب بقوله: إن ذلك يرجع لتحقيق التضاد.. فبادرته متسائلاً فكرة مَنْ هذه؟ فأجاب المسئول بلهجة جادة لا يشوبها أدنى سخرية أنها فكرة مقاول الطلاء.

فى واقع الأمر، يخلو المطار أيضاً من استراحة انيقة لتناول المرطبات. فكثيرا ما يشعر المسافرون بالتوتر قبل إقلاع طائراتهم، ولا يستردون أنفاسهم إلا عند الهبوط. وقد يساعدهم الشراب فى حفظ توازنهم النفسى عند نقطتى الإقلاع والهبوط. فكل المطارات فى الخارج بها استراحات مناسبة صغيرة فيتناول فيها المسافرون المشروبات انتظاراً للإقلاع حتى فى أثناء النهار.. حتى أصبح ذلك إحدى متع القيام بالرحلات.

الزيف الأميركى:

إننى أعتقد أنه يمكن تحسين التصميمات المتعلقة بمطار طوكيو الدولى الجديد. وقد تفهم وليم فيرتى موقفى وأومأ مؤيدا لوجهة نظرى. ثم، وكما هو متوقع من وزير للتجارة، سرعان ما غير الموضوع إلى الحديث عن مطار (كانساى) الدولى الجديد، الذى تحت الإنشاء فى خليج اوساكا، قائلا إنه يشعر بالغبطة للسماح للشركات الأميركية بدخول المناقصة. وليته توقف عند هذا الحد، فقد استطرد مطالبا بعدد من الرحلات للطائرات الأميركية مساويا للرحلات اليابانية، حين استكمال منشآت المطار وافتتاحه للعمل فى ١٩٩٢ وفقا للجدول المحدد، واعترضت على طلبه من فورى. فامتقع وجه الوزير الأميركى مطالبا بتفسير أسباب الرفض.

ترجع اتفاقية الملاحة الجوية بين اليابان والولايات المتحدة إلى فترة الاحتلال الأميركى، وقد كانت اتفاقية مجحفة للغاية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الهبوط والإقلاع من وإلى البلدان الأخرى. فوفقا لهذه الاتفاقية تستطيع خطوط الطيران الأميركية الانطلاق من اليابان إلى أية جهة فى العالم دون قيود. على حين أن خط الخدمة المستمرة الوحيد الذى منح لليابان، وفقا لاتفاقية ١٩٥٢، كان خط سان

فرانسيسكو - نيويورك - أوربا. هو خط ليس مربحا مما جعل شركاتنا تسقط استخدامه. وفي الاجتماع الذى تم بين رونالد ريجان وياسيرو ناكاسوني، منحت الولايات المتحدة اليابان رحلتين في الأسبوع من سان فرانسسكو إلى ريودى جانيرو مرورا بسان باولو. وأخيرا في عام ١٩٨٥، وافقت واشنطن على منح شركة نيبون للشحن تسع رحلات اسبوعية على خط طوكيو سان فرانسسكو نيويورك. وفي المقابل أصرت إدارة ريجان على الحصول على حق هبوط طائرات الشحن العملاقة في اليابان، ومن ثم استخدام طائرات شحن صغيرة إلى مانيلا وتايوان وسيول وعواصم آسيوية أخرى. على حين رفض الجانب الأميركي طلبنا بالسماح لطائرات الشحن بالهبوط في شيكاغو.

يوجد في الولايات المتحدة ١٩ مطارا دوليا مقارنة بثلاثة مطارات فقط في اليابان، طوكيو وناجويا واوساكا. ومع الإقرار بأن مساحة الولايات المتحدة أكبر كثيرا من اليابان، فإنه يوجد هناك تباين كبير في عدد الرحلات إلى كل من البلدين. ووفقا لإحصاءات شهر نوفمبر ١٩٨٨، قامت اليابان بـ ٢٠٤ رحلات ركاب في هذا الشهر، بما يقل عن ٣٧١ رحلة قامت بها الخطوط الأميركية. وأما مجال الشحن فلليابان ٦٠ رحلة شحن جوية مقابل ١٧٠ رحلة شحن أميركية. وفي هذا دلالة على مدى إجحاف هذه الاتفاقية، الأمر الذى يجعل خبراء الملاحة الجوية الأميركيين حريصين على مايتيحه الوضع الراهن لهم من امتيازات واسعة.

ولذلك لم تلق محاولات اليابان المتكررة في إعادة التفاوض حول الشروط آذانا صاغية. ولكن هاهو فيرتي يريد المزيد من التنازلات!

وحين عرضت كافة هذه الحقائق على الوزير الأميركي، قال إنه لم يكن يعلم بتاريخ هذه الاتفاقية. فأجبته على الفور: إن وزير الدولة الذى يجهل خلفية هذه الاتفاقية ليس مؤهلا لمناقشة عدد رحلات الطيران الأميركية إلى مطار اوساكا. وسرعان ماإقترحت على فيرتي التباحث مع مسئول من وزارة الخارجية الأميركية كان يتابع اجتماعنا. وبانزعاج واضح سأل فيرتي الرجل إذا كان الاتفاق الثنائي غير منصف

حقيقة. ولم يجانب مسئول الخارجية الأميركي الصدق، فرد بالايجاب مما أصاب فيرتي بالارتباك، فقد كان يتوقع أن يلقى دعما من مسئول الخارجية.. وهكذا يتخاصم وزير الخارجية الأميركي مع مسئول الخارجية الأميركية أمام وزير نقل ياباني.. ياله من موقف! فقد اعتدنا في هذا الجانب من الباسفيك الظن بأن الحكومة الأميركية صخرة راسخة! ولكن اتضح أن ذلك مجرد وهم. ففي داخل الحكومة وجهات نظر متباينة ومصالح مختلفة، مثل مابين وزارة التجارة والمكتب التجارى الأميركي.

فهناك ضغينة وحقد حقيقي بين فيرتي وكلايتون يوتر، ممثل المكتب التجارى الأميركي، فقد تراشق الطرفان بأقذع الشتائم. لم يتفوه فيرتي بأى شيء سلبي حول يوتر في حضورى، ربما خشية أن يكون الأخير قد بعث أحد رجاله لمراقبة زميله في الحكومة الأمريكية عن كثب. على أية حال فبعد اختلافي الحاد مع فيرتي، أومأ لى رجل يوتر وكأنه يقول تمسك بموقفك. فابتسمت متأملا.. الولايات المتحدة ليست متحدة بعد بدرجة كافية.

الإبداع الياباني:

رغم كثرة انتقاداتهم للشعوب الأخرى، فالأميركيون مصابون بالعمى تجاه ممارساتهم المجحفة ومفاهيمهم ذات البعد الواحد. فعلى سبيل المثال يصر الأميركيون على أن اليابانيين مجرد مقلدين وقد دحض أكيوموريتا هذا الاتهام موضحا القول بأن اليابان قد ادخلت تحسينات على التقنية الأميركية وسوقتها، لمجرد إشاعة مضللة. ومع الأسف يصدقها الكثير من اليابانيين. والحقيقة، أن لليابان تاريخا مميزا بالإبداع، وان إسهام علمائها ومهندسيها محل تقدير متزايد في الخارج.

وهاهم الغربيون قد أصبحوا الآن أكثر تقديرا للأصالة اليابانية في المجالات الثقافية أيضا. فقد اعتاد الفرنسيون إهمال الأدب اليابانى. ولكنهم في السنوات الأخيرة شرعوا في تقدير لغتنا الجميلة، والفضل يرجع في ذلك إلى التقنية اليابانية الرفيعة. ويدرس الآن العديد من المهندسين الفرنسيين اللغة اليابانية، حتى لاتفوتهم شاردة أو واردة في تقارير التكنولوجيا، كما بدأوا في قراءة الروايات اليابانية الحديثة ليجدوها أخاذة

ورائعة!. ومن الجدير بالذكر أن هذا التقدير الفجائي والجم يأتي من جماعة العلماء الفرنسيين، وليس من الكتاب أو المترجمين كما يفترض عادة. فالأدب فن خلاق يأتي من وحي الخيال.

علينا ألا نحبط أو نثبط همتنا إثر هذه الاتهامات الأميركية المضللة بأننا مجرد ناسخين مقلدين.. علينا الثقة في أن موهبتنا الموروثة والتلقائية في مختلف الفنون والعلوم مقدرة حق قدرها. واذكر هنا على سبيل المثال، قيام مهندسي مؤسسة سوني بتغيير وتحويل المفهوم الأميركي عن جهاز الراديو. ففي الأيام الخوالي، كان على أفراد العائلة جميعا الجلوس في غرفة المعيشة والاستماع المشترك للراديو. وكم كان يتفجر الخلاف بينهم حول البرامج المفضلة التي ينبغي الاستماع إليها. والآن جاء نموذج الراديو المصغر، الذي قدمته شركة سوني ليغير كل هذا.. فامتلاك جهاز راديو خاص يكاد يصبح حقا دستوريا لكل فرد.

أفلا يستحق مخترعو شركة سوني تقديرا خاصا لافتتاحهم سوقا جديدة كاملة. لقد كانت فكرة بسيطة.. تمخضت عنها أفكار عظيمة.

والإبداع في اليابان ليس مقصوراً على الصفوة العلمية والثقافية.. يمكنك أن تراه في كل مكان.. بين شرائح الناس في شتى مجالات الحياة. وتنبع سيادة اليابان في التقنية الراقية من العمالة اليقظة المبدعة. فكل من يعمل في شركة ما يسهم في الإبداع ابتداء من القمة وحتى القاعدة. فعبقرية واحدة ليست بكافية ويتطلب الأمر عدداً من المهندسين الاكفاء والفنيين المهرة لأخذ فكرة ما، أو اكتشاف معملي إلى المصنع لتحويله إلى سلعة. ولعل انخفاض حجم المنتجات المعيبة، يدل على المستوى الرفيع للقدرة التقنية في اليابان. فالامتياز في التصنيع يدل على عمالة متفوقة.

قضية طائرة البوينج:

منذ سنوات قليلة تعرضت شركة بوينج لسلسلة من كوارث تحطم الطائرات، وقامت في محاولة منها لاستعادة الثقة بإعلان نتائج دراسة أجرتها حول عمليات التصنيع، ولم يفتها الإعلان عن قيامها بتقويم نقاط الضعف في طائراتها. ونوهت الشركة أن إعادة

تدريب هيئة المشرفين ستسفر قريبا عن الوصول إلى مستوى لائق.. ولكن موطن الضعف يبقى في العمال. وحين سئل رئيس مصنع بوينج فى (سياتل) عن المدة المطلوبة كى يصل العمال إلى المستوى اللائق، رد الرئيس سبع سنوات. لنفكر فى هذا القول معا لدقيقة واحدة.. علينا أن نحلق فى طائرات بوينج، يحتمل أن بها خللاً، ومن المفترض أصلا ألا ترتفع فى الأجواء!

فى ١٢أغسطس ١٩٨٥، تحطمت طائرة بوينج تابعة للخطوط الجوية اليابانية ليلقى ٢٥٠راكبا مصرعهم. ويعود سبب أسوأ كارثة فى تاريخ الملاحة الجوية إلى رداءة تصنيع الطائرة. وقد استجوب البوليس اليابانى مفتشى وزارة النقل، وواجه هؤلاء الرجال احتمال توجيه الاتهام لهم بالتواطؤ. ولكن قانون الولايات المتحدة لايسمح بمقاضاة صانعى الطائرات بتهمة الإهمال. والمنطق وراء هذا القانون، إنه لمن الأفضل للصالح العام وللحيولة دون تكرار الحادث، حث مسئولى المصنع على وصف الذى حدث بدقة وصراحة بدلا من مجرد انزال العقاب ببضعة أفراد. وبذلك يفترض التشريع الأميركى أنه بدون توفير الحصانة للناس، فلن يدلوا بالحقيقة. وبالنظر إلى حجم الكارثة، يبدو ذلك المنطق أمرا غير مفهوم ليس فقط لأسر وأصدقاء الضحايا ولكن لليابانيين قاطبة.

وطبقا لتقرير البوليس اليابانى، فمسئولية الحادث تقع على كاهل اربعة مسئولين فى شركة بيونج، وقد اقرت الشركة بأن خطاهم أدى إلى تلك المأساة. لقد تحطمت الطائرة نتيجة خطأ فى إصلاح الذيل الذى تحطم بسبب هبوط اضطرارى عام ١٩٧٨. فبينما تتطلب الإجراءات السليمة تثبيت قطعة معدنية بين لوحى الفواصل.. نجد أن فنيى الشركة اخفقوا فى أداء هذه المهمة. فالفواصل اثبتت فى كلا الجانبين دون أن تنفذ في الحواجز الثلاثة. ولذلك فقد انقصف ذلك الجزء الضعيف محطما نظام الهيدروليك ليفقد الملاحون السيطرة على الطائرة.

وهكذا يفقد ٥٢٠ إنسانا حياتهم لعدم كفاءة عمال شركة بوينج، ولافتقارهم إلى المبالاة فى تثبيت ثلاثة فواصل بشكل جيد. أداء ردىء كهذا من قبل مؤسسة يابانية أمر لا يخطر ببال..

تلبية لرغبة إدارة ريجان، قامت الشركات اليابانية بشراء اشباه موصلات من المصانع الأميركية. وعندما اشتكى اليابانيون من المعدل المرتفع للعيوب جاء الرد الأميركي، بأن العملاء اليابانيين لايمكن إرضاؤهم بحال، فهم مصدر الشكوى الوحيد. والمغزى أن الشركات اليابانية مخطئة إلى حد ما في إصرارها على الجودة. ذلك الرد دفعني للتساؤل هل انتهت الولايات المتحدة كدولة عظمى...

ربما مايزال هناك أمل. فقد انخفض معدل عيوب اشباه الموصلات الأميركية، في السنوات الأخيرة، رغم أنه لايزال أعلى من نظيره في اليابان بمعدل ٥و ٦مرات.

خلق ياباني:

إليكم هذه الواقعة المثيرة، علها تبين أسباب تفوق الأداء الياباني عن نظيره الأميركي. الواقعة تتعلق بإحدى العاملات، شابة في مصنع كوماسوتو لاشباه الموصلات التابع لشركة نيبون للمعدات الكهربائية. لسبب ماكان معدل الرقائق المرتجعة أعلى منه في مصانع المؤسسة الأخرى، وبذل مدير المصنع في اجتماعاته اليومية جهودا مضنية محاولا علاج المشكلة، وفشلت كافة الحلول والإجراءات التصحيحية في تخفيض معدل العيوب عن حد معين. وتحير الجميع في سبب عدم تمكن هذا المصنع بالذات من مجاراة نماذج الشركة.

وذات يوم كانت بطلة قصتنا تسير في طريقها إلى المصنع.. وتوقفت لبرهة، عند مفترق لخط سكك حديدية أمام المصنع، لحين مرور قطار بضائع ضخم. وشعرت الفتاة بالأرض ترتج تحت قدميها بينما تهدر عجلات القطار أمامها.. وفجأة قفز إلى ذهنها.. لعل هذه الاهتزازات السبب الرئيسي للمشكلة.

وبالرغم من عدم شعورها بالاهتزازات المواكبة لمرور القطارات حين أخذت تؤدي عملها المعتاد في المصنع، فإنها ظلت تتساءل عن إمكانية تأثر الآلات الدقيقة بهذه الاهتزازات. وأسرعت بنقل مايدور برأسها من مخاوف إلى رئيس ورديتها. وسرعان ماأمر مدير المصنع بحفر خندق يفصل المصنع عن خط السكك الحديدية ثم ملأه بالماء. وبالفعل فقد امتص الحاجز المائي الاهتزازات وانخفض معدل المرتجع بشكل حاد. كانت

العاملة آنذاك فى الثامنة عشرة من عمرها، ولكنها لاشك تمتلىء زهوا بعملها فى مؤسسة نيبون للمعدات الكهربائية، مما جعل مشاكل العمل تستحوذ على رأسها الصغير حتى في غير أوقات العمل.. ذلك النوع من القيم يعكس بدوره تفوق نظام التعليم فى اليابان.

فى الحقيقة، إن الدول الصناعية الرأسمالية منهمكة تماما فى منافسة حادة، إن لم يكن فى حرب تجارية إذا جاز لنا التعبير. فالمعارك على قدم وساق بين الشركات الخاصة. وفى خضم المعارك حامية الوطيس هذه تتعالى أحيانا صرخات حادة من «قطاعات الهتيفة»، وهم هنا رجال السياسة والحكم، لتشويه الخصوم واتهامهم بالاجحاف وعدم الإنصاف مطالبينهم بقواعد جديدة. ولقد تحملت اليابان بصبر سنوات طويلة تلك الجلبة البلاغية الصادرة عن الولايات المتحدة. ولكن لايمكننا الصمت إلى الأبد. فقد حان وقت المجاهرة والمكاشفة بالقول الصريح.

الفصل الرابع

لنقف فى وجه التهديد الأميركى

فى حوالى عام ١٩٨٧، انتهجت الولايات المتحدة اسلوبا جديدا فى مواجهة اليابان. فنظرا للشعبية التى اكتسبها ميخائيل جورباتشوف فى الغرب، ولانكماس التهديد المنبعث من «امبراطورية الشر»، أصبحت حملات التعريض باليابان امرا متواترا وأكثر حدة، ومن ثم أضحت طوكيو مسرحية الموسم يصب عليها سياسى بعد آخر جام غضبه. وبدلا من استعراض الحقائق ووزنها، تقدم الكونجرس صفوف المهاجمين وكأن به مسا من الجن. وقام عدة شيوخ بتحطيم أجهزة تسجيل توشيبا بمطارقهم على درجات الكابيتول.. لكم كان عملا مخزيا!

ورقة التكنولوجيا:

خلال زيارتى إلى واشنطن فى ابريل ١٩٨٧، المح رجال السياسة الأميركيون إلى سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتى، بما يعنى ضمنيا أنه سرعان ما يلتئم شمل عنصرى الجنس الأبيض، القوقازى، فى صداقة وطيدة مخلفين اليابان وراءهم فى العراء.

ويجب ألا يخشى مسئولو السياسة الخارجية فى اليابان من هذا التهديد السخيف. فاليابان تسيطر على التكنولوجيا الراقية التى تعتمد عليها القوة العسكرية لكلا البلدين. ولسوء الحظ، لم تستخدم اليابان بعد ورقة التقنية بالمهارة المفترضة. على الرغم من امتلاكها القوة للجهر بقول لا لأميركا، فإن اليابان لم تجرب بعد هذا الخيار. فنحن اشبه بلاعب البوكر الذى يمتلك الورق الرابح ولكنه اعتاد على كشف أوراقه.

انتفض من التقيت بهم من المشرعين الأميركيين استياء حين فاجأتهم بالقول إنهم يفتقدون المصداقية، لأن الكونجرس يمضى فى سلوك شاذ يعكس الانغماس والاستغراق فى الذات.. متجاهلا فى ذلك أهداف الإدارة الأميركية. ومضيت مضيفا: ولعل قرار العقوبات الاقتصادية لأفضل مثال على ذلك.. فلا يوجد مجلس تشريعى فى الدنيا يستحق هذا الاسم يصدر تشريعا كهذا. فما كان من هؤلاء المشرعين سوى الانفجار بالضحك لمداراة ارتباكهم.

وعلى الرغم من ذلك على أن أقر بعد ان أدى النزاع، حول اشباه الموصلات بين اليابان والولايات المتحدة، إلى تدهور الوضع إلى حد فرض العقوبات، إن السبب يرجع فى ذلك إلى عدم رفض اليابان لمطالب الولايات المتحدة فى المرحلة الحرجة. فذلك الرجل الوغد الذى يطاطىء موافقا عند كل منعطف.. كان ياسهرو ناكاسونى رئيس الوزراء اليابانى السابق.

بعد فوز الحزب الليبرالى الديمقراطى الساحق فى انتخابات ١٩٨٦، اندفع ناكاسونى فجأة وبتهور، ليعد الولايات المتحدة بإمدادها بالتقنية العسكرية المتقدمة. وبدلا من استخدام هذه السلعة الثمينة فى المساومة بصدد المطالبة بالتعامل بالمثل - رفض العقوبات التجارية على سبيل المثال - ضيع تلك الورقة الرابحة دون مقابل. ربما قصد ناكاسونى من وراء ذلك الالتزام اسداء معروف لاميركا علها تعترف يوما بالجميل وترد العطاء. فقد كان ناكاسونى السياسى اليابانى الوحيد الذى يعى تماما ما يعنيه هذا الالتزام.. ومدى حاجة البنتاجون الماسة لمعدات تقنية معينة قابلة للاستخدام العسكرى.

بل لم تصدر صرخة احتجاج يابانية واحدة سواء من الحزب الحاكم أو من أحزاب المعارضة.بل لم تلتقط قيادة الحزب الليبرالى الديمقراطى، المتمثلة فى نوبورو ناكاشيتاو، كيش ميازاوا، وشنتارو آبى، المغزى العميق وراء تصرف رئيس الوزراء. ومما يدعو للأسف، أن الساسة اليابانيين لم يدركوا بعد أهمية التقنية اليابانية المذهلة، على حين يعتصر الخوف أحشاء الأميركيين. فالصدارة فى التقنية الراقية هى مصدر القوة العظيم لليابان. ولسبب أو لآخر، لم نستخدم بعد هذا المصدر بفاعلية واقتدار فى الساحة الدولية. ولست أدرى علة ذلك، ربما يفوق الأمر طاقتى على الفهم. فعلى الرغم من تلك الميزة المذهلة... يحج رؤوساء وزارة اليابان إلى واشنطن لتقبل كل رغبات البيت الأبيض.. .. إلى من أجار بالشوكى من السياسة الخارجية لليابان..؟

فشل ناكاسونى العظيم:

وكل ما حصل عليه ناكاسونى مقابل تسليمه للتقنية اليابانية، كان صداقة رونالد ريجان. ولا يستطيع المرء قيادة أمة فى الأوقات الصعبة بمجرد النوايا الطيبة، فكم

تباهى ناكاسونى مزهوا لمجرد وضع اسمه الأول بجوار اسم الرئيس ريجان.. ولكم ادارت وسائل الإعلام رأسه حين ابرزت العلاقة بين «رون وياسو». وتبقى الحقيقة مع ذلك أنها كانت علاقة من جانب واحد. فلقد كان ناكاسونى رجلا امعة لا يملك سوى تقبل كل رغبات ريجان، مما جعله يبدد ويخون مصالحنا الوطنية الأساسية. وقد سألت مؤخرا أحد مساعدى ريجان.. «ألم يحدث مرة أن اختلف ناكاسونى بحدة مع الرئيس أو رفض له مطلبا» . فرد المساعد بابتسامة ساخرة بأنه لم يسمع بحدوث ذلك قط.. ثم أضاف.. ان ناكاسونى رجل مدهش وصديق عظيم للولايات المتحدة.

لقد أدرك ناكاسونى مدى تفوق التقنية اليابانية عن نظيرتها الأميركية، كما أدرك قلق البنتاجون المفرط نتيجة اعتماده على الرقائق اليابانية. ومع ذلك، ولاسبابه الخاصة، لم ينبس بكلمة إلى الولايات المتحدة. ترى هل كان لدى حكومة الولايات المتحدة شيء ما حوله يتعلق بفضيحة رشوة اللوكهيد عام ١٩٧٦؟، أم ترى لديها معلومات محرجة أو اتهامات ما حول فضيحة سياسية أخرى؟ وأيا كانت الأسباب، فلم لم يضغط ناكاسونى مستفيدا بهذه المزية؟ لكم كنت أتمنى لو أنه كشف أوراقه جميعا.. وكان عنيفا على الأقل بما يكفى للقول «لدى حكومتى وجهة نظر مختلفة بهذا الصدد».

وأثناء حكم ناكاسونى برزت إلى السطح مسألة الجيل التالى من المقاتلات الحديثة من طراز إف اس اكس، المصممة من قبل شركة ميتسوبيشى للصناعات الثقيلة. لتصبح مثارا للجدل بين طوكيو وواشنطن. ومرة أخرى وليست أخيرة، أذعن ناكاسونى للضغط الأميركى ليوافق على التطوير والإنتاج المشترك للمقاتلة الحديثة أف. اس. اكس، أية صفقة سرية ابرمت؟. لا أعلم، كل ما أعلمه أننى راقبت ما يجرى بقلب يفته الحزن.

تعد شركة ميتسوبيشى للصناعات الثقيلة نموذجا من الطراز الأول للشركات ذات الطاقة التقنية الرفيعة فى اليابان. وكبير مهندسى الشركة رجل غير عادى عمل فى حقل الصواريخ الأميركية المستخدمة من قبل فى قوات الدفاع اليابانية. وعلى سبيل

المثال، لقد انتج أفضل أنواع الصواريخ أرض جو فى العالم. وكان فى اعتقاد كبير مهندسى الشركة أن المقاتلة اف اس اكس سوف تصمم وتصنع بالكامل فى اليابان. غير أن البنتاجون اصيب بالذعر حين اطلع على تصميمات هذه المقاتلة.. فالتصميم مذهل.. ولا تستطيع اى طائرة مقاتلة أخرى أن تدانى مقاتلة ميتسوبيشى الحديثة. فبإمكانها إسقاط اف ١٥، واف ١٦ بسهولة. وبدا كاسبر واينبيرجر، وزير الدفاع الأميركى، مشدوها وهو يتفحص إمكانات المقاتلة الهائلة.. مما دفعه بشكل مسعور، إلى محاولة إعاقة شركة ميتسوبيشى عن تطوير الطائرة المقاتلة.

ولسوء الحظ، اليابان لا تقوم بتصنيع محركات نفاثة وحين كنت عضوا فى مجلس المستشارين، لسنوات مضت، سعيت لبناء المحركات دون جدوى، فقد تم تجاهل محاولاتى، ولذلك يتطلب إخراج تصميم المقاتلة اف اس اكس إلى الوجود شراء محركات اف ١٥ واف ١٦. وفى حال رفض الولايات المتحدة بيعها، يمكننا شراء محركات فرنسية. ففرنسا أحد تلك الدول التى يدعو رئيسها للسلام، فى حين يجوب رئيس وزرائها العالم لبيع السلاح. وإذا رفضت باريس الصفقة يمكننا فى هذه الحالة شراء محركات نفاثة من موسكو، رغم احتمال أنها ليست على نفس الدرجة من الجودة.

وتستطيع المقاتلة اف اس اكس مع المحركات الأميركية الوصول إلى ٩٥٪ من سرعة اف ١٥ واف ١٦. ويعوض هذا الفارق البسيط فى السرعة قدرة الطائرة على الدوران ٣٦٠ درجة فى مدى يبلغ ثلث القطر الذى تحتاجه اف ١٥ واف ١٦. وطائرات الميج. إذ تحتاج المقاتلات الأميركية وهى فى اقصى سرعتها إلى ٥٠٠٠ متر، كى تدور دورة كاملة على حين تفعل المقاتلة اف اس اكس ذلك فى حوالى ١٦٠٠ متر. وتستطيع مقاتلة ميتسوبيشى اللحاق بطائرة معادية، والانقضاض مباشرة عليها ومن ثم تدميرها بواسطة الصواريخ الباحثة عن الحرارة. ولدى المقاتلة مثلث عمودى أمامى تحت مقعد الطيار، مصمم على شكل زعنفة سمكة القرش يسمح للمقاتلة بتغيير ارتفاعاتها، والتحرك اماما، تنقض وتتقلب دون أن يتغير نظام طيرانها، لك أن تتصور كمثال على ذلك، سيارة تستطيع أن تدور ٣٦٠ درجة فى أى اتجاه دون أن تتحرك

للخلف أو للأمام. إنها فكرة رائعة.. لابد أنها قد واتت مهندسى الطيران الأميركيين.. ولكن شركة ميتسوبيشى كانت مستعدة لتصنيع الطائرة المقاتلة.

لقد كانت هذه المقاتلة بمثابة مفاجأة لوزارة الدفاع الأميركية، تشابه تلك المفاجأة التى فجرتها المقاتلة زيرو فى المراحل الأولى لحرب الباسفيك، حين هيمنت المقاتلة اليابانية على الاجواء. لم يتصور رجال البحرية الأميركية آنذاك أن البحرية الامبراطورية لديها ما يقارن بمقاتلاتهم.. وخرجت المقاتلة زيرو لتثبت تفوقها.. والآن ها هى اليابان تبنى سلاحا أشد فتكا.

كانت الولايات المتحدة عاقدة العزم على إيقاف اليابان عن تصنيع المقاتلة اف اس اكس. لعل الاميركيين فى مباحثاتهم مع ناكاسونى قد اشاروا إلى فضيحة قديمة فى جراب رئيس الوزراء.أيا كان السبب، فقد اذعن ناكاسونى لتصبح مقاتلة ميتسوبيشى مشروعا يابانيا أميركيا مشتركا. وفى وقت لاحق من نوفمبر ١٩٨٨، قام مسئولو إدارتى ريجان وناكاشيتا بالتوقيع على مذكرة التطوير والعمل المشترك، على أن يتفق المقاولون الرئيسيون فيما بينهم على حصص العمل.. ومع ذلك حاولت شركة جنرال ديناميكس العملاقة، الهيمنة على تقسيم حصص العمل. وحول إحدى النقاط إبان المفاوضات صرح ناطق الشركة الرسمى بأنه إذا لم يوافق الجانب اليابانى على اقتراح الشركة الأميركية، يمكن عندئذ تقسيم الجناح الرئيسى إلى جزئين يمين ويسار لبنائهما بشكل منفصل، من قبل الجانبين الأميركى واليابانى. وقد كانت هذه قطرة من غيث الأفكار العجيبة التى خرجت بها شركة جنرال ديناميكس.

النقطة الحاسمة فى الخلاف المتعلق بالمقاتلة اف اس اكس تكمن حقيقة، فى رغبة المقاولين الأميركيين فى سرقة الخبرة اليابانية. فبدون المرشحات الخزفية والكربونية، لم يكن فى إمكان هؤلاء بناء مقاتلة من الطراز الأول.. فذلك هو السبب وراء ضغط البنتاجون للتطوير المشترك. وقال بعض رجال الاعمال اليابانيين - ربما والقهر يغلبهم - سنمضى إلى آخر الطريق مع واشنطن بخصوص المقاتلة اف اس أكس من أجل إجمالى العلاقات الثنائية بين البلدين، على الرغم من أن التطوير المشترك أمر غير مرغوب

فيه. إننى أرفض هذا الموقف، فالتنازل عن التطوير المستقل لهذه المقاتلة خطأ فادح.. ولا ينبغى علينا تحت أية ظروف أن نخوض فى كل هذا.

فإذا تقدم المقاولون الاميركيون بمطالب غير منطقية حول تقسيم العمل المتعلق بالمقاتلة، يجب على اليابان أن تنسحب من مشروع التطوير المشترك. إن ذلك سوف يجبر الولايات المتحدة على التعامل مع تفوق اليابان التقنى، وسوف تتضح قدرتنا على بناء الطائرة بمفردنا. كان ينبغى على المفاوضين اليابانيين القول «لقد تقرر الإنتاج المشترك بواسطة ناكاسونى وريجان، أما الآن فتوجد ادارتان جديدتان فى كل من طوكيو وواشنطن. لقد اعدنا النظر فى المشروع، ومن ثم قررنا بناء المقاتلة اف اس اكس فى اليابان».. .. *علينا أن نعلم، بأننا إذا لم نسدد الضربات بقوة فسوف يدفعنا الأميركيون إلى الوراء كالعادة. فالبلد ذات اليد الطولية تستطيع أن ترفع قيمة المراهنة.*

وحين سنحت لى الفرصة، فى مناسبات قليلة، للحديث مع ناكاسونى فاتحته فى أمر المقاتلة.. فأجابنى بقوله «اوه.. أنت متتبع للموضوع؟ بالطبع لابد أنك فعلت.. لقد توصلت إلى حل وسط بشأن المقاتلة كى أحافظ على استقرار العلاقات الثنائية» ومضى مستطرداً. «حين كنت المدير العام لهيئة الدفاع فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧١، كان الانزعاج مستبدا بالأميركيين بالفعل.. من جراء الخطة الرابعة فى بناء قواتنا الدفاعية». كان من الممكن تفهم موقفه لو أنه جعل الولايات المتحدة أكثر احتراما لليابان. ولكن ما فعله ناكاسونى لم يكن مجرد تسوية أو حل وسط.. ولكن كان خيانة للبلاد.

لقد كان رئيس الوزراء فى وضع يستطيع معه أن يقول لا لمطالب الولايات المتحدة، حيث تملك اليابان اليد العليا فى مجال التقنية. فقراره يبعث على الأسى التام. وحاشا لواشنطن أن تشكر اليابان، بل إنها تتمادى فى التهديد ولى الذراع. وكما قال كلايتون يوتر « إنهم يعتقدون أن ممارسة الضغط أفضل اسلوب للتأثير على اليابان».

يسئ بعض اليابانيين فهم موقفى قائلين «إنك تحاول إثارة رعب الولايات المتحدة..

وتلك لعبة شديدة الخطورة.. ومن الأفضل أن تتوقف». ولكننى لست بالرجل الذى يطلق التهديدات. فغنى عن القول، إنه من الأهمية بمكان بناء مشاركة عادلة مع الولايات المتحدة فى هذا الوقت. ولهذا فعلى اليابان اذا اقتضت الظروف، رفضا حازما لمطلب أميركى، أن تعلن رفضها صراحة ودون لبس، فكلمة لا جزء من عملية المساومة بين الأنداد. أما الإذعان والميل إلى قبول الحلول الوسط فلا يخدم المصالح الوطنية. فتفوقنا التكنولوجى يتيح لنا بشكل مطرد إمكانية مقاومة ضغوط واشنطن. ولكننا حتى الآن لم نستخدم أوراقنا بفاعلية قصوى فى ساحة السياسة الدولية. ولا استطيع فهم السبب فى ذلك، فعندما تمنحنا التنقية قوة ونفوذا فى مجالات رئيسية لا يتقدم قادتنا بثقة وفاعلية لأخذ زمام الامور.

خلال حديثى مع جلين فوكوشيما، وهو خريج جامعة هارفارد، ومتخصص فى شئون اليابان، ويعمل مع ممثل المكتب التجارى الأميركى، سألته عن أشد المفاوضين اليابانيين من وجهة نظره. فذكر على الفور ماكاتو كورودا وكيل وزارة الصناعة والتجارة الدولية آنذاك. والغريب أن وسائل الإعلام اليابانية قد دأبت على وصف كورودا بالتشدد وبإثارة المتاعب، وبأن تعليقاته الصريحة عام ١٩٨٧، كان لها أثر على الكونجرس الأميركى، مما دفعه إلى تمرير قرار التعريفة الجمركية المضادة على اشباه الموصلات اليابانية. والغريب أنه على الرغم من وصف الأميركيين إياه علنا بالعناد وأشياء اخرى كثيرة، فإنهم يكنون له الاحترام. فاذا اعتبر كورودا مطلبا أميركيا ما غير منطقى فهو يرفض أن يتزحزح عن موقفه قيد أنملة. وعندما تكون كلمة لا هى الاجابة الصحيحة يقولها ويتمسك بها. والذى يميز كورودا عن غيره من المسئولين اليابانيين، أنه لا يخضع للتهديدات الأميركية مع إبداء التواضع والاحترام الشديد. فالأميركيون مثل حامى البغية، البلطجى، الذى يعتقد أن عضلاته المفتولة ستثير الرعب لدى منافسه الشاب فيبالغ فى إظهارها. ولكن كوردوا يقف ثابتا ملوحا بقبضته ليقول «أنتم من سيندم» دون أن يجفل عند الهجوم.

وكورودا ليس بالرجل الاحمق الذى يرفض لمجرد الرفض. فهو يشرح بعناية الاسباب

المنطقية لقرارات اليابان. فالتفسير والتوضيح جوهر المفاوضات. ومع ذلك يدعى الأميركيون أن غالبية الساسة والبيروقراطيين اليابانيين، يسهبون فى البيانات الغامضة غير المباشرة بحيث لا يتمكن الأميركيون من معرفة حقيقة موقف طوكيو. وحين يأتى رد الفعل الأميركى حادا على اقتراح ما غير واضح، يرتبك الجانب اليابانى ويسرع ليحتمى بكلمة نعم على المطلب الأميركى. دون أن يعنى الموافقة فعلا. أنه يحاول فقط، أى الجانب اليابانى، تخفيف حدة المواجهة. إنه لأمر مؤسف حقا، إن ممثلى اليابان قد اعطوا انطباعا، أن اليابان لا تتحرك سوى بممارسة الضغوط الخارجية عليها. فذلك الانطباع، عن الحساسية البالغة تجاه الضرب على الموائد والخشية من فرض العقوبات، ذو أثر ضار على الدبلوماسية اليابانية.

ولتجاوز أوجه القصور هذه فى الهيئة الدبلوماسية، فإننى اقترح ان يستعان بالقطاع الخاص بحيث يخصص له نصف أعضاء الهيئات الدبلوماسية فى الخارج، فلا يقتصر العمل بالسفارات على موظفى وزارة الخارجية. فقد دخل آلاف المدراء اليابانيين فى مبارزات حامية الوطيس مع نظرائهم الأميركيين والاوربيين من أجل الخروج بصفقات مريرة. والعديد من هؤلاء قادرون على الدفاع بفاعلية عن مصالح اليابان. «اكيو موريتا»، على سبيل المثال، يمكن أن يصبح سفيرا رائعا لليابان لدى واشنطن.. وهنا فقط سنرى تغيرا فى علاقة اليابان بالولايات المتحدة الأميركية.

الفصل الخامس
الأمن القومى.. وعصر الباسفيك

ربما تؤدى مواجهة مباشرة وصريحة مع واشنطن حول قضية مهمة إلى أصداء مثيرة، قد تصل إلى حد اصطدام الإدارة والكونجرس معا، ولابد فى هذه الحال أن تمتد هذه الآثار عبر الولايات المتحدة لتثير عاصفة من ردود الفعل. ويقودنى هذا الافتراض إلى حد ان قيام اليابان ببيع اشباه موصلات إلى الاتحاد السوفياتى، سيدفع العديد من الأميركيين إلى المطالبة بعودة احتلال اليابان. ورغم كل هذه المخاطر، يتوجب علينا التعبير عن آرائنا صراحة، والدفاع عن مصالحنا الوطنية. ولم يجانب اكيو موريتا الحقيقة حين قال: إ ن العلاقة بين البلدين لا يمكن فصمها فى مختلف الظروف والأحوال. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست نهاية العالم بالنسبة لليابان. ربما كانت الولايات المتحدة كذلك لعدة عقود مضت بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن ليس الآن. فإذا واصلت الولايات المتحدة إزعاجنا، فينبغى علينا أن نبلغ الأميركيين صراحة أن اليابان سوف تحدد دورها فى اطار اكثر اتساعا.. فلدينا العديد من الخيارات.. .. ربما نتخذ خطوة جريئة.

ممارسة لعبة السياسة الطبيعية *

يعد تقارب الرئيس ريتشارد نيكسون مع الصين الشعبية، عام ١٩٧٢، حالة مثيرة، تستحق الدراسة والتأمل من قبل اليابان. ووفقا لمصادرى الخاصة، فقد نجح العرض الأميركى للتقارب نتيجة الرعب الصينى من التقنية الأميركية الرفيعة. وقد بدأت عملية التقارب عام ١٩٧١ حين اطلع هنرى كيسنجر ماوتسى تونج وشوين لاى على صور التقطتها الاقمار الصناعية عن القوات السوفياتية على طول الحدود الصينية السوفياتية. واعتقد ان كيسنجر قد اطلعهم ايضا على صور اشتباكات

* Geopolitics : علم يُعنى بتأثير العوامل الجغرافية والبشرية والاقتصادية فى سياسة الدول وخاصة الخارجية

الحدود، التى وقعت عام ١٩٦٩ عند نهر يسورى. فقد انفجر القتال حين احتلت كتيبة للجيش الأحمر جزيرة شنباو، وسرعان ما تمكنت قوة صينية أكبر من طردهم. ودفع السوفيات بمزيد من القوات معاودين احتلال الجزيرة. وهنا صعدت الصين القتال بدفعها فرقة كاملة للمشاة إلى ارض المعركة.. واستطاع جيش التحرير الشعبى دحر المدافعين السوفيات، واخذوا يرفعون الأعلام الصينية عاليا، ويطلقون صيحات النصر. وجاء الاحتفال الصينى بالنصر مبكرا، فقد انتهز السوفيات السحب المفاجئة التى أخذت تلف الجزيرة، يصاحبها ضباب كثيف ليباغتوهم عند الفجر بدفع ارتال من المدرعات والآليات. واطبقت القوات السوفياتية على الجزيرة من كل جانب وامطرتها بوابل من القذائف والنيران لتحصد المشاة الصينيين. وحين انقشع الضباب كانت الجزيرة مغطاة بأكوام من الجثث الصينية. ولاتمام المذبحة زحفت المدرعات السوفياتية فى اتجاه المشاة الصينيين لتمحق كل مقاومة، ويبدو جليا أن كيسنجر اطلع زعماء بكين على المرحلة الأخيرة من المذبحة. وسجد زعماء بكين مسبحين لنيسكون، وليوافقوا من فورهم على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن، خاصة وان صور الأقمار الصناعية قد اقنعتهم بعجزهم الفعلى من الناحية العسكرية، نتيجة افتقادهم إلى وسائل الاستطلاع التقنية الدقيقة وأنظمة التسليح الكاملة. لقد لعبت واشنطن بورقة التكنولوجيا باقتدار ودهاء بالغين.

وفى عام ١٩٧٨، اندلعت اشتباكات حدودية بين فيتنام والصين.فقد أراد دنج شياوبنج، رئيس الأركان الصينى ان يلقن الفيتناميين درسا فأثار النزاع بغباء شديد. وتمخض الدرس عن نتيجة عكسية، حيث تم سحق القوات الصينية، ويرجع الفضل جزئيا إلى تأييد موسكو لفيتنام. ذلك أن السوفيات امدوا فيتنام بصور التقطتها أقمار التجسس التابعة لهم تكشف بدقة استعدادات القوات الصينية في قاعدة كوانج تونج، وتحركات فرق المشاة ووحدات المدرعات ومواقع القوات فى أرض المعركة. ونتيجة لهذه المعلومات الثمينة، سمحت فيتنام للقوات الصينية بالاندفاع إلى العمق نحو الجبال لتباغتها بهجوم بالصواريخ المضادة للدبابات، مما أوقع الوحدات الصينية فى ورطة أدت إلى تدميرها.

وقد صورت أقمار التجسس الأميركية هى الأخرى هذا الهجوم الصينى الفاشل وبعد تعنيف ساخر لزعماء بكين على وقوعهم فى هذا المأزق، أطلعهم مسئولو إدارة كارتر على صور تفصيلية للعملية، وقد أطلعت أنا أيضا على هذه الصور، وتأثرت الزعامة الصينية من جديد من سحر التكنولوجيا الذى تملكه أميركا، الأمر الذى دفع بالعلاقات الجديدة قدما إلى الأمام.

والآن يهدد الأميركيون بإحراز نفس النتائج مع الاتحاد السوفياتى، بمعنى التقارب مع الروس. وكأنهم يقولون لنا فى الواقع «فى إمكاننا بناء علاقة وثيقة مع موسكو قبل أن تدركوا ماذا يجرى حولكم، كما سبق وفعلنا مع الصين.. وهنا لن نعود فى حاجة إلى اليابان. ولكن إذا كان فى استطاعة الولايات المتحدة الخداع، فاليابان بالمقابل يمكنها أن تمكر وأن تتفادى خداعهم.

فالعديد من رجال الأعمال اليابانيين يشتد حماسهم منذ اوائل السبعينات لتنمية منطقة سيبريا، فالمنطقة غنية بالمواد الطبيعية مما يجعلها منطقة جذب شديد. واليوم تبدو هذه الأفكار شديدة الواقعية. بل يذهب بعض رجال الأعمال إلى أبعد من هذا حين يقولون.. إذا أعادت موسكو جزر هوكايدو الأربعة التى تحتلها منذ عام ١٩٤٥، فهم بذلك يفسحون الطريق لعقد معاهدة سلام، مما يدفع اليابان بدورها إلى إنهاء تحالفها مع واشنطن لتصبح دولة محايدة. وبذلك تحصل اليابان على حقوق الامتياز لتطوير سيبريا. فاليابان لديها (ماجليف) القطار الفائق السرعة، الذى تفتقر إليه الولايات المتحدة، وإلى تقنيات أخرى كثيرة وبذلك تكون اليابان من وجهة النظر السوفياتية الشريك الأفضل.

وقد تكون خطوة الافتتاح لفتح شهية موسكو التلويح بالحصول على نظام الخطوط الفائقة السرعة من أجل سيبريا. وهذا سوف يصطدم فى الحال مع الحظر الذى تفرضه لجنة الرقابة على الصادرات بالسوق الأوروبية المشتركة (كوكوم).

ولسوف تزعم اللجنة أن ليس من حق اليابان تصدير التقنية العالية إلى موسكو.

ولكن ما الجرم فى دفع سيبريا إلى القرن الحادى والعشرين عبر تحسين خطوطها

الحديدية. وذلك لتقليص مسافات المنطقة الشاسعة، ولزيادة حركة الناس والسلع؟.. الأمر يتطلب أن نحصل على تأييد بعض الدول الأخرى وسد الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة لإعاقة المشروع. وبريطانيا وفرنسا بارعتان فى ممارسة هذا النوع من المناورات طوال الوقت. وإلى أن يصبح لليابان قادة يتقنون السياسة، لن تعتبرنا الولايات المتحدة لاعبين ذوى أهمية.

أسطورة المجانية:

حين قاربت مرحلة احتلال اليابان على نهايتها، انتاب القلق والهم الولايات المتحدة، خشية أن تصبح اليابان من جديد قوة عسكرية خطرة، مما جعلها تأخذ على عاتقها مسئولية حمايتنا. وعلى الرغم من إدعاءات المتحدثين الرسميين الأميركيين، فإن الرادع النووى والقواعد الأميركية فى اليابان لاتضمن الأمن اليابانى. وأنا أعلم ذلك من تجربة شخصية كتبت عنها فى حينهامنذ عشرين عاما مضت. فما يُعرف بالمظلة النووية ليس أكثر من مجرد وهم.

وكما سبق ونبهت مرارا وتكرارا، إن المزاعم التى يرددها رجال الكونجرس الأميركى بشكل دائم وصاخب عن مجانية الحماية الأميركية لليابان لاصحة لها على الإطلاق، لقد اعتقد اليابانيون وآمنوا باسطورة المظلة النووية وبالدفاع المجانى الأمر الذى جعلهم يشعرون بالامتنان وبفضل الولايات المتحدة.

وبغض النظر عن الاستفادة بمعناها السلبى من الحماية الأميركية، فاليابان، بفضل هيمنتها على التقنية المتقدمة، كانت العامل الأول لمباحثات الحد من الأسلحة بين واشنطن وموسكو. لقد رأى خبراء الأمن والسياسة الخارجية جليا أن إمساك اليابان بدفة أسس التكنولوجيا، سيجبر القوتين الأعظم فى النهاية على اتباع سياسة الوفاق. وإدراكا منه لطاقة اليابان الكامنة هذه، كان كيسنجر يلمح دائما إلى نتيجة كهذه. وللأسف الشديد، فقد بلغ الساسة اليابانيون من الجهل بالأمور العسكرية والفنية قدرا اعجزهم عن دحض اسطورة المظلة النووية والرد على انتقادات الكونجرس عن الحماية المجانية هذه. وفى الجانب الآخر، فمازال التردد يحول دون إقرار القادة الأميركيين بأن التقنية اليابانية أمر حاسم وهام للأمن الأميركى.

لقد أصبحت حكومة الولايات المتحدة معنية بشكل جدى بتبعات تحالف اليابان - الغنية تكنولوجيا - مع قوة أخرى. وقد حث بعض الساسة وخبراء الأمن اليابان على تحمل مسئولية أكبر فى شئون الدفاع الإقليمى، مثل حماية طرق بحرية تصل إلى عمق ١٠٠٠ ميل فى المحيط الهادى. ومثل هذه الاقتراحات بحاجة إلى عناية جادة. ومع ذلك وأيا كان قرارنا بالنسبة للتحالف مع اميركا، فإن قواتنا المسلحة بحاجة إلى إعادة تنظيم. خاصة وأن تشكيلها الحالى صمم وفقا لاستراتيجية البنتاجون المغايرة لأولويات اليابان. ولذلك يتوجب علينا الآن إعادة بنائها كى تصبح أكثر كفاءة وأصعب اختراقا بفضل تجهيزها بوسائل التقنية المتقدمة. فعلى المعتدى، أن يعلم بأن اليابان سترد الصاع صاعين.. وهذا يتطلب التركيز على اساليب واستراتيجيات تؤدى إلى إحباط العدو ورده على اعقابه خائبا.

القوة البحرية اليابانية ليست مناسبة تماما لتأدية هذا الغرض. فاليابان لديها سفن حربية تشارك فى المناورات البحرية الأميركية فى المحيط الهادى. ولكنها من ذلك النوع الذى يستنفد قذائفه فى دقائق ثم يقف مشلولا. ولهذا فهى لاتشكل شيئا من الناحية الأمنية. والحقيقة، فإن المناورات المشتركة مع البحرية الأميركية ليس لها علاقة بسياسة اليابان العسكرية التى تقتصر وفقا للدستور على العمليات الدفاعية.

وقد اعترف قائد بحرى أميركى بعدم فاعلية الترتيبات الأمنية الحالية. فقد اخبر الجنرال شارلز ديك، القائد السابق للجيش الأميركى فى اليابان طلبة كلية الدفاع اليابانية، بأن احتمال الغزو السوفياتى لهوكايدو، الجزيرة الرئيسية القريبة للاتحاد السوفياتى، يعد فى الحقيقة صفرا.

واثناء زيارة إسرائيل طال القائد السابق لقوة المدرعات الإسرائيلية لليابان، أربك هيئة الدفاع حين سأل عن الأسباب التى تجعل اليابان تعتمد على المدرعات فى قواتها الدفاعية، بينما هى جغرافيا منطقة أرض جبلية. ومضى خبير المدرعات الكبير يسأل عن الهدف من نشر الدبابات فى هوكايدو، ذات الطابع المكشوف نسبيا.. قائلا: على اليابان تدمير قوة الغزو السوفياتى فى البحر قبل أن تتمكن من الانزال. بل مضى يجادل فى مدى فاعلية تجهيز قوات الدفاع البحرية بالطرادات.

ووجهة نظر «إسرائيل طال» صحيحة مائة فى المائة، فكل هذه التجهيزات غير الملائمة من صنع البنتاجون. حيث تمكنت واشنطن من تأكيد سيادتها العسكرية، ومن أنها الحليف الذى ينبغى الاعتماد عليه، بواسطة قيام البنتاجون بتشكيل القوات المسلحة اليابانية لخدمة الاستراتيجية الأميركية.

ويرجع خلل السياسة الخارجية لليابان نتيجة أربعة عقود من دبلوماسية الإذعان والخنوع. فقد سايرت قيادتنا واشنطن على طول الخط وحول كل شيء. وأن نتولى شئوننا الدفاعية بانفسنا فهو أمر أقل تكلفة من استمرار الترتيبات الحالية مع الولايات المتحدة. فقد اخضعتنا مصالحنا الأمنية إلى استراتيجية اميركا العالمية لندفع الكثير من نفقات القوات الأميركية فى اليابان. ورغم هذا لم يتوقف بعض أعضاء الكونجرس من الزعم بأن عمليات البحرية الأميركية، أثناء الحرب العراقية الايرانية، كانت «للدفاع عن مصالح اليابان على حساب الدم الأميركى».

واذا كان اللوم سيقع على كاهل اليابان فى نهاية الأمر بسبب الخسائر الأميركية فى منطقة الشرق الأوسط، فان تلك الترتيبات الأمنية غير مثمرة وذات أثر عكسى. لقد حان الوقت لرئيس وزراء اليابان كى يقول « نحن سوف نتولى حماية أنفسنا بما لدينا من قوة وحكمة». وهذا سوف يستتبع بدوره تضحيات معينة، على الرغم من أن ذلك لا يبدو محتملا من الناحية السياسية، ويمكننا اتخاذ هذا الموقف مع توفير اجماع شعبى. فلدى اليابان الكثير من المصادر التقنية والمالية، لإنشاء قوة دفاع عسكرية ولا يعنى هذا أنى اقترح الغاء المعاهدة الأمنية فى التو.. فذلك ليس موقفا واقعيا. فعلاقة اليابان بالولايات المتحدة ذات أهمية جذرية ونحن ندين بالكثير لهذه المعاهدة. إنما الحقيقة التى اود ابرازها ان استبعاد هذا الخيار، ولا أقول مجرد التفكير فيه يعنى حرمان اليابان من ورقة مهمة للمساومة. فاليوم، لم يعد التحالف الأمنى أمرا لا غنى عنه، فلدينا المصادر الكافية للحفاظ وللقيام على المستوى الحالى لقدراتنا الدفاعية.

والغريب ان كلا من اليمين واليسار قد أصبح عاطفيا للغاية تجاه التحالف الأمنى، لدرجة بات معها استحالة قيام حوار وطنى حول هذه المسألة. ولكن أردنا أم لم نرد،

ورغما عن تلك العاطفة الجياشة، ينبغى علينا ألا نتأخر طويلا فى إعادة تقييمنا لهذا التحالف ومن ثم اتخاذ قرار.

الحزب الليبرالى الديمقراطى بتشكيلته الحالية لن يقرب هذه القضية. ولذلك لا بد من إجراء تعديلات عديدة فى الصورة السياسية: أولا: على احزاب المعارضة أن تتوقف عن مواقفها ذات الجانب الواحد المحض سوفياتى أو المحض صينى. ثانية: على أحزاب المعارضة أن تتواصل إلى مشاركة متكافئة مع الحزب الليبرالى الديمقراطى فى القدرة على صنع القرار السياسى.. .. نعم، سوف يؤدى هذا بدوره إلى إعادة تخطيط القوى السياسية، بمعنى حدوث انشقاقات وإعادة تجمعات. ولكن فيما بعد سيكون لدى اليابان قدرا اكبر من المرونة فى المجال الأمنى، خاصة إذا ايد الشعب هذا التكتل الجديد.

الازدهار الإقليمى:

تنتشر حاليا الأغانى الشعبية اليابانية فى أنحاء شرق وجنوب شرق آسيا محدثة اثرا يشابه ما أحدثته ظاهرة انتشار موسيقى البوب، الموسيقى الشعبية الأميركية، فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. فلكم ترنحنا على نغمات البوب.. وكم فتنا باسلوب الحياة الأميركية، الأمر الذى دفعنا إلى خلق مجتمع استهلاكى على غرار النمط الأمريكى.

ترى ما مصدر الحيوية اليابانية الحديثة؟

يعود الفضل فى الظاهر إلى ما لدينا من تقنية متقدمة علاوة على اسلوب الحياة. وبالطبع، فإن الباعث الرئيسى لهذه الحيوية هو صناعتنا التقنية التى نتصدر بها الجميع بما فى ذلك الاميركيون. فقد كان التقدم التكنولوجى دائما عاملا اساسيا فى التغير، سواء فى العصر الحجرى أو البرنزوى أو فى عصر الكمبيوتر. فالتقنية تفسح السبيل امام الحضارة التى عليها معول النجاح والازدهار الثقافى. وتنحدر الأمم حين تنغمس وتستغرق فى الذات ليصبح اسلوب حياتهم أكثر أهمية من العمل، مما يجعلهم يهملون اسس تقدمهم، أى صناعاتهم بسبب انسياقهم وراء الحرص والحفاظ على اسلوب الحياة.. .. تلك هى عبرة التاريخ.

لقد نالت اليابان، وليس الغرب، السبق وحققت النصر فى اشباه الموصلات - الرقائق الجديدة - والمنتجات غير المعيبة، نتيجة قدرتنا على صقل الاشياء. حين رأى الراحل أندريه مالرو، وزير الثقافة الفرنسى تمثال بوذا المستقبل فى معبد هوريوجى فى كيوتو قال إنه يرمز إلى السمو الأبدى الذى يتجاوز الجنس والدين، عظمة الكائن الاسمى أو بوذا. ومضى متابعا «وعلى العكس من ذلك نجد لوحة المسيح على الصليب للرسام رودريجيز، وما يماثلها من الفن الواقعى الغربى الدينى، يشوبها التنافر والتشوية إلى حد أنها باتت منفرة، بما قد يؤدى إلى الابتعاد عن الدين. فكل من يتأمل هذا التمثال يحنى رأسه ويضم يديه فى ابتهال جليل.. وينتابه شعور بوجود قوة سماوية وروحية. فالتمثال يجسد موهبة اليابان الخلاقة فى دعم القيم الفنية والجمالية التى نبعت أصلا فى الهند لتصل إلى شواطئ اليابان عبر الصين وكوريا. ويمكن للمرء القول إن اليابان قد اضافت اللمسة الاخيرة لتراث جنوب شرق آسيا العظيم.

ونحن نعزو هذه الموهبة إلى موقع اليابان الجغرافى كجزيرة منفصلة عن قارة آسيا، مما يجعلها المحطة الأخيرة للحركات الدينية والثقافية التى انتشرت عبر القارة الأم فى الأيام الغابرة. فالطاقة التى قد تفرقت، على سبيل المثال إبان إشراق عظمة الفن البوذى فى الأراضى الأخرى، قد عادت وتجمعت فى الجوهر، لقد جعلتنا حادثة جغرافية خبراء فى الصقل والتجميل والتحسين.

فينورو جيندا، الرئيس السابق لقوات الدفاع الجوية وعضو المجلس الأعلى علاوة على أنه حجة فى التقاليد العسكرية، قد لاحظ بعمق تأثير الموهبة على صنع السلاح. ففى الغرب استنبطت رياضية الشيش من القتال، ولكن سيوف المبارزة بأنواعها لم تكن أكثر من سكاكين مطبخ انيقة. ورغم أن السيوف مجرد أدوات لقتل البشر، تظل السيوف اليابانية مع ذلك قطعا فنية رائعة صنعها حدادون مهرة منذ أكثر من الف عام.. فسيوفنا تتمتع ببنية رائعة أنيقة متوازنة. وتأمل تلك السيوف، يدفع المرء، حتى غير اليابانى، إلى الاحساس بالكمال والجمال الغامض. لقد صنعنا سلاحا بتارا ثم حولناه إلى تجربة جمالية آخاذة.

وقال لى جيندا ذات مرة «اليابان ستكون على مايرام فنحن قادرون على حماية أنفسنا» وحين سألته عما يعنيه قال «بفضل مالدينا من تكنولوجيا». ومغزى ما يعنيه أن موهبتنا الوطنية فى تحسين وتهذيب كل شئ من الفن البوذى الى اشباه الموصلات، لهى حجر الزاوية فى أمن اليابان. وقد وافقت جيندا تماما، وقلت له إننا يجب ان نمضى قدما لنطور تكنولوجيا جديدة ذات تطبيقات متنوعة دون أن نصبح قوة عسكرية رئيسية. ورد جيندا بأنه يتعين على اليابان أن تسبق الجميع بمقدار خمس سنوات فى مجالات التقنية، ثم تحاول ان تتقدمهم بعقد كامل، وبامتياز تخطى العالم بعشر سنوات تكون اليابان فى مأمن خلال عام ٢٠٢٥. ومع ذلك يبقى السؤال.. .. هل يمكن للساسة اليابانيين استخدام مالدينا من تقدم تقنى بفاعلية فى الحلبة الدولية؟

فى حوار دار بينى وبين صحفى أميركى، شرحت له بعمق كيف ان الرجل الأبيض، خاصة الأميركى، لم يحمل الأمانة جيدا.. وقلت له ان الدول النامية فى المناطق التى خضعت لسيطرة القوقازيين، أو فى تلك التى ما تزال تتلقى مساعدات الغرب ونصائحه، تعيش فى حالة من الفوضى والارتباك. انظر إلى افريقيا وأميركا الجنوبية والوسطى.. انظر إلى الشرق الاوسط والفلبين، وجه «الصحارة الوحيد»، الذى تهمين عليه الولايات المتحدة فى آسيا. فعلى الرغم من الوهم الأميركى الكاذب فانها - اى الفلبين - ليست الاواجهة زائفة للديمقراطية. مما يدل على أن هناك خطأ جوهريا فى ذلك التصور الاميركى.. فالنوايا الطيبة قد أدت إلى نتائج سيئة.

ومضيت اذكر له.. ربما كان الحكم الأميركى أكثر كرما من نظيره الاسبانى، ولهذا. فالفلبينيون أكثر دفئا وتكيفا مع الأميركيين. ورغم ذلك، فالولايات المتحدة لم تعلمهم أبدا مفهوم الديمقراطية الحقة. وقد اقترح علىّ ذات مرة سيتفيل ج. سولاز، عضو الكونجرس ورئيس اللجنة الفرعية الخاصة بجنوب شرق آسيا والباسفيك، مساعدة مانيلا. فقد طلبت حكومة اكينو كمية ضخمة من المساعدات الأجنبية، يمكن استعمال جزء منها لتعويض كبار الملاك عن إمكانية مصادرة اقطاعياتهم فى عملية الإصلاح الزراعى.. ومضى عضو الكونجرس مضيفا بحماس، «ربما تتمكن طوكيو وواشنطن من

تقاسم هذه المساعدات». يالها من طرافة!.. .. إننى محاط برجل يريد أن يصب المال فى بلد يعانى من هوة واسعة بين الأغنياء والفقراء. بلد مازالت فيه طبقة من صغار البيروقراطيين موبوءة بالفساد تماما مثل حالها إبان حكم ماركوس. فمن يعتقد أن دفع الأموال إلى الفلبينيين سيعيد البلاد إلى رشدها.. لهو رجل يجهل تماما أحوال الفلبين. فسولاز لم يفهم أين تنتهى هذه الأموال. ويتعين على الفلبينيين، أن يحلوا تناقضاتهم الاجتماعية.. فتدفق المال من الخارج لن يحل أى مشكلة.

إن مساعدة الفلبين تتطلب أولا تحديد العوامل السلبية التى تتمثل فى ملاك الأراضى. فهذه الطبقة باقطاعياتها الشاسعة وامتيازاتها السخيفة تنهب ثروات الشعب. وليس لدى أية تعاطف مع هذه النخبة المستَغلة. إن الإحجام عن إجراء إصلاح زراعى بعيد المدى وواسع النطاق، يماثل الإصلاح الزراعى اليابانى بعد الحرب العالمية الثانية، لابد أن يدفع الفلاحين البؤساء إلى تفجير انتفاضات راديكالية فى انحاء الريف. وإذا لم تتحقق العدالة الاجتماعية وتخرج طبقة متوسطة، فلن يكون كبار الملاك فى مأمن أيضا. فإذا استولى العسكريون على السلطة وتبنوا سياسات يسارية مثل المصادرة والتأمين، فإن ذلك سيؤدى إلى نهاية كبار الملاك.

عليكم أولا الإطاحة بالمستغلين.. فبذلك تترسخ الديمقراطية. فديمقراطية الفلبين الأميركية هذه ليست سوى واجهة جوفاء تفتقر إلى الجوهر. لن يكون انفاق ملايين الدولارات لتعويض كبار الملاك عن اقطاعياتهم مجرد مضيعة للمال فقط، بل سيؤدى إلى تقويض قدرة الفلبينيين فى الاعتماد على النفس، وفى حل مشاكلهم بأنفسهم. فمساعدة النفس أمر حاسم بالنسبة للأمم، شأنها فى ذلك شأن الافراد. ويعتقد الاميركيون، غير مدركين ما الذى يدفع الناس للعمل، إن إغداق الاموال يضمن السعادة. وربما يرجع اعتقادهم هذا لكونهم امة حديثة العهد.

لقد حدثت الصحفى الأميركى عن أحد شيوخ القبائل فى جزيرة تروك وكيف مضى يتفجع على ايام الحكم اليابانى مقارنا إياه بالحكم الأميركى فى مكرونيسيا. فقد قال لى متحدثا اليابانية بطلاقة: إن أولاده تعلموا الكسل فقط واللامبالاة من الأميركيين.

فقد افسد الحكام الأميركيون، بالمال وبتوجهاتهم المادية المحضة، الاجيال الشابة فى بيلاو وتورك وفى شتى انحاء مكرونيسيا. فالخضراوات على سبيل المثال تنمو فى الجزيرة، ولكن بدلا من زراعتها، علمت الإدارة الاميركية أبناء الجزيرة كيفية استيرادها.

ولا يشعر الأميركيون بأدنى احترام لثقافة السكان المحلية، وفقا لأقوال الشيخ. وتحرم ارسالياتهم التبشيرية العلاج بالاعشاب وأساليب التداوى الشعبى، فغير مسموح للأهالى باستعمال أعشابهم الخاصة بالحروق والجروح.. وهى غالبا ما كانت أكثر فاعلية من مستحضراتهم الكيمائية الحديثة. بل أخذت الاغانى والرقصات الشعبية فى الذبول لأن الإرساليات منعت الاحتفالات المحلية. فمثل الاميركيون فى ذلك كمثل البرابرة الذين يحطمون ثقافات الأهالى المحلية ليفرضوا ثقافتهم الخاصة دون أن يدركوا ما يفعلون.

فى الأيام الخوالى، كان سكان الجزيرة يقيمون احتفالا للحصاد يشبه احتفالات الخريف فى اليابان، وربما قام رجال من البحار الجنوبية بتعليم ذلك لأسلافنا. حيث يتجمع القرويون فى ليالى القمر للرقص ودق الطبول. يقوم الشباب باختيار فتياتهم فهو موسم للزواج. وبالطبع فإن الاحتفالات الريفية لا تخلو من بعض المجون والفسق، مما جعل المبشرون يتدخلون لمنع الفحشاء، فحرموا الاحتفالات الأرضية ليجعلوا احتفال الحصاد مقصوراً على تقديم القرابين إلى الرب. ويضع القرويون هداياهم من الأطعمة على مذبح الكنيسة ليأكله فى النهاية القس وأفراد عائلته! ويوضح الشيخ باستياء. نحن لا نزرع الطعام من أجل القساوسة. وهكذا لم يكن المبشرون مدركين كيف أساء الأهالى تفسير تقواهم وورعهم.

وانهيت محاضرتى القصيرة على الصحفى بالإشارة إلى أن الدول الآسيوية التى اصبحت مزدهرة اقتصاديا، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة... الخ، كانت جميعها تخضع لليابان فى وقت ما قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. واقر ان اليابان قد أساءت للبلاد كثيرا اثناء النزاع ولكن ظلت الروح المتوهجة تأخذ مجراها.. فبطريقة ما

كانت للسيطرة اليابانية جوانب طيبة. إن دول جنوب شرق آسيا كانت هى الدول الوحيدة التى حققت تقدما سريعا فى البنية الاجتماعية والاقتصادية. ويرجع الفضل إلى الجهد المكثف وإلى مساعدة اليابان. إنك لا تستطيع قول هذا عن أى مكان هيمن عليه القوقازيون. ولم يحر الصحفى الامريكى جوابا امام قولى هذا.

إن معجزة آسيا، والتى تجسدها مجموعة الفهود الاربعة، جنوب كوريا تايوان سنغافورة وهونج كونج، لمثل رائع للتنمية. وعلى اليابان أن تكون قوة دفع للازدهار الإقليمى، بدلا من التوجس من هذه الاقتصاديات الصناعية الجديدة. فعبر المساعدة الملائمة والحساسة وكذلك القيادة الواعية تصبح اليابان جزءا من آسيا المستقبل. ومع بزوغ حقبة المحيط الهادى، الباسفيك، ستكون هذه المنطقة اكثر حيوية وأهمية لليابان من الولايات المتحدة الاميركية.

الالتحاق بالجماعة الدولية:

لاتخاذ موقعنا فى الجماعة الدولية، يتعين علينا ألا نكون تابعين. كما لا ينبغى أن نطغى بثقلنا كدولة عظمى. نحن فقط بحاجة إلى القدر الصحيح من الثقة بالنفس كأفراد وكأمة. فالكثير من اليابانيين يرون اليابان كتلة منعزلة عن بقية العالم، كما لو كنا نسير فى خطوط متوازية لا تلتقى أبدا إلا فى دوائر منغلقة. وتنبع تلك النظرة، فى أحد أجزائها، من العزلة اللغوية والثقافية.. ناهيك عن العوامل الجغرافية فهى أكثر أهمية. ولذلك يتوجب علينا نبذ هذه الخاصية اليابانية فى النظر إلى العالم الخارجى.

كيف يمكن لنا نحن الغرباء المنعزلين الالتحاق بالعالم؟ بالطبع ليس وفقا للرجل الذى تملأه الفرحة الغامرة لمجرد الجلوس إلى جوار رئيس الولايات المتحدة فى قمة الديمقراطيات الصناعية السبعة. فالاسلوب الأمثل يكمن فى كلمة (لا) فى القضايا المهمة مثل المقاتلة اف اس اكس، فاتباع اسلوب مستقل يلفه المنطق والكبرياء سيغير مفهوم اليابانيين عن العالم. اسلوب يكون بمثابة جواز المرور الذى يعبر عن بلوغنا النضج كأمة مساوية للولايات المتحدة. فكلا الامرين هما مطلبان أساسيان للانخراط

فى الجماعة الدولية. وبواسطة طرح دور الامعة التابع نستطيع كسب احترام العالم، والصين أفضل مثال على ذلك.

ولهذا يتعين على اليابان والولايات المتحدة أن يشكلا ثنائيا ليعملا معا على حل مشاكل المعمورة. فالمشاركة العادلة ستؤكد مكانة اليابان فى العالم، واعتقد ان واشنطن ستجنى فوائد من اتباع هذا الاسلوب.. وتستطيع اليابان وفى علاقة متساوية كهذه أن تختلف مع الولايات المتحدة مع شرح اسباب الخلاف بعناية. كما يتعين على الحكومة اليابانية أن ترفض تلك الدعوة الخاصة التى تطلقها مجموعات ضغط محلية، تتطلع بشغف إلى الحماية الأميركية لخدمة لمصالحها الضيقة.

اليوم.. تتركز انظار العالم على اليابان ويرجع ذلك إلى ازدهار الاخيرة وثرائها. وبالطبع فإن المال يتحدث.. ولكن لدى اليابان ايضا تقاليد وثقافة وينابيع اخرى من الابداع.. وتقنية متقدمة لا يمكن لواشنطن أو موسكو تجاهلها. ولكى نحظى بالتقدير والاعتبار، يتعين علينا حين تبرز قضايا تتعلق بالمصالح الوطنية الحاسمة، أن نقول لا للولايات المتحدة الأميركية.

الجزء الثانى

الفصل السادس
اليابان والولايات المتحدة شريكان
أم سيد ..وعبد

رغم احترامى للمثل الأمريكية عن الولاء والعدل، لأننى بالتحديد اقدر فى الواقع هذه القيم، ولذلك لا استطيع التغاضى عن الكثير من ممارسات واشنطن.

واعود لاكرر مثالا على ذلك الموقف الأميركى تجاه المقاتلة (أف أس أكس)، لأنها من القضايا ذات الطبيعة الفاصلة. وتؤثر الخيارات التى يتبناها القادة بعمق فى الضمير الشعبى وبالتالى فى توجهات المجتمع. وأحيانا تكون الأمم غير مدركة للمغزى المهم الذى ينطوى عليه مسار ما.. وحين يدركون ذلك المغزى يكون الوقت قد اصبح متأخراً. والنزاع بشأن المقاتلة (أف أس أكس) يعد إحدى هذه الحالات .. ولذلك لا أملك منع نفسى من التعجب .. فما الذى على وجه الأرض كان فى ذهن كل من طوكيو وواشنطن ! هل يعقل أن يعالج أمر ما، يتعلق بالأمن وعلى هذه الدرجة من الأهمية، بهذا القدر من اللامبالاة؟

قليل من الأميركيين أو اليابانيين قد تنبهوا للمغزى الذى يشتمل عليه الخلاف بشأن المقاتلة (أف أس أكس). وقد برر أحد اعضاء الكونجرس إصرار الجانب الأميركى على التطوير المشترك على أسس الفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة. ويظل هذا تبريرا متكلفا بعيد الاحتمال.

لقد أجبرتنا واشنطن على التطوير المشترك وكان على اليابان ان تذعن للأمر الأميركى. والغريب عدم حدوث أى رد فعل بين الجمهور فى كلا البلدين. وذلك سبب آخر لما ترمز إليه مسألة المقاتلة فى علاقة البلدين : فكلا الشعبين، الأميركى واليابانى، يأخذ هذه الترتيبات المجحفة وكأنها أمر واقع ومضمون.

ويتضمن لغز المقاتلة (أف أس أكس) مفاوضات لم يسبقها مثيل تمثلت فى مذكرة

رسمية للتفاهم موقعة من مسئولى إدارتى ريجان وتاكشيتا فى نوفمبر ١٩٨٨.

وجاءت إدارة بوش وأصرت على إبراز شروط أساسية وإعادة المفاوضات بشأن المذكرة. كان اتجاه الولايات المتحدة مخيفا ومرعبا، وكانت صورة اليابان الراكعة أكثر سوءا. كان ينبغى علينا القول «الاتفاق اتفاق» ونرفض إعادة فتح باب المفاوضات بصدد مذكرة التفاهم تلك. ولكن بدلا من ذلك، خضعنا بجبن وخسة إلى الضغط الأميركى. واستبيح القارئ عذرا فى إعادة الحديث عن مأساة المقاتلة (أف أس أكس) لأوضح مدى الإجحاف الذى لحق بنا.

اظهرت تجارب المقاتلة (أف أس أكس)، أنها متسقة مع دستور اليابان الذى ينص على عدم الدخول فى حرب. ولذلك تقتصر مهامها القتالية على اعتراض الطائرات والسفن والقوات المعادية، التى قد تغزو اليابان، كما أنها تدعم القوات الأرضية الصديقة. وتعنى كلمة تدعم، أن (الاف أس أكس) ليست طائرة هجومية، فهى لا تستطيع ضرب أهداف العدو الخارجية بشكل مباشر. مما يعنى أن طيارى قوات الدفاع الجوى لابد أن يعملوا فى نطاق المجال الجوى اليابانى فقط، دون أن يمتدوا بالقتال إلى أراضى العدو.

ومنذ سنوات عديدة مضت، اتخذ الحزب الاشتراكى فى اليابان موقفاً معارضا لصفقة طائرات الفانتوم التى قامت هيئة الدفاع بشرائها، بدعوى أن لهذه الطائرات قدرات هجومية بما لا يتفق والدستور اليابانى. وحلا للنزاع، تم انتزاع آلة القذف من طائرات الفانتوم.

أما المقاتلة (أف أس أكس) فقد صممت بما يتفق مع الطبوغرافيا اليابانية، وفق القيود الخاصة التى ينص عليها دستور اليابان، فمهام المقاتلة تقتصر على الدفاع، حيث يمكنها أن تشتبك وتدمر الطائرات المغيرة فوق ذلك الاقيانوس الضيق. وقادت هذه السمات الخاصة إلى موافقة الحكومة على إنتاج المقاتلة محليا بدلا من شراء الطائرات الأميركية.

فطائرات أف ١٥ المصنعة فى اليابان وفقا للترخيص الممنوح، بها نقاط ضعف من

الناحية الميكانيكية، ومعرضة للحوادث أكثر من تلك المصنعة في الولايات المتحدة.
وفى عام ١٩٨٥ نجحت اليابان فى تطوير طائرة تدريب، دون تجاوزات مكلفة، مما يدل على الكفاءة اليابانية فى ديناميكية الهواء. وهكذا كان المهندسون المدنيون والعسكريون على ثقة تامة بتصميم المقاتلة (أف أس أكس) ذات المحركين، مما جعلهم يسقطون من اعتبارهم طائرة اف ١٦ ذات المحرك الواحد.

وبرغم كل ذلك، فقد حول الضغط الأميركى المقاتلة (أف أس أكس) إلى مشروع تطوير مشترك لتحسين نموذج الطائرة أف ١٦. مما أثار مسئولى هيئة الدفاع ومؤسسة ميتسوبيشى واشعرهم بأنه قد تم الغدر بهم. وقد التقيت برئيس مؤسسة ميتسوبيشى وبنائبيه السيدين يوتارو ليدا وتاكاكى ياما دا للتأكد من حقيقة هذا الأمر. وفى أثناء حديثنا قارنت صفقة المقاتلة بالزواج مسبق الإعداد، أى التقليدى : «فقد توقعنا عذراء فى الحادى والعشرين من عمرها فإذا بنا أمام مطلقة فى الثلاثينات» وتدخل يوتارو ليدا مصححا قولى «إنك تبالغ بعض الشئ .. دعنا نقول إنها فى نهاية العشرينات».

لماذا يتعين علينا تقبل هذا الزواج الإجبارى؟ المشكلة كما سبق واوضحت هى عدم رغبة المسئولين اليابانيين فى مواجهة واشنطن. فهم يعتقدون أن الرضوخ احمد عاقبة من المواجهة.. حتى لو أدى بنا إلى الخنوع والاستسلام، وينبع هذا الاتجاه العام من هزيمتنا فى الحرب العالمية الثانية. وأن وصف هذا الاتجاه بالسياسة الخارجية يعد وصفا مغلوطا. فالحقيقة المجردة، أنه اتجاه ينبثق عن واقع خاضع مستكين لدولة تابعة.

فمشروع المقاتلة (أف أس أكس) يكلف عدة بلايين من الدولارات، وباتمامه ينتقل الدفاع الجوى اليابانى إلى القرن الحادى والعشرين. والاستسلام الجبان لواشنطن فى امر حاسم كهذا يظهر للعالم بجلاء أن القوة هى الطريقة المثلى للتعامل مع اليابان ..اى كلما زاد سخف القضية فما عليك سوى أن تكثف الضغط.

فى المراحل الأولى لحرب الباسفيك، سيطرت المقاتلة اليابانية زيرو على الأجواء، الأمر الذى أدهش البحرية الأميركية. ونظرا لاختلاف عالم اليوم، فلا اعتقد أن الاميركيين مايزالون اسرى الماضى، ورغم أن اليابان بلد صديق، فقدرتها على إنتاج

مقاتلة جديدة من طراز زيرو، قد يثير في النفس الأميركية ردود فعل قوية كامنة منذ ذلك الماضي. ولعل ذلك يفسر تحذير البنتاجون الغريب، قبيل تدخل الكونجرس والمكتب التجاري في الأمر.

وفي عام ١٩٨٧، زار فريق من خبراء الطيران التابعين للبنتاجون اليابان في مهمة للكشف عن الحقائق. وحتى ذلك الوقت، كان موقف الولايات المتحدة، أن إنتاج المقاتلة (أف أس أكس) امر متعذر من الناحيتين الاقتصادية والتقنية. ولكن الزيارة قلبت ذلك الموقف رأسا على عقب، فقد انطلق الفريق محذرا من أن في استطاعة صناعة الطيران اليابانية يوما ما تهديد السيطرة الأميركية المعهودة في هذا المجال.

منذ ذلك اليوم، تم الربط بين المسائل التجارية والمسألة الأمنية.. ليتمخض الضغط الأميركي عن فرض مشروع التطوير المشترك. ومن الواضح جليا أن اليابان لم تكن ترغب في هذه الترتيبات.

ورغم أن مشروع التطوير المشترك جاء ملبيا للصالح الأميركي، قام كلود.ف. بريستوتيز، مسئول المكتب التجاري السابق، بشن هجوم عنيف على ذلك المشروع على صفحات جريدة الواشنطن بوست. مدعيا أن ذلك المشروع يدفع اليابان خطوة كبيرة نحو أهدافها المرجوة في تصدر صناعة الطيران .. التي هي أحد آخر معاقل السيادة التقنية للولايات المتحدة الأميركية. ثم مضى مطالبا اليابان من فورها بشراء طائرات أميركية من طراز (أف ١٦، وأف ١٧)، سواء من المخزون أو بإدخال تعديلات طفيفة عليها. كما دعا إلى ضروة حصول الشركات الأميركية على نسبة ٥٠٪ من حصص العمل في التطوير وفي الإنتاج. وأيا كان هدف الكاتب، فقد جاءت المقالة ملغمة بالنقد اللاذع غير العقلاني. كيف لا، وقد تبدت رغبة بريستوتيز في شراء اليابان مقاتلات بات الكل يعرف أنها ستصبح غير ذات قيمة في غضون السنوات القليلة القادمة! .. وبذلك تكون اليابان الدولة الوحيدة التي تبتاع (اف ١٦). هل هذا يدل على ان الولايات المتحدة جادة في حماية اليابان؟. يبدو أن بريستوتيز، الذي حرض المعارضة على مشروع التطوير المشترك، قد أصبح حامل لواء تأمين الصناعة

التقنية الأميركية وحمايتها. ورغم إذعان اليابان، فقد أخذت واشنطن في تصعيد الأمور في محاولة منها للفوز بكل المزايا. كم كان مرعبا رؤية مدى القسوة والتوحش التي يمكن أن يتحول إليها الأميركيون.

وقد وضعت التعديلات التي ادخلت في ابريل ١٩٨٩ على المذكرة الأصلية قيودا شديدة على التكنولوجيا المتعلقة بالمقاتلة أف ١٦، فعلى اليابان الحصول مسبقا على موافقة الولايات المتحدة في حالة استخدام المقاتلة لاغراض مختلفة أو لنقلها إلى دولة أخرى. وتمنع التعديلات اليابان بشكل حاسم من تطبيق هذه التقنية العسكرية في أغراض مدنية أخرى. وذلك على الرغم من عدم وجود شروط مكتوبة حول اشكال التقنية الدقيقة الاخرى التي تمد بها اليابان الولايات المتحدة، فقط مجرد تأكيدات شفوية. بل أكثر من هذا، يتعين على اليابان إطلاع الولايات المتحدة على كل التقنية الجديدة المنبثقة عن التطوير المشترك. وتعهدات اليابان تجاه الولايات المتحدة المتعلقة بالتقنية المتقدمة مسجلة كتابة، على حين أن تعهدات الأخيرة لا تعدو التعهدات الشفهية.

.. إليكم الآن الشروط الأساسية المجحفة في مشروع التطوير المشترك.

١- تحويل التكنولوجيا اليابانية إلى الولايات المتحدة دون مقابل.

٢- قيام اليابان بدفع تكاليف البراءة والرخص للتقنية الأميركية.

٣- تمنع اليابان من نقل التكنولوجيا، بما يتضمن برامج الكومبيوتر، التي تتحكم في الطيران، وانظمة التسلح الاليكترونية.

٤- يحظر على اليابان تطبيق هذه التقنية على أغراض مدنية.

٥- حصول شركة جنرال دايناماكس على ما يفوق ٤٠٪ من حصص العمل.

.. .. معاهدة نموذجية من معاهدات الجانب الواحد .. اليس كذلك؟.. وقد كان في استطاعة إدارة بوش الخروج بهذه الصفقة الثقيلة، فاليابان غارقة لاذنيها في فضيحة بورصة طوكيو، والمجلس التشريعي بدوره لم يكن مطلعا على الشئون الدفاعية. والحكومة كعادتها دائمة متعثرة جبنا وإذعانا. ومن المشين أيضا أن الأحزاب السياسية

فى اليابان لم تنح جانبا نزاعاتها حول فضيحة الرشوة، ليخوض ممثلوها فى نقاش جزبى فى محاولة منهم لإعاقة هذه الاتفاقية الخاوية. فالشرط المتعلق بحصص العمل خاصة يطرح مشكلة كبيرة أمام الحضور. ولو أن الأحزاب المعارضة اطلعت على هذه الشروط، فمن المحتمل أن يصر المجلس التشريعى على مراجعة مشروع الميزانية.

إن طرح مسألة الأمن الوطنى يساعد اليابانيين على نبذ توجههم التخاذلى الخانع تجاه الولايات المتحدة، إلى جانب إدخال تعديلات على المفاهيم التى تمخضت عن الاحتلال الأميركى. فقضية المقاتلة (أف أس أكس) مثال على ذلك الخلل بين طوكيو وواشنطن. لا ينبغى لنا القبول بالحلول الوسط فى أمر كهذا. إن بناء مقاتلة متفوقة أصيلة، حتى ولو بتكلفة تزيد على الـ (أف ١٦)،قد يزيل الغموض الذى يلف الدستور اليابانى، الذى وضع اساسا بناء على الايحاءات الأميركية.

والسؤال الصحيح هنا.. هل من المسموح لنا تولى شئوننا الدفاعية بواسطة قواتنا المسلحة ؟ فإنتاج مقاتلة يابانية على شاكله.. اف أس أكس سيزيل الشعور بالذنب بأن قوات الدفاع قد انتهكت الدستور اليابانى.

أما بالنسبة للأسلحة النووية، فقد قال شارل ديجول ذات يوم إن الدول الكبرى مثل فرنسا لا يمكن لها أن تلقى بمصيرها فى ايدى أمم أخرى. وعلى الرغم من أن الأسلحة النووية قد فقدت مغزاها الاستراتيجى، فقد حصلت عليها فرنسا، كما عملت الحكومات المتلاحقة على دعم قواتها القتالية. وقد قبل أعضاء حلف الناتو الموقف الفرنسى فى الحصول على رادع نووى مستقل، ونحن ايضا نجد أن تطوير مقاتلة وطنية أمر مهم. فإعادة النظر فى مذكرة التطوير المشترك للمقاتلة يأتى فى جوهر مصلحتنا القومية .. وسوف يسهم هذا فى بناء علاقة جديدة مع الولايات المتحدة الأميركية.

إعادة النظر بشأن الدفاع اليابانى:

خرج نظام الأمن اليابانى مليئا بالعيوب منذ بدايته. فقد انبثقت قوات الدفاع من احتياطى البوليس الوطنى الذى انشأه الاحتلال الأميركى (١٩٤٥-١٩٥٢) فى عام

١٩٥٠ فى اعقاب انفجار الحرب الكورية. وبذلك جاءت قوات الدفاع نسخة مصغرة من القوات العسكرية الأميركية. ولأن ميزانية الدفاع تعكس إجمالى الناتج القومى المحدود آنذاك بالمقارنة مع الانفاق العسكرى الأميركى، ومع ازدياد الناتج القومي الإجمالى، زادت بالتالى ميزانية الدفاع. وفيما عدا امتلاك أسلحة نووية، فقد بقيت قوات الدفاع نسخة من القوات العسكرية الأميركية.

فبعد الحرب العالمية الثانية، جعلت الولايات المتحدة الأميركية نفسها شرطيا للعالم الحر، لتتدخل عسكريا فى أوربا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط. أما اليابان فتستطيع القتال فى حالة تعرضها للهجوم، وعلى أراضيها فقط. ولذلك يختلف وضع اليابان الدفاعي من الناحية النوعية، بحيث يتعين أن يعكس السلاح والقوة القتالية هذه الحقيقة. وعلى سبيل المثال، فالآلة الحربية للمقاتلة (أف اس أكس) تختلف عن تلك الموجودة فى (اف١٦)

لماذا تحتفظ اليابان بقوة مدرعة ضخمة فى جزيرة هوكايدو، التى هى عبارة عن ممر جبلى؟ وما هى حاجة قوات الدفاع البحرية للبارجات الضخمة؟. تنتشر المدرعات على اساس الافتراض بأن الواحدات المدرعة المعادية ستبنى رأس جسر ومن ثم تندفع إلى الجزيرة. ووفقا لهذا الافتراض، فالذى تحتاجه القوات البحرية المدافعة لايقاف المهاجمين فى الماء زوارق فائقة السرعة مجهزة بالصواريخ، وليس البوارج، فالزوارق أكثر فاعلية واقل تكلفة. وكما ذكرت مسبقا، فقد اعترف قائد عسكرى أميركى ضمنيا بضآلة الترتيبات الأمنية الحالية وعدم فاعليتها ولكن حين أخبر شارلز ديك، القائد السابق للجيش الأميركى فى اليابان طلاب كلية الدفاع اليابانية، بأن احتمال غزو سوفياتى لليابان يبدو صفرا .. كان يعتقد أن ذلك يعود لفضل قوات الدفاع اليابانية وإلى معاهدة الأمن المشترك اليابانية الأميركية.

فى الحقيقة إن القوات العسكرية لليابان مجرد احتياط للاستراتيجية الأميركية العالمية، وعملها مجرد تكملة للقوات الأميركية فى منطقة شرق آسيا. أما حماية اليابان فهى مجرد تحصيل حاصل. وبينما ينظر معظم اليابانيين إلى الأمور الحربية

وكأنها من المحرمات، متجاهلين بذلك مسألة الأمن القومى، لتصبح القوة الدفاعية لليابان بذلك أشبه بمجموعة من أوراق اللعب المتنافرة، برغم وجود جواكر فى لعبة وهمية.

وبغض النظر عن بلايين الدولارات العديدة التى تنفقها اليابان فى محاولة امتلاك كل أنواع الأسلحة تلبية لرغبة قطاعات الأسلحة الثلاث، فمايزال البناء الدفاعى لليابان غير ملائم. فعلى سبيل المثال، مراكز القيادة التى تسيطر على محطات الإنذار المبكر وأسراب المقاتلات، والتى تشكل اول خط دفاعى لليابان، لم توضع فى مواقع حصينة تحت الأرض. فهى مكشوفة، مثل البطة الباركة، فى انتظار هجوم العدو. على حين نشترى نحن المزيد من البوارج والمدرعات. فاليابان فى وضع تحفه المخاطر لأن قواتنا الدفاعية مبنية وفقا لرغبات واشنطن فحسب. فنحن بحاجة إلى أسلحة تلائم وضعنا الخاص، ومن أجل الحصول على تلك الأسلحة، لابد من تقليص حجم ميزانية الدفاع.

إن الافتراضات الاستراتيجية الحالية تقوم على اسس خاطئة .. كل عام تصر الولايات المتحدة على ان تزيد اليابان من قواتها الدفاعية وأن تتحمل قسطا اكثر من العبء. ونحن بدورنا نرفع الميزانية العسكرية كل عام،فالوضع بات يشبه البقرة المقدسة الشرهة التى لا تكف عن تناول الدولارات. وما يزال الكونجرس الأميركى يلقى علينا اللوم لعدم الإنفاق بما فيه الكفاية. ومن دواعى السخرية، أن المقدمات الخطأ تجعل من هذا الإنفاق استثمارا ضخما فيما لا طائل من ورائه، مع أن إعادة تنظيم القوة العسكرية، يمكن اليابان من تخفيف العبء عن دافعى الضرائب ورفع مستوى قدراتنا الدفاعية فى آن واحد.

لست انادى بأهمية الأسلحة الوطنية فقط من أجل الزهو القومى، أو لمجرد القول بأن أسلحة القوات الدفاعية يجب أن تصنع محليا .. فلقد كانت المقاتلة (إف أس أكس) فرصة لا تعوض للسيطرة على مسألة الإنفاق العسكرى، التى بلتت أقرب إلى المحرمات لا يجوز المساس بها، أو لإعادة تقيم شراكة اليابان والولايات المتحدة بما يتضمنه ذلك من الكشف عن عقليتنا المتخاذلة.

.. يجب علينا أن نفعل هذا على ضوء أهدافنا، وليس ضمن إطار الاستراتيجية

الأميركية. فالغطاء المحض أميركي المعتاد ربما يكون ذا اثر مضاد. فالأميركيون سيهتمون بمصالحهم القومية .. ولهذا فعلينا نحن حماية اليابان. وسنلجأ إلى الولايات المتحدة طلبا للمساعدة فيما نعجز عن ادائه.

منذعدة سنوات حين انفجرت حملة المصارحة «جلاسنوست» قامت موسكو بدعوة هيئة الدفاع والصحفيين اليابانيين، لمشاهدة مناورات الاسطول السوفياتي الموجودة بالمحيط الهادى، فى بحر اليابان، وسببت الدعوة انزعاجا شديدا للولايات المتحدة، فاخذت توعز لوزارة الخارجية فى محاولة منهالعرقلة تلبية اليابانيين للدعوة.

واعتبرت هيئة الدفاع الدعوة فرصة ثمينة للإطلاع عن كثب على البحرية السوفياتية وأبدت رغبتها فى الذهاب. ولكن وزارة الخارجية، الوسيط المتحمس لواشنطن، احبطت هيئة الدفاع التى اضطرت الى استبعاد الدعوة. وياللسخرية فقد ذهب الصحفيون اليابانيون بينما منع المتخصصون العسكريون من إلقاء نظرة مباشرة على القوة البحرية السوفياتية. اعتقد أن هذا يعد تدخلا أميركيا سافرا فى مصالح اليابان الوطنية.

فى وقت لاحق قال الكاتب توشتسوجو تاوكا الذى غطى الزيارة لصحيفة اساهى شيمبون « تختلف البحرية السوفياتية عن الغربية فى عدة أوجه. فبوارجهم أقل جودة والتجهيزات تختلف بشكل لا يصدق عن البوارج الأميركية واليابانية. ومن المحتمل أن الأميركيين لم يرغبوا أن يطلع مسئولو الدفاع اليابانى على هذا بأم اعينهم، خشية أن تقلل اليابان من خطر التهديد السوفياتى الأمر الذى يجعل اليابانيين يشعرون بالتزام أقل تجاه واشنطن، ومن ثم ينزعون إلى اتباع اسلوبهم الخاص فى الدفاع».

إن استنتاجات تاوكا تصدع بالحقيقة. و تعامل المسئولين الأميركيين مع اليابان يذكرنى بالمثل المنسوب إلى الفيلسوف السياسى مؤسس التوكيجاوا «احتفظ بالناس تابعين وجهلة» . فربما فكر البنتاجون أن إدراك اليابانيين، دائنى واشنطن الرئيسيين، بتفوق قواتهم البحرية قد يجعلهم يقترحون تخفيض ميزانة البحرية لتقليص العجز الفيدرالى. وربما يرجع السبب الحقيقى إلى عدم إدراك الشعب الأميركى نفسه ان

السوفيات ليسوا ندا للبحرية الأميركية، لهذا لم يرغب الجنرالات أن يعرف الشعب ذلك من التقارير اليابانية . حين افكر أن وزارة الخارجية في اليابان مجرد خادم للبنتاجون في هذا الصدد، لا أدري هل اضحك أم أنفجر باكيا!

أليست اليابان دمية في يد الولايات المتحدة ؟. نحن بالفعل هكذا على الأقل في النواحي العسكرية، غير قادرين على التحكم في الاقتصاد والتكنولوجيا اليابانية .. على حين تصر واشنطن، ضاربة بالنتائج عرض الحائط، على السيطرة على سياستنا الدفاعية.

يدرك اليابانيون جيدا أن الولايات المتحدة دولة صديقة تقوم على حمايتنا منذ الحرب العالمية الثانية. ورغم ذلك فإن الإدعاء، الذي يتكرر دوما في قاعة الكابيتول، بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن اليابان، يبدو اليوم إدعاء أجوف. قد يتقبل ذلك قلة من المسئولين في هيئة الدفاع.وإذا سلمنا بأن معاهدة الأمن المشترك، تبقى حجر الزاوية في الدفاع القومي الياباني، فإن الترتيبات الخاصة التي وضعت في السنوات المبكرة التي اعقبت الحرب يتعين تغييرها بشكل كبير.

تسمح القواعد الأميركية العديدة، في اليابان، لواشنطن بنشر قوة عسكرية تمتد من الشاطئ الغربي إلى الكيب تاون. فتلك القواعد أكثر أهمية للاستراتيجية الأميركية العالمية من مجرد الدفاع عن اليابان. أي ضابط أميركي كبير يعترف بهذه الحقيقة، فهي مسجلة في تقارير وزارة الدفاع، وإنه لمن الغريب حقا، أن تخصص الميزانية العسكرية اليابانية عدة بلايين من بالدولارات للإنفاق على القوات الأميركية المتواجدة في اليابان . وانطلاقا من مبدأ الإستفادة من جراء استخدام الاميركيين لهذه القواعد، تصبح اليابان معذورة في المطالبة باتعاب استخدام أراضيها. ذلك هو وضع المانيا الغربية الأساسي، رغم أن بون لا تطالب هي الأخرى بالاتعاب. ومسألة القواعد سبب أخر يدفعنا إلى إعادة النظر في الأمن القومي، ولذلك فهي تستحق أن تكون في مقدمة أولوياتنا.

عندما أقوم بالحديث عن شئون الدفاع، يطلق على النقاد غالبا في الوطن أو الخارج

« القومى الجديد».. «التحريرى» أو «المنتمى لليمين»، الذى يريد إحياء فترة ذلك الازدهار المشترك لشرق آسيا العظيم. أو ذلك «المدافع عن الغزو الذى حدث فى الثلاثينيات من هذا القرن». هذه التهم تؤكد بداية مدى ضيق افق هؤلاء الناس.... إن وصف إنسان بالجنون لمجرد أنه يفكر فى أمن بلاده يدل على مدى التحيز والعجرفة.

هل تنظر الولايات المتحدة لليابان كشريك مساو؟

عندما يقول غالبية اليابانيين «إن الولايات المتحدة شريك لا يمكن لليابان الاستغناء عنه» فهم يعبرون بذلك عن إعجابهم واحترامهم لأميركا. لكن يخالجنى الشك دائما حين يدعو الأميركيون اليابان «الشريك المساو» ، إنهم فى الحقيقة يعنون أن اليابانيين أقل مكانة، ومازلوا بعد غير جديرين بإعجاب واحترام الأميركيين.

لماذا يختلف شعور كلا الجانبين بالاخر؟،

أحد الأسباب يرجع إلى التراث المتعلق بحروب الباسفيك، عقلية المنتصرين والمهزومين. وتستطيع أن ترى ومضات هذا التراث فى مقالة لجيمس فالوا فى المجلة الشهرية (اتلانتيك) - عدد مايو ١٩٨٩. فقد مضى الكاتب يقول «إن عدم احتواء اليابان يعرض مصالح أميركية عديدة للخطر» : أى قوة أميركا من أجل الاستمرار فى سياستها الخارجية وطرح قيمها. ويضيف الكاتب أسفا « هناك شك بأن الولايات المتحدة مثقلة بالديون لدرجة أنها لا تستطيع آداء مهامها كما ينبغى لدولة قائدة تقوم باكتشاف الفضاء، وعليها تحسين المدارس، وصيانة قواعدها العسكرية فى اليابان حتى لا تضطر الاخيرة لبناء جيش خاص بها.. الخ. يوضح هذا التعليق الخاص بالقواعد الأميركية بجلاء دوافع الولايات المتحدة .. اعنى أن الهدف الحقيقى لوجود القوات الأميركية فى اليابان مراقبة قواتنا العسكرية عن كثب.

ويعتبر الأميركيون امثال فالو أن لديهم قيما مطلقة، وشعورا بالتفوق الخلقى وبأن الحق فى صفهم دائما ، وغالبا ما يفتنهم هذا الشعور المكثف عما يلفتهم عما يسببه «حقهم» فى «تقديم» قيمهم الرفيعة إلى الدول الأخرى. فها هو فالو يختم مقالة بالقول «نحن لدينا الحق فى حماية مصالحنا وقيمنا .. برغم عدم تطابقها مع قيم ومصالح اليابان».

وفالو على حق عندما يقول إن قيم ومصالح البلدين ليست متطابقة. ولكن علينا أن نتذكر؛ إنه لا يتحتم علينا رؤية العالم طبقا للرؤية الأميركية كي نصبح شركاء. يمكننا أن نتفق على ألا نتفق فى أمور كثيرة .. فالمساواة لا تعنى بحال التطابق. وتلك هي المغالطة فى اطروحة فالو، فهو يريد احتواء اليابانيين لمجرد انهم مختلفون على حين ان على اليابان والولايات المتحدة الحفاظ على مصالحهم وقيمهم سواء أكانوا حلفاء أم لا ؟ . فنحن لدينا شراكة ويجب أن يمنح كل منا للآخر حرية التفاوت .. بعض التفاوت. فبدون الحس الوطنى، ذلك الحس القوى بالهوية وبالجذور، لا يمكن أن يكون هناك حس بالعالمية، فقط تكون هناك عالمية مسطحة جوفاء. فالدولة التى دأبت على قول «نعم» لحليفتها دولة ذليلة خاضعة .. ولا يمكن أن يقال إنها صنو لتلك الدولة الحليفة.

قال لى ذات مرة سياسى أميركى صديق «يجب الحفاظ على العلاقات الأميركية اليابانية، فكما تقول، إن ذلك أمر مهم لكلا البلدين ولبقية العالم». فأجبته معلقا «حسنا، إذا كان ما يربطنا زواج شرعى، فالزوجة تستطيع الرد على زوجها بالقول .. أما الخليلة فتظل فى خوف دائم من استغناء الرجل عنها وطردها. ولذلك فعليها تلبية كافة أوامره .. لا تتصور للحظة أن اليابان خليلة لأميركا» . وبهت الرجل لهذا التعبير المجازى .. ولكننا انفجرنا ضاحكين.

يبالغ كثير من الأميركيين فى رد فعلهم، اليوم، إذا حدث وتهورت اليابان وتصرفت كدولة مستقلة، كما حدث بشأن المقاتلة أف أس أكس . فسرعان ما يلجأ الكونجرس لاسلوبه المعروف فى تلفيق الاتهامات وشن هجوم عنيف مثلما وقع مع مجموعة ميتسوبيشى كأسلوب للنيل من المؤسسة. فقد زعموا أن ميتسوبيشى تساعد ليبيا في بناء مجمع كيمائى لإنتاج الغازات السامة. وحين ظهر زيف هذه الإدعاءات تماما، لم يمنع هذا هؤلاء المشرعين الأجلاء من المطالبة بضرورة تعهد اليابان بعدم مساعدة الليبيين فى بناء مصانع مستقبلا. وذلك موقف يشبه براءة رجل ما من تهمة السرقة، فبدلا من الاعتذار .. ينبرى دعاة الاتهام مطالبين إياه بالتعهد بعدم السرقة مرة ثانية. ذلك هو البلد الذى يباهى بمعاملة اليابان معاملة ندية.

سيقول الأميركيون: « ايشهارا أنت رجل ذو ميول عدوانية، رجل مقاتل غير متعاون .. تقول بإمكان اليابان تغيير الميزان العسكرى الدولى بمجرد استبدال الاتحاد السوفياتى بالولايات المتحدة فى بيع اشباه الموصلات» . إننى اقر أن ذلك قول يبعث على الاستفزاز.. ولكن لدى سبب قوى لذلك وإليكم الآن ما حدث.

كنت فى واشنطن عام ١٩٨٧، عقب إصدر الكونجرس لقراره المتعلق باشباه الموصلات. وفى حفل استقبال عبر أعضاء الكونجرس عن فرحتهم بالنصر فى مسألة تصنيع اشباه الموصلات، بعبارات يشوبها الخبث والتشفى مثل « لقد اوقعنا بهم هذه المرة» أو القول «قمنا بتأديب اليابان قليلا» . كان الشعور بالعداء تجاه اليابان فى كثافة بقعة الزيت. ولم تمنع الكياسة بعض أعضاء الكونجرس من الإدلاء بتعليقات جزلة فى حضورى، فقال أحدهم «هناك تغييرات عميقة فى العالم بدأت تأخذ مجراها لتؤثر جذريا فى العلاقات اليابانية الأميركية». لقد سمعت نفس هذه التعليقات فى طوكيو من قبل، ولهذا لم تكن جديدة على مسامعى ومع ذلك تظاهرت بعدم الفهم وسألت العضو عما يعنيه فقال بصوت أجش «لقد تحسنت العلاقات السوفياتية الأميركية بشكل ملحوظ، ومن المحتمل أن تنحل الشراكة بين واشنطن وطوكيو». فأجبته بدورى ضاحكا «هل تعنى أن الأميركيين والروس قد أعادوا اكتشاف هويتهم المشتركة كقوقازيين» فأومأ محدثى الأميركى موافقا. واستطردت بدورى قائلا إذا لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى التحالف مع اليابان .. تصبح اليابان حرة بدورها فى البحث عن أصدقاء آخرين فى العالم .. خاصة حين تنطلق موسكو بحثا عن التقنية المتقدمة .. وهذا ينطبق مع نفس المنطق الأميركى الجديد. فإذا باعت اليابان للاتحاد السوفياتى اشباه موصلات معينة، وهى البلد الوحيد المنتجة لها على نطاق واسع، ألا تواجه الولايات المتحدة حينذاك موقفا صعبا». وتوتر الجو فجأة فتدخل عضو الكونجرس المضيف مهدئا «إنه لمن المبكر الآن القول بأن المواجهة بين الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة قد انتهت».

وعلى الرغم من الجو الثقيل الذى ساد مؤقتا، فقد استطعت تكوين أصدقاء،

استطيع التحدث معهم بصراحة. إننى احترم الأميركيين دائما لسبب واحد، إن غالبيتهم لا تقطع علاقة شخصية نتيجة لتبادل حوار ساخن.

ومع ذلك، لم استطع تجاوز الايماءة التى ابداها عضو الكونجرس موافقا حين تساءلت عن علاقة الوفاق الأميركى السوفياتى بانتماء كلا الجانبين الى الجنس الأبيض. بالطبع، إن الصداقة مع السوفيات تبدو امرا طيبا للغاية بالنسبة للأميركيين ولكن إذا كان هذا يعنى نهاية التحالف الأميركى اليابانى، فما الذى كنا نفعله طوال الأربعين عاما الأخيرة؟

ما كان يمكن لعضو الكونجرس هذا، أن يقول لسياسى المانى أو فرنسى «قد نتخلى عنكم»، حتى من باب العبث و التهديد الطفولى المنبثق عن الشعور بالإحباط لخلل أصاب الميزان التجارى. ويشعر الأميركيون بالحرج الشديد عندما اقول إن الجنس القوقازى متحامل على الأجناس غير البيضاء. فلكل البشر مشاعر وميول يفضلون عدم الخوض فيها. ولذلك فإن إبراز مشكلة العنصرية يعد انتهاكا لإحدى المحرمات الأميركية. ولكنى سلكت تلك المخاطرة لأنها تظهر بجلاء حقيقة العلاقة الثنائية بين بلدينا. وبالطبع، فإننى لا أعنى هنا أن اليابانيين شعب بلا أخطاء، فالتعصب العنصرى ما يزال منتشراً فى اليابان. فقط أرى أنه يتعين على الجانبين الأمريكى واليابانى الإقرار بذلك بوضوح.

حدثنى ذات مرة أحد رجال الأعمال اليابانيين عن موقف تعرض له وزوجته فى أحد المطاعم الأميركية. قائلا «لقد ذهبنا فى إحدى الامسيات لتناول العشاء فى مطعم بدا شبه خال .. لكن النادل اعترضنا قائلا ان المطعم كامل العدد.. ومنعنا من الدخول». ولم تؤثر هذه الحادثة فيه .. فهو من رجال الأعمال المعجبين بالولايات المتحدة ويعرف البلد جيدا. كما أنه، على العكس منى، رجل لبق كيس، لا يتذمر من التعصب العنصرى. ورغم تجربته تلك فمايزال يتحدث باحترام عن المجتمع الأميركى. ومضى يقول «رغم ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تكون أكثر عظمة، لولا ذلك الشعور المعادى للأجناس غير البيضاء».

وربما لأننى أبرز المشكلة العنصرية واتناول بالحديث موضوعات أخرى محرجة، اندفع أحد الشيوخ الأميركيين ذات مرة متسائلا « إنك رجل صريح مباشر مستفز بالنسبة لكونك يابانيا .. فما الذى جعلك على هذا المنوال المغاير » ؟ فأجبته ضاحكا: حين كنت مراهقا صغيرا ضربتى أحد الجنود الأميركيين دون سبب. ومضيت اسرد عليه القصة الكاملة. فى عام ١٩٤٦ كنت فى المرحلة المتوسطة، اعيش فى سوشى، منتجع هادى على ساحل البحر يسكنه حوالى ١٥ الف نسمة، يقع فى جنوب طوكيو على مسافة ساعة بالقطار. وقد تمركز فى هذه الناحية العديد من القوات الأميركية حيث كانت توجد مستودعات ذخيرة البحرية الأمبراطورية السابقة.

وفى أحد أيام أواخر شهر أغسطس كنت اسير عائدا من المدرسة إلى البيت سالكا أحد الشوارع الرئيسية، لم يكن قد مر سوى عام على انتهاء الحرب، وكان اليابانيون لا يزالون ينتفضون رعبا من الأميركيين. وظهر فى الاتجاه المضاد للشارع ثلاثة جنود أميركيين، أخذوا يتقدمون نحوى بينما هم يتلذذون بالتهام المرطبات. وقد أخذ الحكام الجدد الشارع لحسابهم الخاص، وبدا الجنود مختالين بالنصر دون مراعاة لأحد. لم يروقنى سلوكهم .. فأخذت امضى فى طريقى متظاهرا بعدم رؤيتهم، وحين اوشكت على تجاوزهم، قذف أحدهم بالمرطبات فى وجهى.. إنه أيضا لم يرتاح لسلوكى. فما كان منى سوى تجاهله والمضى قدما فى طريقى. كان بعض اليابانيين يراقبون مايجرى والرعب يملأهم خشية وقوع مكروه.. واذكر اننى شعرت حينها بالاعتزاز

وبدا التأثر واضحا على الشيخ الأميركى، فقد اخذ الأمر بجدية بالغة .. واستطردت مضيفا.. إنها واقعة حقيقية، ولكنى قصدت تقديم تفسير طريف لصراحتى .. فلا تبالغ فى استنتاجاتك.. لقد وقع هذا منذ زمن طويل، ولم يجعل منى معاديا للأميركيين. بل أصبحت مفتونا فيما بعد بموسيقى البوب.

لكنه قال:- «ولكنك لم تنس ابدا تلك الحادثة». ؟

فأجبت - «أظن أننى لن انساها».

الغريب أن الشيخ الأميركى عاودنى بعد فترة وجيزة فى تلك الأمسية ليسأل «بالنسبة لتلك الحادثة .. هل كان هؤلاء الجنود من السود؟ فأجبته مذهولا: لا، اثنان منهم كانا شقراوين والاخر كان شعره احمر .. وكان النمش يملأ وجوههم .. هكذا عكس عضو الكونجرس، على نحو غير متعمد، تعصبه العنصرى حين اخذ يحاول كصديق معرفة أبعاد الحادث بالنسبة لى.

إننى لم اسرد هذه الحادثة لمجرد الهزل من التعصب العنصرى عند الأميركيين البيض فهناك سبب تاريخى معين يتعلق باتجاهات القوقازيين نحو الأجناس الاخرى. فقد صنع الأوربيون غالبية الحقبة التاريخية المعاصرة، مما يجعلهم يشعرون بالتفوق على الأفارقة والشرقيين. على حين عجز هؤلاء عن انجاز عملية التحديث بالسرعة المطلوبة مما أدى إلى استعمارهم. ورغم أن اليابانيين كانوا الوحيدين، من الأجناس غير البيضاء، الذين تفادواالوقوع فى براثن السيطرة الغربية، فإنه ليس بالمستغرب أن ينظر إلينا الأوربيون والأميركيون ايضا بازدراء.

ولكننا الآن على اعتاب حقبة جديدة، حيث تصبح اليابان والولايات المتحدة لاعبين أمامين، فاستمرار هذا التحامل يعرض الثقة المتبادلة والتعاون المشترك للخطر. ولذلك يتعين على الجانب الأميركى مواجهة هذا التحامل العنصرى تجاه اليابان والتغلب عليه.

ويكمن فى قلب التحامل العنصرى القوقازى، وعى طبقى مكثف وتحامل على اناس من نفس الجنس أو الجماعة الغربية ولكن من طبقة اجتماعية مغايرة. فالنبلاء الأوربيون يحتقرون العامة وأبناء الطبقات الاجتماعية الأدنى، فقط لمجرد أنهم ليسوا من مستواهم الاجتماعى المتميز. بينما تمقت العامة النبلاء وتتطلع فى ذات الوقت إلى ثقافتهم ومكانتهم الاجتماعية. وفى آخر الأمر، برز وهم الديمقراطية، فى أن الناس خلقوا متساويين لمواراة العداوة الواضحة بين أبناء مختلف الطبقات العليا والسفلى والوسطى. فالنبلاء يتيهون زهوا بحياتهم الرغدة السهلة، ويمارسون النذر اليسير من الأعمال اليدوية ولا يقربون التجارة ، متجاهلين الحقيقة فى أنهم يستفيدون من كدح العامة. فالطبقة الارستقراطية تنظر باحتقار إلى الطبقات الاخرى لمجرد أنها تعمل.

وقد تقدم هذا الوعى الطبقى إلى المرحلة المعاصرة، فمايزال فى المجتمعات الغربية

اليوم تمايز غير عادى بين الطبقات، وما يزال ايضا هناك تحامل كلى تجاه الطبقة العاملة. على سبيل المثال فى الولايات المتحدة لا يمكن لأعضاء الصفوة فى المؤسسات، القيام بكتابة رسالة على الآلة الكاتبة، أو آداء مهام السكرتارية لأنفسهم، رغم أن عملهم يعتمد على الحركة وسرعة الانجاز . النزول إلى آلات المصنع والتعرض للاتساخ والعرق أمر يفوق تصورهم.

وتحدد الخلفية الطبقية، بدرجة كبيرة، نوعية التعليم الذى يتلقاه الأمريكى. فلا تبادر الإدارة العليا، ذات التدريب العالى، سؤال ذوى الياقات الزرقاء عما لديهم من اقتراحات لتحسين العمل. وحتى إذا فعلوا، فليس لدى هؤلاء العمال الكثير مما يمكن قوله. وفى اليابان يختلف الوضع تماما، ولعل العاملة الشابة اليابانية التى تحدثنا عنها سابقا لأبلغ مثال على ذلك. فقد استخدمت معرفتها وتدريبها لتكشف أسباب العيب فى اشباه الموصلات المنتجة فى المصنع الذى تعمل فيه.

على أية حال، بلاد قليلة هى التى يتسم بناؤها الاجتماعى بالمساواة مثل اليابان. عندما قام ليخ فاونسا، الرئيس السابق لمنظمة التضامن البولندية، بزيارة اليابان والتجول فى مصانع عديدة، رأى مدى سهولة وبساطة التداخل والتعامل بين العمال وبين المشرفين والمسئولين. وقد علق على ذلك بقوله ان اليابان بلد اشتراكى نموذجى. وقد كانت ملاحظة دقيقة وصحيحة ونابعة من القلب.

لا يوجد فى اليابان، تميز مكشوف على أسس الموقع.. الطبقة .، أو الدخل. الكل يعرف التعبير ولكن جيل ما بعد الحرب ليس لديه شعور عما يعنيه التعبير على وجه الدقة. فى اوربا وأميركا التمييز أمر مسلم به . فكل من التقيت بهم فى الغرب من رجال سياسية وأعمال وصحافة، ينتمون إلى النخبة .. وحين ابرزت مسألة التمييز لم يأخذوها على محمل الجد.

وتعكس الفروقات الطبقية فى جذورها أثر الكنيسة الكاثوليكية على الحضارة الغربية. فالمفاهيم الكاثوليكية تمجد الروح أو العقل وتحقر البدن. ونتيجة لتلك المفاهيم، يحتقر رجال الدين والنبلاء العمل، خاصة العضلى واليدوى، لأنه يرمز إلى

اللحم. على الرغم من أن تلك الصفوة لا تستطيع العيش بدون عمل العامة.وأن لديها بالتأكيدرغباتها الشهوية، فهنا يبرز التقسيم المصطنع المتكلف للمجتمع إلى طبقات كمبرر لتفوق هذه الصفوة.

لى لاكوكا، رئيس شركة كرايسلز وحامل لواء التعريض باليابان، يجسد عبر أحاديثه وإعلاناته التليفزيونية، ذلك الصنف من المدراء الأميركيين الذين أصبحوا واسعى الثراء على ظهور العمال الأميركيين . وبدلا من انتقاد اساليبه فى ابتزاز الأموال والعمولات الضخمة بقسوة،نراه يصبح بطلا شعبيا لدرجة أنه ذكر كمرشح مناسب لرئاسة الجمهورية. وشعبية لاكوكا تبلغ درجة غير معقولة من السخف. ولهذا فإنى اتفق مع اكيو موريتا فى تعليقاته العنيفة على المدراء الأميركيين أصحاب الرواتب الضخمة. فالمستهلكون اليابانيون يوصفون عادة بالسذاجة، ولكن ذلك يصبح موضع شك بالمقارنة مع العمال الأميركيين.

لقد عانت فى الماضى، مجموعات معينة فى اليابان من التمييز لأسباب تاريخية وسياسية. ولكن يبقى التمييز سمة ثابتة فى المجتمعات الغربية، فالوعى الطبقى والاتجاهات العنصرية راسخة بعمق فى النفس القوقازية. وبغض النظر عن كيفية ودرجة اعتراض الأجناس غير البيضاء على هذه الحقيقة، فلن يتخلص الغربيون من تعصبهم العنصرى على نحو سريع.

يمنح التاريخ الأمم احقابا من التفوق والانحطاط، لذلك لا ينبغى لهذه التقلبات المؤقتة المتعلقة بالثروات أن تظل حواجز دائمة بين الناس. فكما تقول اغنية شعبية يابانية .. انت ما تزال تبكى مشهدا ما .. بينما مشهد آخر بدا يلوح فى الأفق .. والزمن يمضى قدما.

واذا كان الاتجاه السائد فى الولايات المتحدة أن الناس يأنفون سماع ذلك من رجل يابانى، فهم دون شك حالة مستعصية. فمازلت أؤمن أن شراكتنا سوف تحدد بدرجة

كبيرة المرحلة المقبلة في التاريخ الإنساني. ولكن إذا مااندفع الأميركيون قائلين: « من قام بدعوة اليابان إلى الحفل» ، فعلى اليابان هنا أن تستعد لمواجهة مستقبل يحفل بالكفاح.

الفصل السابع

أيها الأميركيون .. انظروا فى المرآة

من الملاحظ أن الأميركيين يمرون هذه الأيام فى أوقات عصيبة، فإلى فترة قريبة كانت الولايات المتحدة تتصدر بلا منازع العالم الحر من الناحيتين العسكرية والاقتصادية. الآن، وفجأة يبدو أن اليابان سلبت القوة الاقتصادية. الأمر الذى جعل الأميركيين فى كافة مجالات الحياة يعانون من الاضطراب والإحباط والتوجس بشأن بلدهم.

ورغم أن غالبية المحن الأمريكية من صنع أيديهم، فإن البعض يفضل إلقاء اللوم على اليابان، مدعين أن إغلاق الاسواق اليابانية أمام المنتجات الأميركية يجعل اليابانيين تجارا غير منصفين. ولكن هؤلاء.. من لا يستطيعون تقييم أنفسهم سواء كانوا أفرادا .. شركات أو أمماً، يواجهون مستقبلا غير معروف. كم أود أن اصدق أن الولايات المتحدة، بقوتها الضخمة، ستعمل على جمع شتاتها وتتقدم هادرة من جديد. ولكن هناك مؤشرات كثيرة تدعو للقلق.

فى اكتوبر ١٩٨٢، خرجت النيوزويك تشير إلى أن غالبية الأميركيين يرون اليابان مصدر تهديد يفوق كثيرا الاتحاد السوفياتى، واستعمال تعبير مصدر «تهديد» قد يكون مناسبا فى حالة قيام الولايات المتحدة بتنظيم شئونها الداخلية. ولكن عوضا عن ذلك، أخذ الكونجرس ينظر إلى اليابان نظرته إلى كبش فداء، مستخدما فى ذلك أساليب مستبدة فى محاولة الدفع بنا جانبا وإزاحتنا عن الطريق. إن الخلط بين عدو عسكرى مفترض ومنافس اقتصادى، أى اليابان، ووصفه بمصدر خطر يدل على مدى خطورة اللبس لدى الولايات المتحدة. إن توقف الاميركيين عن سياسية لى الذراع وفرض العقوبات الاقتصادية، والالتفات بدلا من ذلك إلى العمل وإعادة ترتيب بلادهم سيكون أكثر إنصافا وإثمارا.

اليابان تستطيع المساعدة عبرالتعاون المشترك، ولكن النتائج تعتمد أولا على

الجهود الأميركية. دعونا نتحدث صراحة، إن مشكلة الولايات المتحدة ليست فى قوة اليابان الاقتصادية، وإنما فى ضعفها الصناعى. وكما أشار كبار المدراء اليابانيين، يكمن السبب الرئيسى فى هذا الضعف فى ضيق الأفق الموجود فى جنبات الولايات المتحدة. وبعض الأمريكيين الذين لا يعلمون حقائق الأمور، يضعون قوائم طويلة فى شرور وآثام النموذج الإدارى اليابانى، مطالبين باتخاذ إجراءات تصحيحية. بالطبع، هناك عوائق تقف حجرا عثرة امام تحرير التجارة فى اليابان.ولكن رجال الأعمال على استعداد دائم للتوصل إلى تعديلات معقولة. ولكن يتعين على الأميركيين أولا حل زمرة مشاكلهم الداخلية، قبل رفع اصبع الاتهام فى وجه طوكيو أو أوساكا.

قام أحد أصدقائى بتأسيس شركة متوسطة الحجم مع إنشاء فرع لها فى الولايات المتحدة. وصديقى هذا مقتنع تماما أن الفصل الكامل بين رأس المال والإدارة فى الولايات المتحدة يعود بالضرر على العمل. فقد قال ذات مرة« إن رجلا مثل كونوسيكى ماتسوشيتا لن يطلق عليه رب الإدارة فى الولايات المتحدة، بل لا يمكنه النجاح هناك أصلا. ماتسوشيتا هذا يعد نموذجا فريدا للثروة الطائلة الناجمة عن العمل الشاق. ابتدأ العمل فى سن التاسعة كموزع لدفايات الفحم، ثم أسس امبراطورية ماتسوشيتا للاليكترونيات، ليصبح رجل الصناعة الأول فى اليابان. وهو يعد أيضا نموذجا للرئيس المالك للشركة.

الشركات فى اليابان إما مملوكة ومدارة عائليا، وإما شركات مساهمة يربط التضامن النفسى بين إدارتها وحملة الأسهم. على حين يدير الشركات فى الولايات المتحدة مدراء محترفون نيابة عن المساهمين. وغالبا ما يصبح هؤلاء اعداء لأصحاب الأسهم إذا انخفضت الأرباح. ترى ما هى تبعات اختلاف النظامين؟.

وفقا لاكيو موريتا، إن الولايات المتحدة تتطلع لعشر دقائق إلى الأمام على حين تنظر اليابان لعشر سنوات. إن المدراء الأميركيين، ذوى النظرة القصيرة ينقلون الأموال بشراهة من جهة لأخرى لزيادة الأرباح الفعلية. وقد كتب بيتر دراكر، خبير الإدارة ينتقد النموذج الاقتصادى الأميركى الذى يهتم بالأرقام دون الجوهر. فالكثير من

المدراء الأميركيين يهمل الانشطة الأصلية لشركاتهم سعيا وراء الهوس بالاندماج والامتلاك. وقد كتب بيتر دراكر محذرا: إن العديد من المؤسسات الأمريكية محكوم عليها بالإخفاق إذا لم تعاد إلى الاقتصاد الحقيقي حيث تعتمد الاستثمارات والأرباح على إنتاج السلع وتقديم الخدمات .. ويفهم اليابانيون معنى راى دراكر جيدا.

فهؤلاء المدراء الذين يسعون بشكل مسعور وراء العائد السريع يفقدون لا محاولة الأرباح على المدى المتوسط، أي في مدى عشر سنوات. لكن المستثمرين المؤسسين الأميركيين لا يهتمون بمستقبل شركاتهم في العقد القادم، فقط ينصب اهتمامهم كما يقول اكيموريتا على العائد السريع والمرتفع لرؤس أموالهم. وإذا انخفضت الأرباح قليلا يسرع المدراء بإغراق السوق بالأسهم، قبل أن تبدأ قيمتها في السقوط: ينبغي على الأميركيين الاستماع جيدا لاكيو موريتا.

وقد ابرزت دراستان اميركيتان هذه النقطة، الاولى تحت عنوان «صنع في أميركا: استعادة حافة الإنتاج» نشرت من قبل في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا عام ١٩٨٩، والثانية «التنافس العالمي: الحقيقة الجديدة.» وتزخر الدراستان بقدر ثمين من المعلومات عن كيفة تحسين الولايات المتحدة إنتاجها الصناعي. ولكن قلة قليلة من الشركات الأميركية نسبيا التفتت إلى النصائح الصادرة من مواطنيهم. دون شك، توجد بعض الاستثناءات البارزة مثل شركات، كاتربيلار وجمنز للمحركات وفلوريدا للطاقة والكهرباء، التي قامت بتصحيح اخطائهما. على حين استمر الباقي في لعبة المال على نحو محموم.

ولعل أبرز مثل على ذلك، بيع مركز روكفلر إلى مؤسسة ميتسوبيشي مقابل ٨٤٦ مليون دولار. فقد قررت السلطة التنفيذية لمركز روكفلر الحصول على أرباح سريعة باستثمار المال في سوق المال بعقد الصفقات وشراء السندات، فذلك أفضل من وجهة نظرهم من الممتلكات الثابتة. وقد طرحت الصفقة على ما يقرب من ١٧ شركة يابانية وأخيرا قامت ميتسوبيشي بشراء المركز.

لا يساعد اللعب في اسواق المال على تقدم الصناعة أو تقديم الخدمات، في المدى

الطويل، ولكنه على العكس يضعف الشركة. وتطل هذه الظاهرة بوجهها القبيح الآن في اليابان ايضا. والحكومة من جانبها تقوم بفرض ضرائب على ارباح رؤوس المال ،واتخاذ إجراءات اخرى مشددة لكبح جماع حمى المضاربات.وينبع تحرك السلطات من إدراكها أن الانهماك بالربح السريع يضعف بالضرورة الطاقة الإدارية.

في الكثير من الشركات الأميركية الكبرى، ذات عقلية العشر دقائق، تنفصل فيها الملكية عن الإدارة بالكامل. وأصحاب الأسهم لا يكفون عن المطالبة بأرباح عالية مما يشجع الإدارة على الدخول في لعبة المال. وهذا بدوره يعيق الجهود لدعم المربحية من خلال الأبحاث والاستحداث لمنتجات جديدة ولزيادة نسبة المبيعات، مما يتيح الحصول على حصة أكبر في السوق على نحو تدريجي. من المسلم به، أن مؤسسة ميتسوبيشي تعد نموذجا لهذا لاسلوب العشر سنوات. فحين لا يمتلك رجل الأعمال، مثل كونوسيكي ماتسوشيتا، المؤسسة فقط بل يديرها بنفسه، بحيث يصبح مسئولا عن عملية الإنتاج، بما في ذلك مستوى معيشة آلاف الموظفين والعمال.لابد وأنه يمتلك رؤية عريضة شاملة. على حين نجد أن عقد العمل الأميركي لا يزيد معدل مداه على بضع سنوات. وإذا اهتزت الأرباح أو انخفضت فسرعان ما يفاجأ الموظف بالطرد. . نظام كهذا يجبر المدراء على التركيز فقط على العائد السريع. وذلك هو الاختلاف الجوهري بين الاسلوب الأميركي المحموم وبين اسلوب عمل الشركات اليابانية ذات النظرة البعيدة نسبيا. فالشركات اليابانية تركز على التوسيع المطرد والثابت للأسواق.

ولا أعني هنا أن الشركات اليابانية متفوقة على مثيلاتها الأميركية في كافة الأوجه. ومع ذلك فإنني أرى أن الولايات المتحدة ستكون في وضع أفضل، إذا توقف النقاد عن التعريض باليابان، والتفتوا قليلا لشئونهم الداخلية.

فالانتقادات الحادة تجعلهم وكأنهم مستاءون للغاية من نمو الاقتصاد الياباني وازدهاره، وينبغي على هؤلاء النقاد القيام بتحليل موضوعي وجاد ليعرفوا أسباب ازدهار الشركات اليابانية. وعليهم أيضا دراسة الاقتراحات الصحيحة المعدة من قبل ذويهم من الخبراء الأميركيين ومن ثم استخدامها لإنعاش الشركات الأميركية.

هذا وقد حددت لجنة الإنتاج الصناعى (أم . أى . تى) ست حلقات ضعف فى الصناعة الأميركية مقارنة باليابان:-

١- الاستراتيجيات المتخلفة

٢- إهمال المصادر الإنسانية (الفوارق الطبقية الكبيرة).

٣- انهيار التعاون (فالولايات المتحدة تتقدم العالم فى الأبحاث الرئيسية للتكنولوجيا الرفيعة، ولكن النتائج لا تستخدم بفاعلية من قبل التصنيع. كما أن ضعف الاتصال والتنسيق يعوق تدفق الأفكار ومعرفة مطالب المصانع من مراكز الأبحاث).

٤- الضعف التقنى فى التطوير والإنتاج.

٥- العمل لتحقيق أهداف متضاربة من قبل الحكومة والصناعة.

٦- محدودية الافق.

إن النظرة بعيدة المدى فى التعامل مع اصحاب الأسهم وتثبيت الاسعار مع مقاولى الباطن لهى حجر الزاوية فى قوة الصناعة اليابانية. على حين تتبنى العديد من الشركات الأميركية اساليب إدارية مناقضة لأسباب وجودهم، فبدلا من القيام بإنتاج سلع وتقديم خدمات نراهم يتبعون اساليب شاذة لمجرد تلبية رغبات المساهمين فى زيادة الارباح. ولهذا يتوجب على رجال الأعمال الأميركيين الالتفات إلى حكمة بيتر دراكر فى أن الإدارة تشمل كافة أنواع التكنولوجيا.

إننى آمل ألا تكون الولايات المتحدة متغطرسة، لدرجة انها لا ترفع سواعد الجد، وتتخذ كل ما هو ضرورى لتنشيط الصناعة والاقتصاد. حيث تثمر وتزدهر هنا فقط القدرات الأميركية الضخمة فى ميادين التقنية العالمية لتسهم فى اثراء المرحلة المقبلة .

إن الهجوم الأميركى على الممارسات التجارية لليابان والمطالبة بالإصلاح، ليس بالموضوع الأبيض والأسود، فبعض النقاط مشروعة وبعضها الأخر غير مشروع. ومع ذلك فهناك أمر مؤكد: على النقاد الأميركيين أخذ حمام بارد.. والتوقف عن إثارة الضجة.

تقول صحيفة النيوزويك معلقة على شراء مؤسسة سونى لشركة كولومبيا للإنتاج السينمائى بمبلغ ٣,٤ بليون دولار.. «لم يتلقف اليابانيون هذه المرة بناية أخرى، ولكنهم اشتروا قطعة من روح أميركا» ولكن من الذى عرض قطعة الروح هذه للبيع؟. ولم يكن الهجوم على مؤسسة ميتسوبيشى عادلا ايضا. فقد اخبرنى هاجيما تسيبوى، مدير عقارات ميتسوى وقتها» أن مجموعة روكفلر عرضت علينا الموقع أيضا، وقد قبلنا المبادرة وقمنا بعقد الصفقة .. إن رد الفعل السلبى من قبل الأميركيين لأمر مؤسف للغاية بالنسبة لى كرجل يابانى» وبعدها بأيام قليلة اطلعنى رئيس تارو اندو على واقعة مماثلة.

يسود الولايات المتحدة شعور بأن اليابان تقوم بشراء أميركا. فالتعلق العاطفى بمؤسسات مثل كولومبيا ورادبوستى فى نيويورك أمر مفهوم. ولكن على العامة فى الجانبين الأميركى واليابانى، الذين هاجموا هذه الصفقات بحجة أنها مثيرة للاستفزاز، ردراك أن الصفقة تتطلب طرفين.. وأن الأميركيين هم الذين عرضوا هذه الممتلكات للبيع.

ومايزال بعض الأميركيين يعترضون على قيام الشركات اليابانية الثرية بشراء عقارات تذكارية فى هاواى ولوس انجيلوس ودالاس وأماكن اخرى كثيرة. لكن دعونا نلقى نظرة على أصل هذا الموقف، ولنضع جانبا نموذجية الإدارة اليابانية . إن السياسة النقدية للولايات المتحدة كانت محل بحث محافظى البنوك المركزية للدول الصناعية الرئيسية، المعروفة بمجموعة الدول الخمس، وقد أدى هذا البحث، ان اصبحت اليابان قوة نقدية عظمى ودائنة لواشنطن.، وبالتالى حصلت اليابان على بلايين الدولارات، اشترت بها العقارات كنتيجة مباشرة لسياسة إدارة ريجان فى إضعاف الدولار مقابل الين اليابانى القوى.

وتشبه هذه الاستراتيجية المالية، الخطة العظمى التى وضعها الاحتلال الأميركى لليابان لفترة ما بعد الحرب. ووجه الشبه أن النجاح الأول انتهى إلى فشل ذريع فى النهاية، فنتيجة للدستور اليابانى السلمى، الذى صممته الولايات المتحدة، والذى لا يمكن تعديله لأسباب سياسية عملية، جعلت اليابان من نفسها بلدا وفق ما تريده

واشنطن : دولة صناعية تتبع السياسية الخارجية للولايات المتحدة، ولا تشكل تهديدا عسكريا لأحد. والنتيجة أن قطاعنا الصناعي أصبح يبز نظيره الأميركي بريقا وإشعاعا.

و.. تكرر الموقف، فقيام إدارة ريجان بتخفيض قيمة الأوراق الخضراء، الدولار، جعل الصادرات الأميركية أكثر قدرة على المنافسة وانخفض العجز التجاري الأميركي. ومع ذلك، وفي نفس الوقت اصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم، ووفقا للظروف الحالية، وايا كانت الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة لإنعاش اقتصادها، فمع حلول العام ١٩٩٥ تبلغ إجمالي الديون الأميركية إلى اليابان ١,٣ تريليون دولار على الأقل، وتصبح إجمالي الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة في حدود ٧٠٠ بليون دولار.

إن ٢ تريليون مبلغ كبير حقا، ومن المتصور أن يتصاعد هذا الرقم. حتى لو اسقطنا فوائد فروع الشركات الأميركية في البلدان الاخرى، تظل فوائد هذا الدين حملا ثقيلا. فعلى حساب ٦٪ سنويا، فهذا يساوي ١٪ زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة. إنها دائرة مفزعة من العجز والدين والفوائد الباهظة.

ويتم تدريجيا اخضاع العجز في الميزانية الفيدرالية للولايات المتحدة، إلا أن الدين العام يتزايد بشكل صارخ. ففي الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ تزايد معدل الدين الإجمالي بالنسبة للناتج القومي الإجمالي بدرجة ضخمة، والمشكلة أن هذه الديون لا تستخدم وفق اساليب تتضمن السداد فيما بعد، فقد انخفضت حصة الولايات المتحدة في الناتج القومي الإجمالي العالمي من ٣٦٪ إلى ٢٣٪. بينما ارتفعت حصة اليابان من ٦٪ إلى ١٦٪، وتلك نتيجة أخرى لسياسة الولايات المتحدة في إضعاف الدولار تجاه الين الياباني القوي. وعلينا تذكر هذه الأرقام جيدا وحفظها في الذهن عند التخطيط للمستقبل، مع العلم أن الأرقام لا تكشف كل الحقيقة.

وربما يبدو غريبا. أن يرتد كيد الولايات المتحدة إلى نحرها، فكل تنازلات اليابان باتت تؤثر سلبا على الولايات المتحدة. ولهذا بالتحديد علينا أن نقول لا لواشنطن حين

تتطلب الظروف ذلك. فالحزم المباشر لطوكيو يسرع فى شفاء الاقتصاد الأميركى. ولعل سقوط الحكام الديكتاتوريين فى أوربا الشرقية يوضح مصير هؤلاء الذين يحيطون أنفسهم برجال امعة لا يجيدون سوى كلمة(نعم).

وقد أسهم افتتان المدراء الأميركيين بشراء السندات الخردة والحصص الجوفاء، فى هبوط القدرة الأميركية على المنافسة. فقد حل الإفراط فى الاقتراض محل الاقتصاد فى الإنفاق. فالكثير من المدراء لم يعد يهتم بالحصول على الأرباح عبر الطرق التقليدية : أى الكسب عن طريق إنتاج جيد وبأسعار مقدور عليها. ولعل لى لاكوكا أبرز مثال على ذلك، فقد اعتبر يوما مرشحا مناسبا للرئاسة الأميركية، بينما هو مدير عديم الخلق وفقا للمعايير اليابانية فقد خان مدير شركة كرايسلر صناعة السيارات الأميركية. استغل ارتفاع سعر الين الذى جعل استيراد السيارات أكثر كلفة، ليرفع اسعار سيارات كرايسلر بحجة دخول منتجات يابانية فى صناعتها. لقد حصل لاكوكا على مكافأة ضخمة من الشركة، لأن موظفيها وافقوا على خفض مخصصاتهم إنقاذا للشركة. المدراء اليابانيون غير محصنين ايضا ضد اغراءات القتل السريع فى المضاربات فى الأسهم والعقارات.. ولكن مازلنا بعيدين عن مثل هذه التجاوزات الصارخة.

لا يكل أو يبخل الساسة والمدراء الأميركيون عن تقديم النصائح الغبية إلى اليابان، بينما تبتعد سياساتهم الصناعية كثيرا عن مبادئ العمل الصحيح. لم تصل اليابان إلى سيادتها المالية عبر اساليب ملتوية أوغير منصفة. فقد ربحنا الفائض المالى الضخم عبر العمل الشاق. ولذلك لا يحق لدولة اخرى الاعتراض على اهدافنا أو اساليبنا، وإليكم المثال التالى المتعلق بهيئة المعونة الخارجية..: فمن واجبنا أيضا العمل لصالح الجماعة الدولية، ولذلك فإن القرارات حول برامج المساعدات والأولويات تخص اليابان وحدها، وليس واشنطن. الاقتراح الأميركى، بأن تتعاون اليابان والولايات المتحدة فى إمداد حكومة اكينو ببلايين الدولارات لتعويض كبار الملاك الاثرياء عن

أراضيهم المصادرة لصالح الإصلاح الزراعى فى الفلبين، اقتراح ساذج. فليس صحيحا أن النوايا الحسنة تؤدى إلى دخول الجنة، فكثيرا ما تلقى بنا إلى هاوية سحيقة من خلال اتخاذ اساليب باهتة. ومن الضرورى أن يعرف الشعب اليابانى أن العديد من أوامر واشنطن، حول كيفية استخدام برامج المساعدات الرسمية، يحتوى على هذا القدر من العجز وعدم الجدوى.

وبالنسبة للطوارئ، تخطط اليابان لتغذية صندوق المعونة بحوالى ٥ ,٦ بليون دولار من الفترة ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢، بمعدل ١,٣ بليون سنويا. وهذا يعادل الناتج القومى الإجمالى للفلبين مرتين ونصف، وثلث ناتج تايلاند. وقد أنشأت سندات تومورا صندوقا بحوالى مائة مليون دولار فقط لحسن طالع الرئيس كورى اكينو!

قد يلف الولايات المتحدة الحزن والغم من وضع اليابان كدائن للعالم، ولكن ذلك قد حدث نتيجة لارتداد سياسة إدارة ريجان. فاليابان لديها المرونة الكافية للتكيف السريع مع أى موقف جديد. والأميركيون يحاولون دفعنا إلى الخلف معتقدين أنهم أوقعوا بنا هذه المرة. ولكننا شعب ذو عزيمة وإصرار.. نحتمل مالا يطاق .. نكدح دائما .. واخيرا نحقق أهدافنا. وحين ندق كعوبنا فعلى الأميركيين أن يكونوا من الحكمة ليتراجعوا.

بالطبع، لا نستطيع رفض كل المطالب التجارية للولايات المتحدة. ولكن لو اتخذ كلا الجانبين مواقف حازمة.. بشأن المقاتلة أف أس أكس، من قبل اليابان أو بشأن المحادثات التجارية المتعلقة بالمعونات التجارية من قبل إدارة ريجان .. من المؤكد أن النتائج كانت ستؤدى إلى علاقة أكثر ايجابية. فالمسائل الاقتصادية المتعلقة بمبالغ طائلة من الأموال تخرج أسوأ ما فى باطن طوكيو وواشنطن، وتبدو عاطفة الأميركيين الجياشة، تجاه صفقتى شركة كولومبيا ومركز روكفلر، بالنسبة لليابانيين نتيجة لإطلاق الأميركيين الرصاص على أقدامهم بأنفسهم، أى من فعل ايديهم. فى عام ١٩٨٥ كان قادة الولايات المتحدة يضحكون ملء اشداقهم على اكراه اليابان بقبول تخفيض قيمة الدولار .. ولكن الطلقة طاشت بطريقة ما.. لتخرج اليابان أكثر تدفقا وازدهارا ..

على الأميركيين تأمل المثل الصيني القائل:

«حين تسوء الأمور عليك أولا النظر في المرآة».

الفصل الثامن
نعم .. لأميركا

رغم إيمانى العميق بضرورة مواجهة الولايات المتحدة، إلا أن هناك أوقات يتعين فيها التوصل إلى تفاهم عبر التسويات .. أوقات نقول فيها نعم إذا كانت المطالب الأميركية تلبى بوضوح المصالح المشتركة لكلا الجانبين. سألت يوما جليم فوكوشيما، أميركى من أصل يابانى يعمل فى المكتب التجارى الأميركى، عن المسائل التجارية التى تعتزم واشنطن إثارتها فى المرة القادمة. فأجاب، «نظام التوزيع، الذى يستحيل إصلاحه من جانب السياسيين اليابانيين دون ضغط أميركى»

ورغم التحفظ على ضرورة الضغط الأميركى على اليابان، فإنى اقر أن نظام التوزيع اليابانية للبيع بالجملة والتجزئة شديد التعقيد، مما يجعله أحد أكبر متاعب اليابان، جيش من الوسطاء يرفع أسعار السلع الاستهلاكية إلى أرقام فلكية.منظمات عدة ومصالح خاصة، ناهيك عن الساسة،حيث يعتمد هؤلاء على هذه الشبكة المعقدة كمصدر للدخل.

نحن لا نستطيع أن نرفض بجفاء كل مطالب الولايات المتحدة . ومثال على ذلك، مسألة السماح بدخول الأرز الأميركى إلى السوق اليابانية، التى تضع مبادىء حرية التجارة فى مواجهة إجراءات حماية السوق. مناطق المدن، التى امثل إحداها، لاتعترض على الأرز الأميركى، على حين يقف الريف حجراً عثرة أمام تحرير سياسة الاستيراد. وتجسد صرخة الفلاحين هذا الاتجاه «ولا حبة واحدة من الأرز الأجنبى».

اتخذ وزير الزراعة والغابات والثروة السمكية، فى وزارة تاكيشيتا، موقفا معارضا لسياسات الاستيراد. ومع تقديرى للسيد تاكاشى ساتو، فإصراره على أن تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى ضرورة للأمن القومى لم يعد امرا ذا بال. فقد أصبح الاقتصاد العالمى متداخلا ومتشابكا، لدرجة أن الرئيس جيمى كارتر لم يمنع صفقات الحبوب إلى الاتحاد السوفياتى حين قام الاخير بغزو افغانستان. ومن المحتمل أن مزارعى الوسط

الأميركي، قد رفضوا الحظر بقوة. واليابان عميل أكثر ثراء وأفضل، ولذلك لا تستطيع أي حكومة أميركية منع صفقات الغذاء عنا. ويبرز معارضو سياسة تحرير الاستيراد حججا عاطفية كالقول بأن زراعة الأرز تقليد ثقافي ياباني. والحقيقة إن المزارعين اليابانيين قد يعجزون عن منافسة الزراعة الأميركية، مع أخذ التغيرات التي ستطرأ على الريف الياباني في الاعتبار. ورغم ذلك، فعلى اليابان فتح اسواقها أمام الأرز الأميركي.

ويسري ذلك أيضا على قطاع الإنشاءات فمن الواجب السماح لشركات الإنشاءات الأميركية بالمشاركة في المشاريع العامة. وهناك توجس عام من السماح للشركات الأجنبية للعمل في اليابان. ولم يعد السبب سرا، فتكاليف المشاريع العامة ترتفع بنسبة ٤٠٪ عن مثيلاتها في أوربا والولايات المتحدة. والدول الاخرى تهاجم احتكار المقاولين اليابانيين للأعمال الإنشائية.. ولذلك لابد أن يخضع هذا القطاع للإصلاح ايضا.

لا لليابانيين:

اعتاد الأميركيون مناصرة مبدأ الفرص المتساوية، والآن بدأ مسئولو التجارة في الولايات المتحدة المطالبة بالنتائج المتساوية أيضا، وهو تغير يرجع على الأرجح إلى إغلاق السوق اليابانية. ولهذا يتعين إزالة القيود وأساليب الاحتكار أمام المنتجات الأميركية. وهو حل لن يؤدي إلى انتهاء هذه المشكلة. فالنشاط الاقتصادي الذي لا تقوده قوى السوق، سرعان ما يفقد زخمه وحيوته اليوم. وعلى الشركات اليابانية أن تخوض المنافسة في مواجهة شركات العالم، وليس في مواجهة الشركات المحلية الاخرى. أن الإصرار الأميركي على المساواة في النتائج، أي الشراء الإجباري والحصص المقابلة، لمجرد حجة في أن اختلاف الاقتصاد والنظام السياسي الياباني، يعوق حيوية وفاعلية الشركات الأميركية. فكيف يمكن لهم أن يصبحوا أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة في سوق تقتصر على منتجاتهم؟.

وفي نقاش صاخب دار حديثا مع رونالد مورس، وهو متخصص في شؤون اليابان

ويعمل فى مكتبة الكونجرس، اعترف رونالد أن الخلاف التجارى بين اليابان والولايات المتحدة نتيجة فعلية للنظام السياسى والاقتصادى الأميركى. ولم يجانب رونالد الحقيقة حين قال: إن على الأميركيين فتح اعينهم على الحقيقة فى أن العجز التجارى مع اليابان، الذى يبلغ ٤٩ بليون دولار، يعود فى الأساس إلى الأخطاء الأميركية.

الكثير من المشتريات الأميركية من اليابان ليس سلعا كاملة، وإنما أجزاء تدخل وتجمع فى المصنوعات الأميركية، ثم تباع تحت اسماء أميركية، فالمصانع اليابانية عبارة عن محطات خارجية تعمل لتغذية الصناعات الأميركية. إن قوة اليابان الاقتصادية وضعف القدرة الأميركية التنافسية ليس مجرد مقارنة بسيطة، فاقتصاد البلدين أصبح متداخلا ومتشابكا لدرجة أن قبول اليابان لمطالب إدارة بوش التجارية المعقولة، سيعمل على زيادة قوة الصناعة فى اليابان. وحتى يومنا هذا فإن كل تنازل اقتصادى انتزع من اليابان أسفر عن هذه النتيجة. وكما جاء فى تقرير رئيس لجنة التنافس الصناعى، بأن السوق اليابانية كلما أصبحت أكثر اتساعا باتت الصناعات الأميركية أكثر عرضة للمعاناة، على حين تأمل الإدارة الأميركية من خلال المطالبة الجادة بتحرير السوق اليابانية بالكامل فى إضعاف الشركات اليابانية وافقارها.

ومع ذلك لايجوز أن يستخدم هذا الاحتمال لتبرير رفض اليابان فتح أسواقها. ينبغى أن يكون التفاعل مع أسواق العالم هدفنا، ولهذا يجب إبلاغ دعاة حماية السوق صراحة ودون مواربة أن منع المنتجات الأميركية من النفاذ إلى السوق اليابانية، بات امرا غير مقبول. علينا أن نقول لا للعناصر المفرطة فى انتقاداتها لنا فى واشنطن، وايضا لا للنماذج التقليدية فى طوكيو، التى تعتقد أن فى إمكان اليابان، أن تقوم بالتصدير إلى الأبد دون أن تستورد. فمن أجل صالح الغالبية العظمى من اليابانيين، يتعين على ساستنا أن يصدوا اصحاب المصالح الخاصة الضيقة.

لقد هاجم بعض اليابانيين المباحثات الثنائية حول إزالة العوائق التجارية التى عقدت فى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ معتبرين ذلك تدخلا أميركيا سافرا فى الشؤون الداخلية لليابان. لست أوافقهم هذا الرأى، فصراخهم المتعالى كلما دخلت الحكومة مفاوضات

"ضغط اجنبي.. ضغط أجنبي" ليس إلا مضيعة للوقت، فهناك مالا يحصى من قلاع الحماية التي يمكن أن تتصدع بدفعة خفيفة، ونظام التوزيع الياباني أحد هذه القلاع.

وقد أثار المسؤولون ورجال الأعمال الأميركيون مسألة نظام التوزيع في اليابان لسنوات عديدة. والحقيقة إن هيركل بوارو، بطل روايات اجاثا كريستي، سيصاب بالحيرة والارتباك حول كيفية وصول السلع إلى المستهلكين في اليابان.

إن إنشاء خطوط انسيابية مباشرة للتوزيع عوضا عن هذه القنوات المتشابكة الملتوية، سيعمل على توفير مالا يقل عن ٣٠٠ الف موظف. ولن يتحول هؤلاء إلى عاطلين لمدد طويلة، فنقص العمالة الحالي سيتيح ايجاد فرص عمل جديدة وبشكل سريع.. إن المستهلك أحق بالعطف من أي شخص آخر. فتكاليف هذا الجيش الجرار من الموزعين في مجالي توزيع الجملة والتجزئة، أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع الأسعار. وقد يزيد نظام توزيع مختلف في ثراء المؤسسات، ولكن اليابان ماتزال بعيدة عن مجتمع الوفرة. لقد بدا واضحا منذ مدة، أن التباين بين الناتج القومي الإجمالي ومستوى حياة الفرد، يجب أن يتقلص من خلال تخفيض الأسعار. ولكن لم يتخذ مع الأسف أي إجراء بهذا الصدد، لأن الإبقاء على المصالح الخاصة، مازال يمثل مصلحة الكثير من رجال السياسة.

إن تكلفة الحياة اليومية عالية للغاية. حيث إن ثمن قدح القهوة في المدن يبلغ ٥٠٠ ين أي مايعادله ٣,٥ دولار.. سعر جنوني. كما أن منتجات اليابان الرئيسية مثل آلات التصدير وأدوات الزينة والسلع الاليكترونية تزيد ٢٠٪ على مثيلاتها في نيويورك أو لوس انجيلوس. فلا عجب إذن مع هذه الأسعار الشاذة المنافية للعقل، أن يرتاب الناس في قيام الكارتلات العالمية بتحديد اسعار منتجاتهم في الخارج في الولايات المتحدة.

ويشهد هذا التناقض الرهيب في الأسعار على تعقيد وتكلفة نظام التوزيع في اليابان. إن المستهلكين من فئة الموظفين ذوي الاجور الثابتة، اناس منسيون، ضحايا الإهمال المجرم لعملية السياسة. فعلى الساسة المشاركة والمساعدة في خلق إجماع شعبي

فى مواجهة الأسعار الفلكية. فى عام ١٩٨٩ أصدرت هيئة التخطيط الاقتصادى تقريرا أكد زيادة أسعار السلع الاستهلاكية بحوالى ٤٠٪، عن مثيلاتها فى نيويورك. والغريب أن هذه السلع تخضع كلها لقوانين الحكومة وفرق الأسعار هذا يعنى فى ظل تساوى الأجور، أن اليابانى فى طوكيو يشترى أقل من الأميركى فى نيويورك بحوالى ٤٠٪، وبعبارة أخرى، إن الموظف فى مؤسسة اوتماشى الذى يكسب حوالى ٤٠٠ الف ين أى ما يعادل ٢,٧٥٨ دولار، يستطيع أن يعيش فى مستوى المقيم فى منهاتن الذى يكسب ٢٤٠ الف ين أى ١,٧١٤ دولار فى الشهر. ولذلك، فإن تخفيض الأسعار بنسبة ٤٠٪ يعادل ارتفاع الاجور حوالى ١٦٠الف ين، أى ما يقابل ١,١٤٢ دولار. فالحصول على سلع وخدمات بأسعار معقولة هو المدخل إلى مستوى المعيشة المرتفع.

ويبرر البيروقراطيون ورجال السياسة إهمالهم لجماعة المستهلكين بالقول إن "ارتفاع الأسعار ظاهرة يابانية خاصة"، ولا ينبغى لنا التخلص من سماتنا المزاجية غير الملموسة، التى تعزز اقتصاد اليابان، مثل اسلوب الإدارة اليابانى، والتزام الموظفين نحو شركاتهم، لمجرد تلبية الاساليب والقيم الأميركية. ورغم قولهم هذا، يبقى استمرار الخلل الوظيفى تحت شعار الحفاظ على الهوية الثقافية لليابان، أمرا جديرا بالازدراء. إن إلغاء سيطرة الحكومة نتيجة الحاح الولايات المتحدة، شريكنا التجارى، اتاح للمستهلكين فرصة الحصول على منتجات أقل تكلفة وأفضل نوعية. ولم يؤثر ذلك فى سلامة هويتنا الثقافية.

ويرمزالنزاع المتعلق بإدخال هواتف السيارات الأميركية إلى امتيازات البيروقراطية المنطوية على مفارقة عجيبة. فقد أصرت وزارة البريد والاتصالات على السيطرة على موجات الراديو وعلى تنظيم هواتف السيارات، من قبيل إعاقة الشركات الأميركية. والنتيجة أن هاتف سيارتى يابانى الصنع غير موثوق به، فغالبا ما يتوقف عن العمل عند إشارة المرور، كذلك يتوقف الهاتف على الفور إذا مرت السيارة أسفل الطرق العلوية التى تتقاطع فى طوكيو، ويمكن مراقبة أفضل انواع أجهزة الهواتف اليابانية

بسهولة. فعادة ما يتنصت رجال العصابات على سياسى ما أثناء محادثته مع عشيقته حتى يتأتى لهم ابتزازه فيما بعد بمبالغ طائلة. فالتنصت أمر متاح لدرجة أن لا أحد يجرؤ على مناقشة امور جادة وسرية عبر هاتف السيارة. ومن المفترض ان الهواتف الأميركية متقنة الصنع، وقد حاولت جاهدا الحصول على أحدها ولكن الروتين الحكومى احبط كل محاولاتى. فالمنطق البيروقراطى الملتوى، حرم المستهلك اليابانى من عدد لايستهان به من المنتجات الرخيصة.

ويقع إرهاق اخر عنيف على دافعى الضرائب نتيجة للمزايدات على المشروعات العامة التى تعم اليابان، المعروفة باسم (دانجو). والدولة متغاضية تماما عن ذلك، فالمزايدات العامة المعدة سلفا تزيد من ١٥ إلى ٢٠٪ على مثيلاتها فى القطاع الخاص. اسمحوا للناس ان يعلموا فى جيوب من تصب أموالهم!. وزارة التعمير تصر بدورها على استمرار هذا الاسلوب، رغم الانتقادات الخارجية لهذا النوع من المزايدات المريبة. وتبرر وزارة التعمير موقفها هذا أنه من أجل الحفاظ على النظام فى الصناعة". لكم اود سماع تفسير، أيا كانت قسوته، يوضح كيف يخدم هذا التواطؤ الصالح العام! وهكذا تساعد طبقة الموظفين على استمرار الاسعار الفلكية، بدلا من العمل على تخفيضها.

والغريب أن البيروقراطيين يسخرون من فارق الأسعار بين اليابان والعالم الخارجى بالقول "إن الوزراء لايقررون، وانما المستهلكون هم الذين يفعلون ذلك".

فها هو معلق تليفزيونى يتذرع قائلا "مادام هناك من يدفع الثمن، تصبح الاتهامات الموجهة إلى أصحاب المصانع والتجار غير ذات جدوى"وهكذا ينحاز البيروقراطيون بوضوح إلى جانب أصحاب المصانع والتجار، متجاهلين الرابطة المباشرة بين الأسعار ووضع الناس المالى. ولذلك لابد من ايقاف هذا العبء والغبن العظيم.

ويجب على الحكومة بالتالى العمل على تخفيف حدة الأسعار فيما يتعلق بالسلع الضرورية، إذا كان الهدف النهائى للثروة القومية هو تحقيق مستوى معيشة مرتفع، واشباع رغبات الأفراد. وتبدأ الخطوة الأولى بأن تخفف اللوائح، وبإخراج البيروقراطيين

من السوق. إن الاستجابة للعديد من المطالب الأميركية، المتعلقة بالغاء القيود التجارية، يجىء فى صالح المستهلك اليابانى. ومن الأهمية بمكان أن تركز الأحزاب السياسية فى اليابان مستقبلا على مصلحة المستهلكين، وليس المنتجين، وإلا عرضت نفسها لانتقادات الناخبين، بغض النظر عن برامجها. فإعادة ترتيب الاولويات سيكون له أثر فعال فى حل الكثير من المشاكل التجارية مع واشنطن.

تحدث الصحفى الأميركى جيمس فالو عن التوسع الشره لاقتصاد اليابان.

إننى اعتقد أن بإمكانى تفسير الأسباب وراء عجالة اليابانيين الاقتصادية. لننظر إلى ما حدث فى أعقاب التوسع فى فرض الحصص على اللحوم المستوردة. فقد قامت الشركات التجارية اليابانية فى استراليا بشراء مزارع الدواجن والمواشى لاحتكار السوق الجديدة. لماذا لم تقم هذه الشركات بشراء اللحوم من المنتجين الاستراليين؟ لماذا يستغلون كل فرصة لزيادة أرباحهم؟ الاجابة تكمن فى اعتقادى فى نوعية الحياة الرديئة التى يعيشها الموظف اليابانى. إن النهم والشره الجماعى الذى يراه الإنسان الغربى، هو فى الحقيقة شح جماعى، أى حب لجمع المال، لتعويض الفقر الروحى لدى الفرد اليابانى، فإدمان العمل مجرد علامة وليس سببا. رفع مستوى حياة الفرد سيقود فى النهاية إلى التحول نحو هدف أسمى، بدلا من محاولة إشباع الذات عبر نجاح المؤسسة وتحقيق عوائد أكبر. وهذا التحول سيجعل المجتمع اليابانى يدخل فى مرحلة النضج. لقد طور اليابانيون ثقافة روحية رفيعة، على سبيل المثال وليس الحصر، احتفال شرب الشاى، والفنون الحربية. ومع ذلك، فمايزالون محبطين من جراء الهوة التى تفصل حياتهم الأرضية المادية عن البعد المتيافيزيقى.. ولهذا يصب اليابانيون جام طاقاتهم فى إنجاز أهداف مشتركة.

كان التحديث واللحاق بالغرب الهدف القومى لليابان منذ القرن التاسع عشر. وتمكنا فى العقد الأخير من هذا القرن من تجاوز الولايات المتحدة فى مجالات معينة. الأمر الذى جعل اليابانيين مدركين لقيمة التزامهم الجماعى نحو العمل والتوسع الاقتصادى. نحن الآن فى منعطف تاريخى: ينبغى علينا الانتقال من إثراء أو إشباع المؤسسة إلى

إشباع الفرد. وهذا يجعلنا بحاجة إلى فكر جديد حول كافة الأمور بدءا من السياسة وانتهاء باسلوب الحياة.

أما الولايات المتحدة الأميركية فهى تتقدم اليابان فى نوعية الحياة، المتمثلة فى أوقات الفراغ.. مستوى المعيشة.. البيئة الثقافية.. المتاحف.. قاعات الموسيقى.. المسرح.. الجمعيات الخيرية، وهذا يعنى ضرورة إدخالنا لإصلاحات، تأخرت بعض الشىء، فى ممارسات العمل. ولكن علينا أولا القيام بالتغير السياسى. ومن المحتمل أن تسارع واشنطن، المستغرقة فى الأرقام التجارية والإحصاءات قائلة "نحن لانستطيع الانتظار مدة اطول من هذه". وعلى الرغم من ذلك، فإن اليابان قد بدأت تعى لتوها الماهية الصحيحة للمجتمع الناضج ،والجدل السياسى المطلوب لتحقيق ذلك.

واستنادا إلى هذا الفهم الجديد، فعلى اليابانيين، إعادة تقييم موقع الشركة فى حياتهم وفى المجتمع. ويتوجب علينا الإصلاح السريع لنظام الضرائب، لتشجيع مايطلق عليه الأميركيون المواطنة المشتركة، التى تعنى التزام الإدارة بتنحية شريحة الربح جانبا، وخدمة المجتمع من خلال النشاطات الخيرية والثقافية.

إن تحسين مستوى معيشة الفرد والمستهلك وثيق الصلة بالمفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة. ولذلك فعلى اليابانيين أن يرفضوا الطلب الخاص بالممارسات المنفردة لليابان، التى تطورت عبر قرون طويلة.. وأن يقولوا لا للبيروقراطية وللساسة التقليديين الذين يعبرون عن المصالح المضيفة الراسخة.

وكلمة (نعم) لواشنطن فى العديد من القضايا تعبر فى الحقيقة عن اسلوب يرنو إلى تحسين الروابط مع الولايات المتحدة الأميركية.

الفصل التاسع

اليابان وأميركا: لاعبا الخط الأمامى

فى الحقبة القادمة

وضع مؤتمر يالطا جورج بوش وميخائيل جورباتشوف نهاية للحرب الباردة ،وللصدام الهائل بين الشيوعية والديمقراطية. لقد جاء رد فعل جورج بوش على قرار المانيا الشرقية المبكر، بتحطيم حائط برلين مشوبا بالغموض . فبرغم امتداح بوش لهذه الخطوة ، إلا إن مشاعر مختلطة قد بدت على ملامحه. فمن المحتمل أن تثير المانيا الموحدة المتاعب فى وجه السياسة الأميركية.

فى الحقيقة، لقد أحبط الانهيار السريع للشيوعية الرئيس بوش، فالتجربة السياسية التى بدأها وأرسى دعائمها لينين منذ قرابة المائة عام، جاءت منافية للطبيعة الإنسانية مما اودى بها للفشل الذريع . ولكن قرنا من الزمن، يظل مجرد لحظة فى عمر الإنسانية، فهو ليس بالمدة الكافية، كى تأخذ ايديولوجية ما مجراها.

إن نظرة بوش المرتبكة حين أخذ حائط برلين فى الانهيار تشير إلى مدى الارتباك والاختلاط الذى يشعر به عامة الناس فى المرحلة الانتقالية من حقبة لأخرى.. ترى هل يرحب الأميركيون حقيقة بهذا الانتقال، أم يأسفون لحدوثه؟ فالمجهول أمر لا يلقى الترحيب، والناس عادة أعداء ما يجهلون. ورغم ذلك، فإن المجتمعات شأنها فى ذلك شأن افراد ، تتغير بمرور الوقت، وتيارات المد والجزر التاريخية الجياشة تداول الحضارات بين الناس. والأمم التى تفشل فى التكيف مع الواقع الجديد تفقد السيطرة على مصيرها الخاص.

وتؤثر الأحداث بدورها فى العلاقات بين الدول معرضة إياها للانحطاط والتغير، ولذلك لا توجد علاقة ثنائية خالدة ابد الدهر. وينم تجاهل هذا التطور عن صفاقة إن لم يكن جهلا وعجرفة، وبالتالى فإن العلاقات الثنائية اليابانية الأميركية عرضة هى

الأخرى للتغير فى المستقبل. فعلى الرغم من الصلة الوثيقة بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية، إلا إن هذه العلاقة لم تتسم بالفهم المتبادل. بما يؤهل الخلاف الحالى لزيادة الشعور بعدم الثقة لدى كلا الجانبين. ومن أجل تفادى هذا السيناريو السئ، علينا الحفاظ على الاتصال المنظم والعميق، وعلى استمرار بذل الجهود لسبر اغوار بعضنا البعض.

لم تسبر الولايات المتحدة بما فيه الكفاية غور اليابان، بل حتى لم تأخذها على محمل الجد، وذلك لأننا منذ عام ١٩٤٥ ونحن تحت عباءة العم سام، ورهن إشارته. وقد يشعر الأميركيون حاليا أن اليابان بدأت تخرج من القبضة الأميركية. ووفقا لمفهومى الشخصى، فإننى اعتقد أنه لا ينبغى أن تنفصل اليابان فى الحال عن النظام الأمنى الأميركى. بل لابد من حفظ العلاقة الخاصة، بين واشنطن وطوكيو لصالح اليابان ولمنطقة المحيط الهادىء بأسرها، فالانفصال قد يحطم الاقتصاديات النامية حاليا فى المنطقة. وعلى اليابان أن تلعب دورا واسعا فى عالم ما بعد الحرب الباردة. حيث يمكن أن يتيح الاستخدام الفعال،والمستقل لما فى ايدينا من القوة الاقتصادية، التكنولوجيا المهارات الإدارية والمصادر المالية،التقدم الثابت والمستمر لمنطقة المحيط الهادىء برمتها.

أخذت الأبعاد الاقتصادية للمرحلة المقبلة فى التكشف، فلم تعد الشيوعية كنظرية سياسية ذات سمة عملية أو ذات معنى، بل إن بقاءها قوية حتى وقتنا هذا يعد بمثابة سخرية من التاريخ. فالتشبث الطويل والافتتان بالايديولوجية، كان يشكل هوة ثقافية بين الإنسان وبين التكنولوجيا التى ابتدعها الإنسان . وبالنسبة لليابانيين، وهم اناس عمليون يجيدون العمل ويفضلونه عن الانقطاع للتأمل الميتافيزيقى، تحمل نهاية الاستغراق فى الايديولوجية خبرا طيبا لهم.

يوضح التاريخ أن التقنية تخلق الحضارة، وتحدد مجال ومستوى تطورها الاقتصادى والصناعى. والآن يريد الاتحاد السوفياتى واوربا الشرقية الحصول على تقنية من طراز رفيع وعلى مساعدات مالية لزيادة القدرة الإنتاجية . ترى من هى الدول التى يمكنها إمدادهم بالمال وبالتكنولوجيا ؟ اليابان فقط، ولكننا لا نستطيع

مواجهة هذا التحدى بمفردنا، لذلك ينبغى أن تصبح هذه المساعدة مشروعا تشاركنا فيه الولايات المتحدة الأميركية.

دور اليابان فى العالم :

تنقسم واشنطن فى رأيها عن اليابان إلى قسمين، الأول ما يعرف بنادى الكرز المتفتح، والثانى يختص بالمتحاملين على اليابان. تتبع وزارتا الدفاع والدولة القسم الأول، أما مركز قيادة القسم الثانى فيقع فى مبنى الكونجرس الأميركى. تدرك وزارتا الدفاع والخارجية تماما أن التقنية اليابانية المتقدمة، علاوة على الإنتاج الواسع النطاق، امران لا غنى عنهما للاستراتيجية الأميركية العالمية، بل تعتبران أن تعريض الكونجرس باليابان عمل يفتقر إلى الحكمة، ورغم اختلاف الجانبين، إلا أنهما يتفقان على امر واحد : ألا تزداد اليابان قوة عما هى عليه الآن.

رونالد مورس، المتخصص فى الشئون اليابانية فى مكتبة الكونجرس والان تونيلسون، المحرر السابق فى مجلة السياسة الدولية، كتبا معا، فى النيويورك تايمز، مقالة صريحة على نحو غير معتاد تحت عنوان «اتركوا اليابان كى تصبح اليابان» فى ٤ أكتوبر ١٩٨٧. فقد ذكرا فى المقال أن من الواضح، أن اليابان تسعى إلى الوقوف على قدميها استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا، وأن استمرار تعامل أميركا مع اليابان على أنها دولة تابعة خاضعة، يسرع بالاخيرة إلى الانفصال الحتمى بل يجعل هذا الانفصال بصورة أكثر بذاءة وتعقيداً. واستنتج الكاتبان « أن الفائدة ستعود على البلدين لو أن اليابان تولت القيام بدور بناء فى الشئون الإقليمية والدولية».

.. .. الرسالة واضحة: يجب علينا أخذ المبادرة فى التفكير ثم التصرف والتوقف عن أداء دور المرؤوس الذى يحيل كل القرارات المهمة إلى رئيسه فى العمل.

واستبيح القارئ العذر فى تكرار ما سبق وقدمته. ان الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه تكمن فى التخلص من توجهنا الخانع نحو الولايات المتحدة، لا يجب أن نستمر عبيدا رهنا لإشارة من واشنطن. ولعل رواية «الملك وأنا» تفيدنا بهذا الصدد، فهى تقدم لليابان حركة البداية العظيمة. فعندما كان الملك يحتضر.. دعا ولى العهد الشاب إلى

عهد جديد لسيام قائلا: لن تنحنى الرعية بعد الآن كالضفادع المبتلة .. بل لتقف منتصبة الهامة.. الاكتاف للخلف والرؤوس عالية لينظروا إلى عينى الملك كشعب يتيه زهوا بما عنىٰ أن يفعل».

.. إذا حدث وواجه اليابانيون العم سام، ماذا سنفعل باستقلالنا ؟ وما هى القيم والمثل التى سنقدمها إلى الساحة الدولية ؟.

حين توفى الامبراطور هيرو هيتو في يناير ١٩٨٩ وترلى ابنه اكيهيتو العرش.دعا إلى عهد جديد لانجاز السلام، مما يرمز إلى دور اليابان فى مسار الحضارة القادم. والمقطعين اللذين تتكون منهما كلمة انجاز السلام فى اللغة اليابانية (هى يس) تتخذ اسلوب الكناية: «سكينة الداخل تشيع السلام فى الخارج» . بما يشير إلى أن استقرار وتقدم اليابان سيتسرب، على نحو تدريجى، إلى الناس فى الخارج. وستكون هذه هى المرة الأولى التى تلعب فيها اليابان دورا بارزا على المسرح الدولى، وهى مهمة، فى رأيى «نتساوى فيها جميعا وعلينا أن نقبلها ولهذا فإن التعاون مع دول عديدة أخرى. وعلى رأسها الولايات المتحدة، يعد امرا جوهريا».

يقول بعض العلماء إن العلاقات بين الدول لا تتغير بين يوم وليلة فى أوقات السلم. ورغم ذلك فمراحل الفوران التاريخية الكبرى، مثل مرحلتنا الراهنة، تبرز أحداث متخمة بالبذور لتغير مفاهيمنا عن العالم. ويزود التاريخ المراقب المتأنى بمبادئ فعالة لكيفية مسار الأمم فى الفهم والعمل. فأصداء الماضى تدوى لفترة ما .. ولكنه يظل ماضيا بعد كل شئ.لذلك تتركز مهمتنا فى تحديد ومعرفة المستقبل المراوغ،فى البحث عن أصوات الغد الواهية والمثقلة بمختلف الاحتمالات. فنحن ننظر إلى الوراء فقط كى نرى المستقبل بصورة أفضل.

ومع إقتراب نهاية القرن العشرين الملئ بالعواصف، أود أن أضيف كلمة حول الحقبة العصرية: يستحق القوقازيون الكثير من الثناء لخلق الحضارة الحديثة، ولكنهم لم يكونوا عناصر التغيير الوحيدة. إن المؤرخ البريطانى ارنولد توينبى وصف بشجاعة تحديث اليابان السريع بالمعجزة. فقد اذهله إنتقال اليابان السريع من مجتمع اقطاعى

زراعى إلى قوة صناعية عسكرية، الأمر الذى دفع توينبى إلى الاستنتاج بأن اليابان لم تفعل سوى أنها قلدت الغرب.

ومن المؤسف أن بعض اليابانيين يتفقون مع العالم البريطانى، بل تغمرهم السعادة لهذا القول معتبرينه مديحا رفيعا، لا يفهم هؤلاء التعساء التاريخ. فما يبدو للمراقب السطحى على انه مجرد تقليد فورى للاساليب الغربية، هو فى حقيقة الأمر، ثمرة مالا يحصى من التقدم والازدهار الثقافى عبر قرون طويلة.

عملية التحديث التى بدأت فى اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر. جاءت نتيجة للمستوى الثقافى الرفيع الذى أثمرته فترة التوكيجاوا (١٦٠٣ - ١٨٦٧)، والتى تطورت بدورها من ثقافة ازيش مرموياما فى أواخر القرن السادس عشر، الذى حاز إعجاب القساوسة وتجار اسبانيا والبرتغال. وهكذا نجد يوشيماسا اشيكاجا (١٤٣٦ - ١٩٩٠) الفيلسوف الذى يشيد بالقرن الخامس عشر والألف عام التى سبقته.

فكم هو مناف للعقل ذلك التأكيد بطريقة ما أو بأخرى، أن اليابان الحديثة تفتحت واينعت بفضل البذور الغربية .. الصين تضرب بجذورها فى القدم ولكنها تفتقر إلى التماسك والثقافة الممتدة بسبب ثورات الأسر الحاكمة ولوقوعها تحت براثن الحكم الاجنبى. وعلى العكس تماما مكنت عبقرية الثقافة المتفوقة اليابان من النجاح فى عملية التحديث. لم يذكر المؤرخ البريطانى، سواء على نحو متعمد أو نتيجة الجهل وعدم الإدراك، شيئا عن هذا التراث التاريخى لليابان.

ومهما كان سبب ذلك،فعلى اليابانى اليوم أن يدرك انه على متن موجة تاريخية عارمة،وأن اليابان مع الولايات المتحدة ستشكلان العصر القادم. وإننى اختلف مع الرأى السائد بأن العالم فى القرن الحادى والعشرين سيكون خماسى الاقطاب، الولايات المتحدة، اليابان، اوروبا، الاتحاد السوفياتى والصين. فمن المحتمل أن تجمع الولايات المتحدة شتات أمرها، وتستمر فى الصدارة.. أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتى سيشكلان فى النهاية جزءا من الشبكة العالمية للتكنولوجيا اليابانية.

تريد الولايات المتحدة تقديم مساعدات ضخمة إلى أوروبا الشرقية،بما يشبه مشروع

مارشال الذى أدى إلى قيام أوروبا الغربية من عثرتها بعد الحرب العالمية الثانية. فالكثير من الأميركيين يرجعون تراثهم إلى الحرب العالمية الأولى، وإلى الهيمنة المشتركة مع موسكو ، ومن بين هؤلاء تنبثق الدعوة إلى عودة التجانس مع بلاد الستار الحديدى سابقا.

ولكن الولايات المتحدة الأميركية غارقة إلى اذنيها فى الديون، مما يجعلها تفتقر إلى القدرات المالية التى تمكنها من القيام بدور المعطى الرئيسى للمساعدات. بل لعلها ستكون غير قادرة على إنعاش اقتصادها، واتخاذ مبادرة ضخمة كهذه حتى بدايات القرن الحادى والعشرين. فأولا يتعين عليها تبنى برنامج فيدرالى ضخم، لتحسين نظام التعليم، ولإعادة تدريب القوى العاملة . ولن يثمر الاستثمار فى مجال تطوير المصادر البشرية قبل خمسة عشر عاما على الأقل.

وقد أظهرت اليابان من ناحيتها قدرة تقنية هائلة، خاصة فى مجال التجارة والإنتاج الواسع للسلع ذات النوعية الخاصة. وتحتل الولايات المتحدة المقدمة فى الكثير من مجالات البحث الرئيسية. ولكن هذا الإنجاز الرائع فى المعامل ودور البحث يظل بلا قيمة، حتى يحوله المهندسون وعمال الخراطة إلى منتجات وسلع. وأثناء انهماك الولايات المتحدة فى تضييق الفجوة بين البرج العاجى، أى المعامل، وخطوط التجميع والإنتاج، تتقدم الخبرة اليابانية لتسهم فى اقتصاد العالم.

إليكم هذا السيناريو المحتمل لأوروبا الشرقية: ستعمل الأموال والتكنولوجيا اليابانية على إنعاش المنطقة. ثم تنقل الدول التابعة سابقا، على نحو تدريجى،الخبرة إلى الاتحاد السوفياتى، ليلحق بدوره بمنزلتنا التقنية. فالرحلة من طوكيو إلى موسكو عبر وارسو وبراج ليست بالرحلة الطويلة.

من المحتمل أن تبقى العلاقات السوفياتية الصينية أقل أخوة ومودة، عما هى عليه الآن. فموسكو لا تستطيع تسريع قواتها المسلحة الضخمة فى الحال.. حيث لا توجد مجالات لخلق فرص عمل فى القطاع المدنى، كما لا يمكنها إرسال الجيش الأحمر إلى الريف ليعمل فى الحقول. ولذلك يصبح الكرملين فى أمس الحاجة إلى عدو محتمل

فى مكان ما،والصين هى انسب من يشغل هذا الدور. وربما تنتشر قوات الجيش الاحمر على طول الحدود الصينية السوفياتية لتقفز من جديد إلى بؤرة الضوء. وقد تؤثر العلاقات الهشة المعقدة بين موسكو وبكين بشكل سلبى على علاقات اليابان مع الصين. وإذا كان على اليابان الاختيار بين العملاقين،فمن المحتمل أن تميل اليابان نحو الاتحاد السوفياتى،الذى سيكون قد أزاح عن كاهله الايديولوجية الماركسية اللينينية الصارمة. ولسنوات عديدة مضت، عبر بعض رجال الاعمال اليابانيين عن اهتمامهم فى المصادر الطبيعية للاتحاد السوفياتى،والطاقة الكامنة فى سيبريا.وهذا ليس تقليلا من شأن البليون صينى، ولكن وفقا لهذه الحقائق، فإنى أتوقع أن تتجه اليابان نحو الاتحاد السوفياتى.فى العقود القادمة ستكون أوروبا منهمكة بالمانيا الموحدة وسيكون الاتحاد السوفياتى والصين أقل حيوية عنهما الآن، على حين تزداد فاعلية منطقة الباسفيك وجنوب شرق آسيا. ولهذا فعلى الفريق اليابانى الأمريكى أن يكون له نفوذ بناء فى هذه الترتيب الجديد.

وزارة السجود:

تقع مسئولية التوتر الحالى الذى يشوب العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة على كلا الجانبين. وإمعانا فى توضيح النقطة التى أثرناها مسبقا، فإن وزارة الخارجية هى الوغد الرئيسى فى طوكيو. فلن يتأتى لليابان أداء دور مناسب فى العالم بواسطة دبلوماسيين، لا يحسنون سوى قول نعم لواشنطن وبكين وعواصم العالم الأخرى.. «نعم، حسنا،لك ما تريد". وقد تعرضت إلى ستة مواقف بحكم موقفى كوزير للنقل، حيث بدا وزير الخارجية خانعا ذليلا للحكومات الاخرى بصورة غير معقولة.

أول هذه المواقف يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية، فقد نجحت اليابان فى تطوير علاقات خاصة مع طهران، بفضل جهود وزير الخارجية السابق شنتارو آبى، الذى هو أيضا مسئول قيادى فى الحزب الديمقراطى الليبرالى. أثناء نشوب معارك الدبابات بين البلدين، صبت الولايات المتحدة جام غضبها على اليابان، نتيجة الإحباط الذى أصابها من مجريات الأحداث. فقد أعلنت إدارة ريجان، أنها سترسل حماية إضافية لحماية

ناقلات النفط اليابانية، بشرط أن تؤيد اليابان السياسة الأميركية المعادية لإيران.

كان هذا تدخلا وقحا فى الشؤون اليابانية، فإيران لم تهاجم سفننا تحمل العلم اليابانى على الإطلاق، فقد أعدت خطة لتجميع السفن اليابانية على شكل قافلة عند مدخل الخليج الفارسى. ويقوم مكتب ارتباط أنشىء فى ابو ظبى بتبليغ إيران فى كل مرة، تكون فيها القافلة النفطية على وشك المرور فى مضيق هرمز، حتى يؤمنوا لها الدخول. أما القتلى والجرحى من البحارة اليابانيين الذين سقطوا أثناء النزاع فقد كانوا يعملون على متن سفن اجنبية غير يابانية.

اعترضت واشنطن على هذه الترتيبات الخاصة وأصدرت أوامرها لليابان بالتوقف. وكان مطلبها هذا غير منطقى: إن توقف العمل بهذه الترتيبات يعنى تعريض حياة اليابانيين وناقلات النفط للخطر. وبدلا من رفض هذا الاقتراح الضار بمصالح اليابان الوطنية، قام المسئولون فى وزارة الخارجية والجبن يعتريهم بسؤال وزارة النقل بهذا الخصوص. ورفضنا من فورنا تغيير جدول الناقلة. ولم يكن لمعارضتنا الشديدة صدى لدى وزارة الخارجية رغم أن إطلاعنا على الأمر، كان لمجرد التشاور، أى مجرد تحصيل حاصل.

والموقف الثانى مع وزارة الخارجية لليابان يتعلق بالمدمرة الأميركية تورز التى قامت بإجراء مناورات عند مدخل خليج طوكيو، مصوبة طلقاتها على سفينة حراسة يابانية. وقد شرحت سلفا محاولات وزارة خارجيتنا للتستر على الحادث. وفى أعقاب الحادث جاء ريتشارد ل. ارميتاج، نائب وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولى، لتقديم الاعتذار لليابان، كما أرسلت واشنطن أيضا مسؤولا كبيرا لتحسين العلاقات. وبعد تقديم أسف الولايات المتحدة للحادث إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية، طلب المبعوثان زيارتى لكون سفينة الحراسة تتبع وزارة النقل. فما كان من وزارة الخارجية إلا أن أبلغتهما أن الزيارة ليست بالضرورية، وذلك كوسيلة للتخلص منى ولما قد أسببه من إحراج.

والتجربة الثالثة مع وزارة الخارجية الوضيعة تتعلق بالصين. ففى فبراير ١٩٨٧، تعرضت مجموعة من طلاب المدارس الثانوية من مقاطعة كوشى لحادث قطار بالقرب

من شنغهای حيث قتل ما يزيد على ستين شابا. وشكل هذا الحادث جوهر المفاوضات التى اعقبته والمتعلقة بالتعويضات ووسائل الوقاية.

طلب الآباء اليابانيون حوالى ٢١٠,١٠٠ دولار تعويضا عن كل شاب، على حين عرضت الصين ٢,١٠٠ دولار. وقد تلقت عائلة أحد الضحايا ٤٨٣ دولارا على سبيل التعويض. وحين وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود رشح أكيرا أوكاميرا، وهو محام صديق، لتمثيل عائلات الضحايا. وكان مقررا فى ذلك الوقت قيام تاكشيتا، رئيس الوزراء، بزيارة إلى بكين. وبناء على توصية المحام طلبت من رئيس الوزراء إثارة مسألة التعويضات مع الصين. وعلمت فيما بعد، أن رئيس الوزراء الصينى، لى بينج رد على رئيس وزرائنا بالقول.. إننى معنى بالمفاوضات، واليابان دولة أكثر ثراء من الصين مما يجعل المبالغ المطلوبة تفوق قدرتنا كثيرا.. ثم طلب من تاكشيتا اقناع آباء التلاميذ بخفض التعويضات.

وفى المؤتمر الصحفى الذى أعقب اجتماع الرئيسين، سأل أحد الصحفيين ما إذا كان تاكشيتا قد ناقش مسألة التعويضات، وماذا كان رد فعل رئيس الوزراء الصينى، ولسبب ما، أجاب المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية اليابانية «لقد وعد رئيس الوزراء الصينى بعمل ما يستطيع من أجل مصلحة الصداقة الصينية اليابانية». وقد كان الرد كذبة مكشوفة مغايرة تماما لما قاله لى بينج. وأغلب الظن، أن المتحدث الرسمى قام بتملق الصينيين عبر تلفيق جيد لهذا التصريح. وأوردت الصحف اليابانية هذه المعلومات المغلوطة، وما أن قرأها المحامى حتى طار إلى بكين لبدء المفاوضات والوصول إلى ترضية مناسبة، وفقا للأقوال المنسوبة لرئيس وزراء الصين. وسرعان ما قام الصينيون بإخباره بعدم صحة الرواية، ورفضوا ذرائعه. واختلط الأمر فى ذهن أوكاميرا فذهب إلى أحد المسؤولين فى وزارة الخارجية الصينية ليعرف ما الذى قاله رئيس الوزراء الصينى بالضبط.

ورد المسئول الصينى بغطرسة نحن غير مجبرين، بأى شكل، بتقديم تفاصيل مقابلة كهذه إلى «مواطن مثلك» ورفض مناقشة الأمر مع المحامى. التفسير الوحيد لهذا

الاسلوب الملتوى، أن الدبلوماسيين اليابانيين يتعاملون مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى بلدهم. فحرصهم على رد فعل الحكومات الاخرى يفوق حرصهم على اليابان. صحيح إن العناصر الشابة فى وزارة الخارجية أكثر انتقادا لهذا الاتجاه، ولكن تأثيرهم على السياسة ليس واضحا بعد.

تلك التبعية الراسخة ترجع إلى الاحتلال الأميركى لليابان فى اعقاب الحرب العالمية الثانية، وهى تضعف موقفنا التفاوضى وتفسد سياستنا الخارجية. فأى دولة يتعين عليها تحديد أهدافها بوضوح، ووزارة الخارجية تعبر عن اليابان على استحياء وبضعف شديد، الأمر الذى يجعل المسئولين عن العلاقات مع واشنطن وبكين والعواصم الاخرى، يستغلون ذلك الموقف الهش لوزارة الخارجية.

تبادل المعلومات أيضا فى وزارة الخارجية أمر عسير، فاليد اليمنى لا تعرف ماذا تفعل اليد اليسرى. ومؤشرات التعاون الرأسى والأفقى تبدو ضعيفة. وعادة ما تتجاهل البيروقراطية الوزير، السياسى المعين، وتعمل على إبعاده عن عملية صنع القرار السياسى. وقد يزهو كل واحد من هؤلاء الموظفين بتمثيل اليابان، ولكن آن لهم أن يعرفوا أن عهد القفازات البيضاء والمعاطف المشقوقة الذيل قد انتهى، فالجوهر اليوم يتقدم كثيرا عن مجرد المظهر. ذلك العجز المرضى، حتى فى مجرد نقل مواقف البلاد الصحيحة، يضر بالمصالح اليابانية. وتقع المسئولية فى التحليل النهائى على عاتق السياسيين الذى يسمحون لهؤلاء الموظفين بتجاوز حدودهم.

بكلمة موجزة، إذا لم تنجح اليابان فى توصيل آرائها ومواقفها بفاعلية،ستفترض الدول الاخرى أن الضغط يؤدى إلى إذعان طوكيو. وهذا التصور يعرض علاقتنا الدولية للخطر. واخشى إذا استمرأنا دبلوماسية السجود هذه، أن تشتد يوما حاجتنا لكلمة لا فنكتشف إنها جاءت متأخرة كثيراً عن موعدها.

المشاركة من أجل العالم:

من الواضح أن سياسة اليابان الخارجية غير ملائمة لعالم يتسم بالتدفق. لعلى - أدفع القارىء إلى الملل بتكرار هذا التحذير للشعب اليابانى، الذى يبدو راضيا عن

نفسه، قانعا بعد أكثر من أربعة عقود من السلام والازدهار. والآن ربما يتعين عليه اتخاذ خيارات قاسية فى وقت قصير. ورؤية مدى انهماك اليابانيين بمصالحهم المتشعبة، الإقليمية والصناعية، واقتتالهم الراهن بالأظفار والأسنان لحماية الوضع الراهن، يجعلنى أشعر بالقلق حول مدى استعداد الأمة للقيام بدور جديد فى مرحلة مابعد الوفاق.

ويقفز إلى الذهن تعليق المفكر الفرنسى «ريموند أرون»، عن الحرب الباردة فى أن السلام لا يمكن الحصول عليه ولكن الحرب أمر مستبعد. ومع ذوبان الجليد فى مؤتمر مالطة، يمكننا إعادة صياغة الجملة بما يتفق مع العصر، والقول، بأن السلام قد تحقق ولكن الحرب أصبحت محتملة. فالنزاع المتصاعد بين الغرب والشرق، كان من الممكن أن يقود إلى مواجهة نووية شاملة، الأمر الذى أدى إلى تحاشى حسم هذا النزاع. وتبقى المصادمات الإقليمية المحدودة - رغم ذلك - مصدرا كبيرا للخطر. وبعبارة أخرى، إن العالم اليوم أكثر تعقيدا. وكما قال العالم السياسى، يونوسيكى ناجاى، «ستصبح الدبلوماسية أداة مهمة لليابان من الآن فصاعدا». أيضا مع الانتقال من المواجهة العسكرية إلى التنافس الاقتصادى، تصبح اليابان فى حاجة ماسة إلى استراتيجية وطنية من أجل العلاقات التجارية العالمية.

النزاع بين الدول سيتخذ، وعلى نحو متزايد، طبيعة اقتصادية. ومع إنتهاء الحرب الباردة، سيصبح الخلاف المتعلق بالشؤون التجارية والاستثمار أكثر حدة، وبالتالى ستزداد حملات التعريض الأمريكية باليابان خبثا وضراوة فى السنوات القادمة. على الرغم من أن العلاقات الثنائية، فى اعتقادى، ستظل عاملا مهيمنا فى القرن القادم، قبل ان تصل الى مستوى مترد. وسياسة الولايات المتحدة، فى العقد القادم، تجاه اليابان ستقارب موقفها من الاتحاد السوفياتى فى ذروة الحرب الباردة.

وعادة ماتجئ الخطوة الأولى، بأن تتذرع الولايات المتحدة باختلاف اليابان وبأنها أصبحت تشكل تهديدا خطيرا. ثم يتلو تلك الخطوة تشكيل نظام أمن جماعى لإعاقة التوسع الاقتصادى لليابان. وبعد ذلك تتوالى إجراءات الحماية، والحظر على المنتجات

اليابانية الواحدة تلو الاخرى. وقد تم بالفعل تشكيل الحلف لمواجهة اليابان. وأخيرا، سيُطارد كل ما هو ياباني مطاردة المشعوذات، ولذلك فمن الضرورى أن نكون مستعدين لمواجهة الأيام العاصفة القادمة.

أما إذا حاولنا الانحناء فى مواجهة الريح، كالعادة عن طريق تقديم التنازلات ويقبول خليط من الحلول الوسط، قد تتوقف الريح لفترة وجيزة لتعاود الهبوب بقوة أشد. ولذلك لا ينبغى علينا الانكفاء أمام الضغوط.... ويظل التشبث الشجاع بموقفنا، هو الطريق الوحيد لمواجهة المطالب الأجنبية. كفانا مسايرة وانحناء للتيار. لابد من الثبات على كلمة لا، فى حالة وجود مايبرر قولها. وعلينا مواجهة كافة ردود الفعل، مهما بلغت من غضب وعنف. فالثبات يجبر كلا الطرفين على ايجاد مساحات للاتفاق. ذلك هو الطريق الأفضل لحل النزاعات، وليس التنازل من جانب واحد، الذى يجعل الطرف الأخر غير مدرك لحقيقة شعورنا. فافتقارنا إلى الحزم قد وسمنا بأحط الصفات مثل «ناس بدون دم».

اسلوبنا الدبلوماسى المتمثل فى نعم. نعم، يحد من حرية العمل، ويجعل الأمور مختلطة لدى العامة. السفير السابق لليابان لدى الأمم المتحدة، كويشيروا اساكاى، كتب فى مجلة هيتومسيباش الجامعية، يشجب السياسة الخارجية لليابان التى تتسم بتقديم التنازلات، منتقدا شعور اللامبالاة الذى يكتنفها تجاه الولايات المتحدة وضرب المثل التالى: نفرض ان وزير خارجية الاتحاد السوفياتى تقدم قائلا «فى حالة إعادتنا الجزر الأربع الشمالية لليابان، هل تقومون بالغاء معاهدة الأمن مع اميركا.. فالاتحاد السوفياتى لم يعد مصدر تهديد لليابان». سيرحب قسم معين من الشعب بالاقتراح السوفياتى، ترى بماذا سيجيب الساسة اليابانيون على اقتراح موسكو؟ وكيف يفاتحون واشنطن فى الأمر؟. الخطوة غير المحسوبة قد تفجر اضطرابات سياسية فى اليابان وفقا للسفير السابق، الذى مضى يتساءل عما إذا كان لدى الحكومة روح المبادرة لاتخاذ الخطوة الاولى.

ثم إن عقد صفقة اشباه موصلات مع الاتحاد السوفياتى، أمر لا يمكن إغفاله. فكما

سبق وأشرت، هذه الرقائق الدقيقة تحدد مدى دقة تصويب أنظمة التسليح، وبالتالى فهى مفتاح القوة العسكرية. ويعتمد خبراء الاستراتيجية، فى الولايات المتحدة، على قدرة اليابان فى انتاج الرقائق على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن بعض رجال الاعمال اليابانيين يعتقدون أنه فى حالة إعادة موسكو للمناطق الشمالية، يتوجب على اليابان إنهاء التحالف الأمنى مع الأميركيين والتحول نحو الحياد. وهم يأملون أن تحصل اليابان فى المقابل على حق الامتياز فى تطوير سيبريا.

ومن المتصور أن يفضل الاتحاد السوفياتى عقد صلات مع اليابان فى المجالات التى تفوق طاقة الولايات المتحدة. فلدى اليابان تقنية (ماجليف) لإنشاء شبكة خطوط للقطارات الفائقة السرعة فى سيبريا، التى لا تمتلكها الولايات المتحدة، وتتصدر اليابان العالم أيضا فى كثير من المجالات التقنية المتقدمة الأخرى. ولذلك يتعين علينا اطلاع الاميركيين على هذا الخيار الذى يقع فى مقدور طوكيو وموسكو.... أقول هذا رغم علمى أن مجرد إبلاغه إلى واشنطن فى الوقت الحالى، أمر لا يخطر ببال المؤسسة اليابانية.

ولكن على السياسيين والبيروقراطيين، إدراك أن الوقت قد يصبح متأخرا حين تنهمك اليابان فى شؤونها الخاصة. ففى الخمسة والأربعين عاما الماضية لم يكن لدينا رأى فى تطورات العالم. فقد أملت العوامل الجغرافية السياسية بدورها موقفا انفعاليا. فالقيام بدور قيادى مايزال خارج سماتنا الشخصية. وبرغم ذلك، فخشية الظهور على المسرح ستبقينا فى الزوايا إلى الأبد. أما إذا عرفنا ادوارنا جيدا وأديناها بثقة، فإنى على ثقة بأن أداءنا سيلقى ترحيبا مثيرا. وعلى كل حال، فنحن لسنا مغمورين وقيد البحث، فتاريخنا الطويل وثقافتنا الثرية تؤهلنا لأضواء الشهرة وبريقها.

والحقيقة إن التعريض باليابان رد فعل لتحركنا نحو وسط المسرح، ومحاولة لإعاقة بزوغ «قرن الباسفيك» الذى أوشك على الظهور. الجاهل والمتعجرف هو من يدعى أننا لسنا كفئا للقيادة. وأنه لأمر مؤسف ذلك الهجوم الذى تشنه علينا الولايات المتحدة، شريكتنا التى لا غنى عنها.

حقا، إن اليابان بعد الحرب لم تقم بمناورات سياسية رئيسية. ولكن الزعم أن اليابان عاجزة عن تحقيق الأهداف الرفيعة وتستغرقها مصالحها الذاتية، هو قول ينطوى على الاحتقار الكامل لليابان. فبرنامج خلاق للمعونة يشتمل على التقنية العالية والخبرة الإدارية، يمكن له أن يكون جوهر الرؤية اليابانية.

وتعبر هيمنة واشنطن الحالية على صندوق المعونة الرسمية بجلاء عن عدم الاكتراث باستقلال اليابان. وإننى اتساءل هل يدرك الشعب الأميركى ويوافق على هذا الوضع الذى يدفع إلى الجنون؟. أية دولة ترغب فى الحصول على مساعدات يابانية عليها أن تتقدم بطلبها الى الولايات المتحدة أولا، ثم نتولى نحن توزيع الأموال وفقا لتوجيهات واشنطن، بما فى ذلك دعم المشروعات غير المجدية. ووفقا لرونالدموروس، لقد استنبط هذا الترتيب الغريب نتيجة عدم إبلاغ القادة اليابانيين طالبى المساعدات، أن القرار بيد طوكيو. وفى الواقع، إن رؤساء وزاراتنا لم يستطيعوا قول هذا خشية إغضاب الولايات المتحدة. وهذا التدخل فى شؤوننا الداخلية ليس حالة فريدة، فكلما دخلت اليابان مناقصة لشراء قمر استطلاع، تدخلت واشنطن لتحبط الصفقة.

هنرى كيسنجر، المقاول حاليا للشؤون الخارجية، قام مؤخرا وبشكل غوغائى بإبراز شبح الغزو اليابانى. ولتبرير استمرار الوجود العسكرى الأميركى فى آسيا رغم المعارضة المحلية، أدعى وآخرون معه، أن اليابان ستملأ الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة. هذا الإدعاء بالنسبة لليابان مجرد هذر من الدرجة الأولى، ولكن على ضوء أحداث الماضى، قد لايخلو من مصداقية معينة فى جنوب شرق آسيا. ولكن ترى هل انحدرت الولايات المتحدة إلى حد إنها لا تستطيع الاحتفاظ بنفوذها فى المنطقة سوى بتصوير اليابان وتقديمها كبعبع للأطفال؟.

لقد احبطت الولايات المتحدة، من الناحية العملية، كل توجه مستقل للسياسة الخارجية حاولت اليابان اتخاذه. انقضى الاحتلال منذ مدة طويلة، وجاء أوان التكافؤ، وعلى واشنطن أن تعيد تقييم موقفها الأبوى تجاه اليابان، وموضعها فى العالم وبعد ذلك تبنى نظرة جديدة.

الربوت واحتفال شرب الشاى:

منذ فترة مّا اقترحت أن تشكل اليابان والولايات المتحدة ثنائيا متفوقا يشبه مجموعة الدول الصناعية السبع. على أساس أن القوتين الاقتصاديتين يتعين عليهما التنسيق والتعاون فى مجالات عديدة، بداية من التجارة وانتهاء بحماية البيئة. ودون شك، فالولايات المتحدة هى البلد الرائد فى التكنولوجيا المتقدمة. ولكن كما يقول بيتر دراكر على التكنولوجيا أن تنضم إلى الإدارة. ومع التسليم بصدارة الولايات المتحدة فى الابحاث الأساسية، فإن اليابان ربطت، بمهارة فائقة التكنولوجيا والإدارة معا، لتسويق المنتجات على نطاق واسع. ويمكن لليابان مد هذا الثنائى بأجهزة رفيعة وبمصادر أخرى تفتقر إليها الولايات المتحدة حاليا. ويعترف من التقيت بهم من أعضاء الكونجرس أن القطاع الصناعى الأميركى يفتقد هذا البعد الحيوى. وقد اتفقنا على أن البلدين يكمل أحدهما الاخر. وتركزت محادثاتى فى واشنطن، على إمكانية ايجاد مجالات عديدة للاتفاق. رغم أن الجانبين قد بدآ فى التناطح، فإن تحديد هذه المجالات هو الوسيلة نحو بناء أرضية مشتركة.

واليابان لديها الكثير من الخبرات لتقدمها إلى الولايات المتحدة، ونخص بالذكر ثقافة الشركات حيث تتميز الشركات اليابانية بالعلاقات الدافئة، التى تجمع بين موظفيها. فهناك رابطة عاطفية تجاه الشركة، ساحة العمل، الزملاء بل الآلات ايضا. ومثال على هذه الحالة المتطرفة، نجد العمال يلصقون صور مطربيهم المفضلين مثل مومو ياماجيشى، وجينكوساكيورادا على الربوت، الإنسان الآلى، بل يطلقون عليه اسماء تحبب مثل مومو اوجينكو. قد يبدو هذا سخفاً وهذرا، ولكنه يرفع الإنتاج. إن التفكير فى قطعة باردة من المعدن وفق التعابير الإنسانية، يولد نوعا من التعاطف والعلاقة الشخصية، فالعمال ينظرون إلى أجهزة الربوت كزملاء ولذلك يسارعون باكتشاف الأعطال وإصلاحها. مما يجعلهم لا يشعرون بالوقت فى خطوط التجميع.

يعتقد الكثير من اليابانيين أنه لا يمكن نقل تلك البيئة العاطفية إلى الخارج، وفى رأيى أن ذلك اعتقاد خاطئ. فالواقع أن ذلك امر بسيط نسبيا، خاصة بالمقارنة مع

ثقافاتنا الرفيعة الاخرى، مثل احتفالات الشاى، وترتيب الزهور. حقا ليس من السهل اكتساب الذوق الرفيع، وان تقديم خبرتنا فى المجال الصناعى أكثر فائدة وفاعلية. ولكن فهم المحتوى العاطفى لنموذج المصنع اليابانى، يعطى خلفية للجماليات الرفيعة، مثل اسلوب تناول الشاى والايكيبان. إن تقدير الثقافة اليابانية سيقود إلى احترام اليابان كبلد، وعلى الرغم من سمعتى كمثير للشغب فإننى أتطلع دائما إلى طرق جذابة وبناءة لتقديم اليابان إلى الدول الاخرى.

الإذعان بقبول كل مطلب دون توضيح موقفنا لن يقودنا إلى شئ، وكثير من اليابانيين يستاءون من الضغط الأميركى ولكنهم قصروا تعليقاتهم على التذمر الخفى. وقد تقودنى صراحتى للمساءلة القانونية فى طوكيو، حيث النقاش من أجل النقاش أمر ليس محل ترحيب، فالناس هنا سرعان ما يتأذون ثم يقطعون علاقاتهم. وكلما قمت بزيارة واشنطن أو نيويورك حيث يُحترم الحديث الصريح، أدرك مجددا أهمية الصراحة والحديث المباشر.

احاول جاهدا أن أكون واضحا تماما فى حديثى فى الولايات المتحدة، فيقول الكثير من الأميركيين، «يالك من يابانى غريب» أو «أننى لم أقابل يابانيا مثلك». هم بالطبع لا يوافقوننى فى كل ما أقول، ولكن على الأقل يعلم كلانا مايدور فى رأس الآخر، فلابد أن يبدأ الحوار من هنا فى هذا المنعطف الذى يواجه العلاقات اليابانية الأميركية من أجل العالم برمته.

الفصل العاشر
لننظر قدما إلى أوروبا وآسيا

فى عام ١٩٨٩ اجبرت إدارة بوش اليابان على الدخول فى محادثات حول رفع المعوقات التجارية، مما يعد دليلا على العلاقة غير المتساوية، على غير ما كنت آمل فى تحقيق مشاركة حقيقية بين طوكيو وواشنطن. حيث كان من المفروض، أن تدخل هذه المسائل، المتعلقة بالقيود المزعومة على التجارة والاستثمار، ضمن اطار الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية). وذلك حتى يتم بحثها بشكل جماعى من قبل الدول الصناعية الكبرى. ولكن واشنطن أصرت على معالجة العجز التجارى الأميركى مع اليابان على حدة فى مباحثات ثنائية.

وأدت المباحثات حول رفع المعوقات التجارية إلى تأجيل تصحيح العجز التجارى الأميركى. فى مارس ١٩٩٠، أثناء سير المفاوضات قام ميشيل فارين، مساعد وزير التجارة للتجارة الخارجية، بتبليغ لجنة فرعية لمجلس الشيوخ، أن فتح السوق اليابانية سيقضى على العجز التجارى الأميركى مع اليابان خلال بضع سنوات.. كما سبق وحدث مع المجموعة الأوروبية. يدل هذا الهذر، الذى ابلغه فارين للجنة، ببساطة إما عن عدم فهمه لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة أو أنه ابلغ الكونجرس بما يحب الأخير سماعه. ويظل هناك احتمال ثالث، وهو ما أرجحه، بأن فارين كان يعمل على تشجيع الكونجرس، فى استمرار الضغط على طوكيو. ومهما كانت دوافعه، فشهادة فارين جاءت أقرب إلى الخيال الجامح.

على حين قال روبرت ماكنمارا، الرئيس السابق للبنك الدولى، إن الصناعة الأميركية غير قادرة على المنافسة الدولية، فتحرير السوق اليابانية لن يؤثر بحال على العجز التجارى الأميركى لصالح اليابان. وجاء تصريح ماكنمارا موضوعيا ودقيقا ومسؤولا.

أثناء محادثات رفع المعوقات التجارية، أوصى الجانب اليابانى الولايات المتحدة باتخاذ عدة خطوات لزيادة قدرة الاقتصاد الأميركى على المنافسة. ورفض الجانب

الأميركى بحزم بعض الخطوات، مثل زيادة الضرائب على الجازولين لخفض العجز الفيدرالى.. وعلق على اقتراحات أخرى بالقول إن الإدارة ستتولى الأمر. وجاء هذا الرد الباهت مشروطا بضرورة الحصول على موافقة الكونجرس.. مما يعد تهربا.

على حين نجد اليابان قد وافقت على غالبية المطالب الأميركية غير المعقولة، بما فى ذلك المطلب الفاضح المتعلق بالاتفاق على الاشغال العامة. وعلى الرغم من رفض إدارة توشيكى كايفو على الطلب بالتزام اليابان بتخصيص ١٠٪ من إجمالى ناتجها القومى للاستثمارات العامة، إلا إنها وعدت بإنفاق مبلغ مذهل حوالى ٣٤٠ تريليون ين فى خلال العشر سنوات القادمة. وقد اعترض وزير المالية اليابانى على هذا التعهد، قائلا: إن أى رجل اقتصادى عاقل، سينبذ هذه الفكرة بازدراء. ورغم ذلك استسلم لسياسة وزارة الخارجية.

كان الاستخدام الماهر للإنفاق على الاشغال العامة وضبط دائرة العمل، عاملا مهما فى نجاح اليابان الاقتصادى. فكثيرا ما قامت الحكومة، اتقاء للكساد بتخصيص ميزانيات طوارئ ثم تأخذ فى إقامة مشاريع الاشغال العامة، واتمامها قبل الجدول الزمنى الموضوع. والآن، ومع أن الاقتصاد فى مرحلة توسع ضخمة يفوق المعدلات، فإن الإنفاق العام على القطاع الخاص النشط قد سبب نقصا فى المواد، مما أدى بدوره لرفع الاسعار وزيادة الأجور.. وإلى انخفاض القوة الإنتاجية ثم التضخم. أية علاقات ثنائية هذه التى تجعل حكومة اليابان تلتزم بالانتحار الاقتصادى، على حين تمجد الولايات المتحدة هذا الاتجاه معتبرة إياه، مثالا للتعاون؟ هل يبتلع دافعو الضرائب اليابانيون صفقة كهذه؟

تقوم استراتيجية واشنطن على استخدام الضغط السياسى، التهديد مثلا بالعقوبات الاقتصادية، وذلك لتمزيق وإضعاف الاقتصاد اليابانى، بغية تحسين الاقتصاد الأميركى. ولكن اسلوب، حول جارك إلى شحاذ هذا لن ينقذ أميركا.

أثناء زيارتى للولايات المتحدة فى مايو ١٩٩٠، تحدثت فى جامعة هارفارد، معهد بروكنجز، وجمعيات عديدة أخرى تهتم بالشئون الخارجية. وقد سمعنى الجمهور بود

وجاءت ردود الفعل مفعمة بثقافة مضيئة. وأخذت اكرر نقطة معينة فى كل إحاديثى، فعلى الرغم من أن كلا البلدين، الولايات المتحدة واليابان دول رأسمالية، فإن اسلوب العمل ودور الحكومة فى السوق، يختلف فى كل منهما اختلافا ذا مغزى. وينبع هذا الاختلاف من التاريخ والثقافة. ومع هذا علينا أن نعترف بوجود اختلافات فعالة.. وايضا بوجود تسويات تساعد على تجاوز هذه الاختلافات، وبامكانية صياغة قواعد جديدة، مما يمكن الجانبين من العيش معا.

إن الاقتصاد لعبة ذات نتائج حاسمة، وحين يربح فريق ما دون منازع، على الفريق الخاسر الإقرار بفشله ومن ثم العمل الشاق. وبعبارة أخرى، إذا حقق قافز حواجز رقما قياسيا جديدا محطما كل المعدلات السابقة، فعلى المنافسين المران ليل نهار حتى يصلوا للبراعة المطلوبة. إن تحقيق البطولة يعتمد على الرغبة فى التعلم من الاخرين، وإدخال التعديلات المطلوبة. وقد تساعد الاقتراحات العديدة، المطروحة فى الفصل القادم، الولايات المتحدة فى تخطى متاعبها. ولكن القرار يعود بالطبع إلى الشعب الأميركى. على أية حال، لن تشوه هذه الإصلاحات اسلوب الحياة الأميركية.

ولعل الإطلاع على تجربة اليابان يحمل بعض الفائدة، فهى على صلة وثيقة بهذا الأمر. فى منتصف القرن التاسع عشر، ساعد كل من كومو. مايتوس. يهوى على ايقاظ اليابان على الحضارة المعاصرة، وقد عملنا جاهدين لاستيعاب الأفكار والمؤسسات والتقنية الغربية. ولفترة ما، كان اليابانيون محل سخرية لقيامهم بتقليد الغرب، ورغم كل ذلك لم تنبذ اليابان ثقافتها التقليدية وهويتها الوطنية. نفس هذا الامر ينطبق على الولايات المتحدة، إذا تبنت بعض اقتراحات اليابان، كى تجعل اقتصادها أكثر قدرة على المنافسة.

حين كانت اوربا فى قمة مجدها خرج اوزوالد سبينجلر يتنبأ فى كتابه الشهير (انحطاط الغرب) بنهاية العصر الحديث. وقد شهد الاتحاد السوفياتى وأوروبا الشرقية فشل تجاربهما الايديولوجية، وميلاد اسلوب جديد مختلف أصبح أمرا وشيكا. وما نشاهده اليوم ليس «نهاية التاريخ» أو انتصارا للديمقراطية الغربية، كما عبر بحماس

احد الكتاب الأميركيين. فملحمة الكسندر سولجنسين الذى طرد من الاتحاد السوفياتى ولم يلق ترحيبا فى الولايات المتحدة، تدل أيضا على استمرار البحث الإنسانى عن الأفضل وعن الخلاص.

لابد أن يعرف الاميركيون أن الحقبة الحديثة قد انتهت، وأن معتقاداتهم الأثيرة فى المادية والعلوم والتقدم لم تثمر إلا المرارة. فالهزيمة فى فيتنام، على الرغم من النابالم المنهمر على الريف الفيتنامى لعشر سنوات، تبرهن على عبث القدرة العسكرية. لقد سخرت اميركا، العلم وانفقت أموالا طائلة للوصول إلى القمر لتجد فى النهاية كومة من الصخور العقيمة. كل هذا المال والجهد وفى النهاية ما هو العائد الذى خرجت به الأمة؟ فما الذى تمثله اميركا الآن من الناحية الاقتصادية؟ لا شئ يوجد سوى نشاط وفاعلية فى الحضيض.. على حين أخذت اليابان فى تجاوز الولايات المتحدة بخطوات حقيقية.

ولا يرجع التباين الحاد بين اليابانيين والأميركيين فى مجال الصناعة والعمل، لمجرد الكفاءة فقط، ونعنى بالكفاءة الإنتاج والتوزيع والخدمات، ولكن التباين يتصل بالاساليب وبالقيم الشرقية. فاليابان بلد آسيوى، وجزء من العالم الرأسمالى، ولقد تقدمت اليابان فى الملعب واصبح متأخرا الآن أن يطالب الاميركيون اليابان بالتغير لمجرد أنها تعمل وفقا لمبادئ مختلفة، مكررة بذلك ما يقوله النقاد الرجعيون. نحن ننتمى إلى الشرق، ونحن فى خضم اللعبة، واتهامنا بأننا أمة غير منصفة فى التجارة، لمجرد أننا لا نتبع الاسلوب الأميركى، فهو تهجم وضيع وفج.

إن الأحداث الحالية تشكل علامة بارزة على نهاية العصرية الأوروبية، بما تتضمنه من الفكر الشيوعى والاشتراكى. حتى العلماء، قد أكدوا بدورهم أن الكون محدود، وأن كوكبنا الارض على حافة كارثة بيئية. وكما تنبأ سبينجلر، فالحل يكمن فى بلوغ مستوى ارقى من الحضارة، تمتزج فيه ثقافات مختلفة. ويتعلق أملنا فى وثبة جدلية نحو توليفة جديدة. الولايات المتحدة نموذج غربى للحضارة المعاصرة، واليابان نسخة شرقية لها. إنهما مختلفتان ولكنهما غير متنافرتين، ولذلك فالمواجهة ليست حتمية. فهما نتاج تقاليد عظيمة، ويعيش كلاهما التحدى للوصول إلى مستوى أعلى من الإنجاز الإنسانى.

يشكل الاقتصاد عنصرا بارزا فى المرحلة المقبلة. فقد فقدت السيادة العسكرية ما كان لها من أهمية فى الماضى، وبال السخرية، يحدث هذا نتيجة إمكانية التدمير المتبادل والشامل للأسلحة النووية. ومن الآن فصاعدا، ستكون القوة الاقتصادية - الصناعة التكنولوجيا والمال - العامل الحاسم فى الحقبة القادمة. وإذا كنت على صواب، لن يتمتع الاتحاد السوفياتى والصين، وهما الخاسران فى التنافس الاقتصادى، بثقل فى السياسة الدولية.. لقد أصابنى الذهول لسذاجة المسؤولين الاقتصاديين فى الصين، فقد كشفت أحاديثى مع العديد منهم، أنهم لا يفهمون فكرة الفائدة، أو الاهمية النسبية لتكلفة العمل فى الإنتاج. فهم يعتقدون أن انخفاض القيمة يرجع ببساطة إلى عوامل البلى بفعل الزمن. ويمكن فهم أن نمط دولتهم الحلزونى يرجع إلى عدم خبرتهم فى اقتصاد السوق. وليس هذا بالمستغرب، فهم يعانون من عجز زعمهم فى تسعينات هذا القرن. لقد سمعت أن الباحث الصينى الذى انتحل آراء آدم سميث وجون ستيوارت مل (علماء اقتصاد من القرن الماضى) كان موضع ثناء وتمجيد، كعبقرى اقتصادى وتم تعيينه فى مركز اقتصادى مرموق.

ولهذا اعتقد أن القرن الحادى والعشرين ثلاثى الاقطاب، الولايات المتحدة، اليابان واوربا. وقد يحاول الأميركيون كالعادة ترسيخ روابطهم التاريخية بأرض الاجداد، ولكن من المحتمل أن تصبح المجموعة الأوروبية بعد عام ١٩٩٢ غير ملتزمة تماما تجاه الولايات المتحدة. اكثر من هذا، إن وجود المانيا الموحدة فى وسط اوربا، يدفعنى إلى الشك فى أن المجموعة الأوروبية ستكون بمثابة عائلة كبيرة متجانسة. سيبقى التنافس القديم العهد، وقد تشعل المانيا المهيمنة نار الحقد الفرنسية والبريطانية، ويمثل محور موسكو برلين هو الآخر عنصرا مهما لعدم الاستقرار. لك أن تتخيل، ما الذى يمكن حدوثه لو أن الاتحاد السوفياتى، بموارده الطبيعية الضخمة، انتقل بشكل كفء إلى اقتصاد السوق بفضل مساعدة المانيا.

ربما ترحب الولايات المتحدة بتحديث الاتحاد السوفياتى من باب الشعور بالألفة، أو لمجرد التعاطف مع عدو مقهور. والسؤال الآن هل ينطبق الكرملين المتحمس

بالأميركيين؟ انه لمن تبسيط الامور وتسطيحها، تصور أن ثبات وتقدم العلاقة السوفياتية الأميركية يعود إلى هامبورجر ما جدونالد والبيبسى كولا. وبغض النظر عن شوق أبناء موسكو الحار للمنتجات الغربية، الحرية.. الجينز.. وموسيقى الروك اندرول، فإن اهتمام القيادة السوفياتية الأول يكمن فى المانيا القوية. لتصبح بذلك برلين ولنيس واشنطن المكان الطبيعى للبحث عن حليف، استنادا إلى رعب الروس التقليدى من المانيا.

لم يتحدث ميخائيل جورباتشوف كثيرا، عن المانيا خلال لقائه مع جورج بوش فى يونية ١٩٩٠. وبالتأكيد فإن جدول الأعمال السرى كان معنيا باستجداء الدعم الأميركى الملموس وغير الملموس حتى يفتح هذا المجال أمام علاقة مع الألمان وفق أفضل الشروط. وذلك لأن الروس يعلمون جيدا أن الولايات المتحدة لن تكون جزءا من أوروبا الجديدة. ويفعل الأميركيون حسنا لو وعوا وتذكروا هذا جيدا.

ولهذا ينبغى أن يكون واضحا تماما لدى الولايات المتحدة، أنها جزء من مجموعة الباسفيك، المحيط الهادى، وهى مجموعة من الأمم تتمتع باستقرار وبقدرات، تفوق كثيرا بقية العالم الثالث. إن إدراك الأميركيين بأن مستقبل أميركا يقع على طول ساحل المحيط الهادى، مثلما أدرك ذلك مايك مانسفيلد السفير الأميركى السابق لدى طوكيو، سيعمل على تغيير المفاهيم الأميركية. فالأمة التى تتكون من اناس يرجعون إلى اعراق وثقافات عديدة، تحقق أهدافها من خلال التعددية الغنية فى آسيا. ومن ثم تصبح الولايات المتحدة، فى هذه الحالة، الركيزة الأساسية لعالم ثلاثى الاقطاب.

وتستطيع اليابان من جانبها القيام بدور بناء فى اوروبا، دور مغاير لما تريده إدارة الرئيس بوش، التى تدفع اليابان للإسراف والتبذير. على حين يحث صندوق النقد الدولى اليابان على الإدخار: فالعالم الثالث وأوروبا الشرقية فى أمس الحاجة إلى الأموال اليابانية. واليابان بدورها تستطيع تقديم برامج مساعدة من نوعية خاصة، تشتمل على الأموال والخبرة الإدارية والتكنولوجية.

وبرغم أن علاقة اليابان بأوروبا مشوهة فى الوقت الحالى نتيجة للخلاف التجارى،

فقد اتخذ الكثير من الدول الأوروبية قرارات من جانب واحد ضد المنتجات اليابانية، ربما جاء بعضها أكثر حدة من تلك التى اتخذتها الولايات المتحدة. وقد جاء تفسير الاوربيين لهذه القرارات والتعليمات اعتباطيا ، كما أفسدت الحكومات اتفاقيات تحرير السوق لحماية صناعاتهم المحلية. إننى أرجو أن تزال هذه العوائق والقيود ، حتى تصبح أوروبا سوقا موحدة.

على اليابان أن تركز مساعداتها لأوروبا الشرقية فى دول قليلة، تتوافر لديها معايير معينة، مجتمع متقدم، خبرة باقتصاد السوق، اقتصاد قومى محدود الطاقة نسبيا؛ ومن أفضل المرشحين لهذه المساعدات، تشيكوسلوفاكيا والمجر، وسوف تبرز خلال خمس سنوات من الجهد المكثف نتائج مؤثرة.

ولا ينبغى لبريطانيا وفرنسا الاعتراض على الوجود اليابانى. فقد يعمل انعقاد الروابط الوثيقة مع براج وبودابست فى الماضى على تسهيل برامج المساعدات، كما يوفر عدم قيام اليابان فى الماضى باحتلال أو غزو أية دولة أوروبية شرقية ميزة مهمة. فعن طريق هذه المبادرات المهمة، تثبت اليابان أنها أحد قادة العالم وتبرهن عما تستطيع انجازه. وسيساعد نجاح اليابان فى شرق أوروبا ، جنوب شرق آسيا فى التغلب على شكوكه وهواجسه تجاه مساعدات اليابان.

يبدو اليابانيون والاميركيون مع قرب نهاية الحقبة العصرية، مثل الرواد فى عصر الاستكشافات: ليس لديهم اليقين ولكن لديهم الشجاعة. يجوبون النظر فى الافق بحثا عن علامات العهد الجديد، ولهذا علينا التحرك بهدوء وحذر فى هذه المرحلة العاصفة، وأن نخفف من أحمالنا عديمة الفائدة مثل الشعوبية والتعصب المقيت. إننا بحاجة إلى منارة من المشاركة العادلة حتى نجتاز معا العاصفة آمنين.

الفصل الحادي عشر

جدول أعمال لأميركا

أظهر التقرير المؤقت عن محادثات إزالة المعوقات التجارية، الذى صدر فى ابريل ١٩٩٠، أن اليابان وللمرة الأولى تقدمت باقتراحات للولايات المتحدة.

وبرغم قلة هذه المقترحات ومحدودية مداها بالمقارنة مع القائمة الأميركية المقدمة لليابان، جاء رد الفعل الأميركي غامضا وغير حاسم. كان يتوجب على اليابان حتى تصبح إزالة المعوقات التجارية مثمرة حقا، التأكيد على العديد من الخطوات القاسية التى ينبغى على الولايات المتحدة اتخاذها، لتغدو أكثر قدرة على المنافسة.وتلك الخطوات رغم وضوحها بالنسبة لليابانيين، إلا إنها تتطلب عملا حثيثا لتحقق أهدافها.

ومن أجل المصلحة العامة لكلا البلدين، فإنى أحث إدارة بوش واعضاء الكونجرس، على العمل بسرعة وفقا لدراسات عديدة، وتطبيق التوصيات التى طرحتها هذه الدراسات، لأنه سيعمل على تصحيح الخلل التجاري الثنائي بين البلدين. ومن هذه الدراسات« الحقيقة الجديدة »لرئيس لجنة التنافسية الصناعية «وصنع فى أميركا» للجنة الإنتاجية الصناعية، «والصنع بطريقة أفضل» لمكتب التكنولوجيا.

فى مباحثات إزالة المعوقات التجارية قدم الجانب الأميركي لليابان أكثر من مائتى بند للمناقشة، مضمنا إياها بعض الاقتراحات المتكلفة، التى تتجاهل تماما خصاص المجتمع اليابانى، خاصة من ناحية الأوجه الثقافية. ربما كانت هذه المقترحات جزءا من عملية التجربة والخطأ فى المفاوضات الجادة. وعلى أية حال، فعلى اليابان بدورها تقديم مقترحات أكثر وضوحا وتحديدا.

وقد قدمت وخمسة عشر سياسيا، يحملون نفس الآراء، ويطمعون فى أن تسترد الصناعة الأميركية قدرتها على المنافسة، جدول أعمال يشتمل على عدة مقترحات.كان ينبغى أن يطرح هذا الجدول على لجنة دراسة إزالة المعوقات، من منطلق الصداقة والحرص. وإليكم هذه المقترحات علها تصلح أساسا للمناقشة.

أولا: التوفير والاستثمار:

لبث اليابان والشك يلفهااتفاقية بلازا عام ١٩٨٥. وقاومت الحكومة الضغوط الداخلية المؤيدة لاستمرار الحماية، وفتحت السوق اليابانية أمام السلع الأجنبية، والخدمات ربما أكثر بكثير مما نصت عليه نصوص الاتفاقية، وقامت بتنشيط القطاع المدنى عبر تخفيف سريع للوائح التى تعوق النشاط الاقتصادى. وأخذت اليابان تراقب بعناية معدل سعر الصرف للين اليابانى مقابل الدولار الأميركى.

واتبعت سياسة مالية مرنة. على حين لم تطبق الحكومة الأميركية بفاعلية الجانب الخاص بها من الاتفاقية، وفشلت فى إنجاز وعودها. ويرجع السبب الأساسى فى الانحراف المالى الأميركى إلى الإنفاق والاستهلاك المبالغ فيه. ولهذا يجب إعادة الانضباط المالى على الفور. وينبغى على الكونجرس والهيئة التنفيذية، التعاون الدقيق والشديد معا لتحقيق المقترحات التالية:

* بذل جهود مكثفة لوقوف العجز الفيدرالى عن طريق تخفيض المصروفات ومدخرات الحكومة.
* فرض ضريبة فيدرالية غير مباشرة.
* دعم وتعزيز قرارات جرام - رودمان - هولنجر لتخفيض الميزانية.
* إنشاء وحدة للضمان الاجتماعى وصندوق لخفض الديون.
* بحث إمكانية إصدار قانون بفرض ضرائب جديدة لزيادة الدخل.
* رفع أسعار الطيران التجارى والخاص وفرض ٣٪ زيادة على الاتصالات.
* إنشاء حسابات للتوفير العائلى.
* تحسين معاشات الأفراد.
* إعفاء الديون الصغيرة من الفوائد.
* تخفيض ضريبة أرباح رأس المال.
* المشاركة فى خطط التوفير والاستثمار من خلال تخفيض جدول الاجور.
* تخفيض ساعات عمل آلات الصرف الآلى إلى ١٢ساعة يوميا.

* إنشاء نظام توفير بريدى.

* كبح جماح الاستثمار عن طريق المضاربات بواسطة النقابات، وتوجيه رؤوس الأموال إلى القطاعات المنتجة.

* اتخاذ إجراءات لمنع الاستثمار عن طريق المضاربات، على سبيل المثال، فرض ضرائب وعراقيل أخرى للحد من شراء الحصص من الباطن.

* منع إعادة البيع لمدة عام للشركات التى تكونت بالإندماج.

* إيقاف شراء الحصص المشتركة وتعديل قانون الضرائب، لعدم السماح باعتبار تراكم فوائد الديون، المتعلقة بتمويل شراء الحصص، كخسارة ولمنع استمرار الفوائد لأكثر من عامين.

* كبح نظام شراء الحصص.

* تنظيم استخدام بطاقات الائتمان برفع رسوم التعامل وبفرض ضرائب.

* المعاقبة بشدة على سوء استعمال بطاقات الائتمان كالاستخدام الردىء أو لعدم دفع متأخرات الديون.

* تقليل فترة السماح لدفع متأخرات بطاقات الائتمان.

* رفع الحد الأدنى للسن.

* تغيير نظام دفع الأجور من الاسبوعى إلى الشهرى مع تقديم نظام المكافآت.

* منع استخدام القروض الخاصة بشراء البيوت، على أقساط أو شرائها دفعة واحدة، فى أغراض أخرى.

* بحث فرض ضرائب سلع خاصة على الكماليات.

ثانيا: الاستثمار المشترك والإنتاجية:

كما سبق وأوضحت لجنة (ام ايه تيه) أن الإنتاجية الصناعية، أحد أسباب محن الاقتصاد الأميركى ويرجع ذلك إلى تضارب أهداف الحكومة والصناعة. فعلى القيادة السياسية سواء على مستوى الدولة أو المستوى الفيدرالى، العمل معا حتى تسهم الإجراءات الحكومية فى نمو وإنعاش الاقتصاد. فلا يوجد رابطة تأسيسية تؤكد على

التعاون بين البيت الأبيض وإدارات الدولة. التحديد الواضح للمسئوليات، والتعاون الوثيق يعد أساسا لصياغة وتطبيق السياسات المتجانسة. والاقتراحات الدقيقة التالية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار:

* تعديل القوانين التى تعوزها الثقة لدعم قدرة الولايات المتحدة على التنافس.

* توحيد قوانين المساءلة الإنتاجية فى كافة أنحاء الدولة، وتحديد مبالغ التعويضات.

* إعادة النظر فى اللوائح الحكومية المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر، بما يتضمن التعامل غير العنصرى للشركات اليابانية، لضمان سياسة استثمارية عادلة.

* التأكيد على المعاملة غير العنصرية من خلال التعهد بذلك فى اتفاقيات الضرائب.

* تحسين شروط صيانة السيارات من قبل التجار.

* توسيع شبكات البيع والخدمات فى الخارج. فالعيوب تظهر فى السيارات الأميركية خلال بضعة أشهر. السيارات الألمانية والأوروبية الأخرى أقل عيوبا وهى الآن تحقق معدل مبيعات فى اليابان أعلى بما يفوق ٦أو ٧مرات سيارات ديترويت.

* إعداد تشريعات لتصحيح الأولوية الممنوحة لحملة الأسهم، بما يتضمن إجراءات مثل فرض حد أعلى على الأرباح.

* تشجيع الإدارة على تبنى منظور بعيد المدى. مثل منح حوافز ضريبية للاستثمارات طويلة المدى، كالتخفيض المتصاعد على سبيل المثال.

* نبذ عقلية المدى القصير والربح السريع واتباع استراتيجية بعيدة النظر فى استثمارات المصانع والأجهزة. وتعديل القوانين التى تحكم المؤسسات تبعا لذلك.

* تبنى فلسفة إدارية جديدة تؤكد على التعاون فى إدارة العمل، واستباق معرفة حاجات المستهلكين، والتحكم فى عمليات الجودة والتكنولوجيا والإنتاج.

* القيام بمراجعة قومية لمفهوم الإدارة والأساليب المتبعة تحت إشراف الحكومة.

* إنشاء مجلس قومى لتنسيق العمل الإدارى، بحيث يضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص.

* بحث إصدار حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار المشترك فى المصانع والتجهيزات.

* تقديم حوافز ضريبية للحث على اكتشاف مخزون النفط والغاز الطبيعى.

* إنشاء هيئة فيدرالية لرفع جودة السلع المصنعة والمجمعة ولوضع معيار قومى، وتحريك النشاط تجاه المعايير الدولية الموحدة المقبولة من اليابان ودول أخرى.

* الأخذ بإجراءات، تتضمن التشريع لتغيير الشعور بالإزدراء فى الدوائر الإدارية تجاه الخبرات الصناعية اليدوية، والانحياز إلى الخبرات المالية والقانونية.

* تخفيض توزيع الأرباح على المساهمين إلى مرتين فى العام.

* إرساء المطالبة الأميركية للدخول إلى أسواق اليابان، على مبدأ القدرة على المنافسة فى قطاعات معينة. على سبيل المثال، شركات الإنشاءات الأميركية يتوجب عليها التعلم من أخطائها الماضية، والارتباط بالمقاولين المحليين والتسلح بالتقنية المطلوبة.

* الاستخدام الكامل لتكنولوجيا الروبوت.

*الإقرار الأميركى بأن ماتقدمه من دعم للمزارعين الأميركيين يفوق مايحصل عليه هؤلاء فى اليابان، بمعدل الضعفين للفرد وخمسة أضعاف للمزرعة، وعليها الحد من استيراد المواد الزراعية. وإذا أرادت الولايات المتحدة من الدول الأخرى التوقف عن دعم المزارعين عليها أن تبدأ بنفسها.

* الكف عن الإصرار على التوازن التجارى الثنائى.

ثالثا: السلوك الموحد:

ينبغى على المدراء تبنى منظور طويل المدى. فقد كتب بيتر دراكر أن الإدارة تشتمل على كل أنواع التقنية، ومع ذلك، فإن الكثير من الشركات الأميركية لاتطبق تقنيتها الراقية على التجارة وبذلك تفشل فى تطوير واستحداث منتجات جديدة. فى التسعينيات.

يجب على الولايات المتحدة تقييم نموذجها وأساليبها الإدارية. وعلى القيادة السياسية الإسهام بأفكار وبرامج جديدة، تتضمن المقترحات التالية:

* إعادة تقييم نظام عقود العمل، والعمل على تبنى اسلوب الخدمة الطويلة.

* التوقف عن تشجيع العمال فى مصانع السيارات والمصانع الأخرى على الاستقالة التطوعية، التى تعد شكلا من أشكال التسريح المبطنة.

* ترقية المهندسين إلى الحلقات الإدارية الوسطى.

* تعيين الموظفين على أساس القدرة.

* إنشاء أنظمة مكافآت للجدارة وتعميم الجوائز والمكافآت للاقتراحات الإبداعية، ومثال لذلك الجوائز التى تمنح فى اليابان للمهارات الخاصة.

* غرس مفهوم الهدف المشترك بين العاملين وشركاتهم.

* ايجاد الشعور بالولاء والالتزام للشركة من خلال الفوائد وبرامج الترفيه والتسهيلات.

* إعادة ترتيب الاتحادات، لدعم هوية العاملين بشركاتهم. وإنشاء اتحادات على مستوى المؤسسات الضخمة، الأمر الذى يجعلها المركز الأول لانتساب الموظفين. مع إنشاء طبقة ثانية من الاتحادات الحرفية إذا تطلب الأمر.

* إعادة النظر فى مدة التعيين، لإشعار الموظفين بالأمان من التسريح. على سبيل المثال تقوية التعاون بين الإدارة والعمال.

* الإقرار بالملكية الخاصة للشركة ولكنها تظل كيانا عاما، لديها واجبات تجاه الموظفين والعمال.

* بحث إجراءات ضريبية للحد من المكافآت الضخمة التى تدفع للمدراء الكبار.

* إيقاف استنزاف الفوائد. فالمكافآت الإدارية ماهى إلا استيلاء على الأرباح، ويجب أن تحسب من الربح الإجمالى وليس من باب التكاليف.

* الأخذ بفكرة البيع من الباب للباب بدلا من انتظار العملاء.

* القيام بمسئولية تدريب الموظفين وإمدادهم ببرامج مناسبة، وعلى الحكومة اعتبار ذلك من قبيل الحوافز.

* تشجيع اشتراك العمال فى الإدارة.

* إنشاء مسئولية جماعية عن عمليات الإنتاج والتجميع، على أن يكون الهدف الأسبوعى جودة المنتج لكل فريق عمل. مثال على ذلك نظام شركة فورد لتشجيع مهندسيها على التنافس.

رابعا: استمرارية السياسة:

تماشيا مع روح الجماعة، ينبغى على الولايات المتحدة، إلغاء كل قيود الاستيراد والتصدير التى تعوق التجارة الدولية والمنافسة. وإليكم بعض التوصيات المتعلقة بهذا الغرض:

* تبسيط بنود لجنة التنسيق للسيطرة على التصدير (كوموم) وإلغاء القيود على إعادة تصدير أصناف معينة.

* إلغاء حظر استيراد الزيت الخام والغاز الطبيعى من الاسكا.

* بحث إلغاء اتفاقيات «القيود التطوعية» عن المصدرين الأجانب للصلب والآلات والسيارات.

* إلغاء المرسوم ٣٠١ لعام ١٩٨٨ الخاص بتجارة السيارات والمنافسة.

* رفع ضرائب الاستهلاك وخاصة فى مجال الجازولين وفرض ضرائب محددة الأهداف يؤديها الشعب.

* خفض حد السرعة إلى مايقل عن ٥٥ميلاً فى الساعة.

خامسا: الأبحاث والتطوير:

لتصحيح الخلل بين الدراسة والتطبيق فى الأبحاث ينبغى على الولايات المتحدة، تهيئة أموال إضافية، ومصادر للتطبيق وإليكم المقترحات التالية بهذا الصدد:

* تخصيص مبلغ ٧١بليوناً للابحاث الفيدرالية والتطوير فى السنة المالية ١٩٩١، مع تخصيص جزء لمؤسسة العلوم القومية.

* التوسع فى تخفيض الضرائب على الأبحاث والتجارب المشتركة.

* بحث تبنى نظام الامتار من قبل المنظمات وتحديد معايير فنية متفق عليها.

* نقل أولويات ميزانية البحث والتطوير من القطاع العسكرى إلى المدنى.

* رسم سياسات لدفع تطبيق الأبحاث المتعلقة بالإنتاج.

* التوسع الممكن مع اليابان فى استكشاف الفضاء دون أن يضر هذا بمصالح الولايات المتحدة القومية.

* تشجيع مشاريع التطوير المشترك مع اليابان من خلال التبادل التقنى.

* زيادة مخصصات الميزانية للعلوم والتعليم الهندسى والربوت.

سادسا: دفع التصدير:

يحتم اقتصاد العالم اليوم على الولايات المتحدة، اتخاذ إجراءات مؤثرة لزيادة التصدير. وخاصة الإجراءات التالية:

* إعداد برامج مفصلة للتصدير لليابان وللدول الأخرى.

* تخصيص ١٥٩مليون دولار لدفع التصدير الفيدرالى فى السنة المالية ١٩٩١.

* إنشاء مجلس لدفع التجارة الخارجية، مع مساهمة القطاعين العام والخاص، للقيام بإجراء أبحاث وتقديم النصح للمصدرين.

* تبنى فهرس تجارى جديد. فالنظام الحالى للإحصاء مضل وغير عملى.

* إنتاج سلع خاصة بأسواق خارجية معينة، على سبيل المثال، سيارات ذات مقود على اليمين لليابان.

* إنشاء منتدى أميركى يابانى دائم من أجل الحوار المشترك.

* إيقاف النظام المقتصر على وكيل الاستيراد، الذى يؤدى إلى تضخم أسعار المنتجات الأميركية فى اليابان، وتأسيس شركات للبيع.

* تطوير الصناعات التى تفيد البلدان الأخرى وتدعم تصدير منتجاتها.

سابعا: التعليم:

يرجع السبب الرئيسى لانخفاض مستوى المهارات الأساسية للعمال الأمريكيين إلى انحدار التعليم فى الولايات المتحدة. ويجب أن تمنح الأولوية لمعالجة هذا العبث دون استثناء. وهذا يتطلب اساليب ذات أوجه متعددة بما فيها زيادة التمويل الأساسى. والمقترحات التالية تخدم هذا الهدف.

* تخصيص ٥٪ من إجمالى الناتج القومى للتعليم.

* تحديد جدول زمنى لتحقيق هذا الهدف فى العام ٢٠٠٠، مثل تحديد ٩٠٪ لمعدل الخريجين فى المدارس الثانوية، والحصول على علامات نهائية فى اختبارات المقارنة الدولية فى الرياضيات والعلوم، والوصول إلى ١٠٠٪ لمن يعرفون القراءة والكتابة.

* نقل شريحة من ميزانية التعليم من الإدارات المحلية إلى الحكومة الفيدرالية.

* تشجيع المبادرات على مستوى الدولة والأفراد.

* يجب غرس روح الاعتماد على النفس، الروح التقليدية الأميركية، فى التلاميذ من مراحل التعليم الأولى وحتى النهائية.

* التركيز على العلوم الهندسية والطبيعة فى التعليم العالى.

ثامنا: تعليم العمال وتدريبهم:

تقع مسئولية تنمية المهارات الأساسية وتوجهات العاملين على الشركة، ولذلك يجب على الشركات الأميركية اتخاذ المبادرات التالية:

* تخفيف الضرائب على التعليم فى داخل الشركات.

* زيادة التدريب على العمل.

* إنشاء معاهد عامة للتدريب المهنى.

* تشجيع العمال اليابانيين والأميركيين على المشاركة فى برامج تدريب مشتركة فى كلا البلدين.

تاسعا: الأمن القومى والمساعدات الأجنبية:

جعلت التغييرات السياسية فى الاتحاد السوفياتى وأوروبا الشرقية، العالم يعيد النظر فى الأهداف والاولويات القومية. وينبغى على الاستراتيجية الأميركية أن تعكس الحقائق الجديدة لحث الولايات المتحدة على استعادة قوتها.

وتتعلق المقترحات التالية بهذا الخصوص:

* كبح جماح الامتيازات الخاصة والمصالح المنوطة بالعسكريين وبالبنتاجون وذلك بتقليص المراكز وتخفيض الموظفين.

* تخفيض الأسلحة النووية إلى الحد الأدنى.

* تقليل القواعد الأميركية الخارجية. على سبيل المثال:

التسهيلات الممنوحة للطيران التجارى فى منطقة طوكيو - مطارى هانيدا وطوكيو الدولى الجديد - تؤدى إلى التوتر الخطر. ومن أجل سلامة وأمن المسافرين على الخطوط الوطنية أو الأجنبية، يجب على حكومة الولايات المتحدة، إعادة قاعدة ووكرتا فى غرب طوكيو الجوية، وهى قليلة الاستخدام، سيلقى هذا التحول ترحيبا من الشعب اليابانى، مما يكون له تأثير ايجابى على العلاقات الثنائية.

* العمل المشترك بين اليابان والولايات المتحدة، لتطوير الأسلحة. ليس لمجرد تخفيض العجز التجارى، ولكن على أساس المشاركة التقنية. وهذه المشاريع تمكن اليابان من المساهمة بقدر أكبر فى الأمن المتبادل، مما يخفف العبء عن كاهل الولايات المتحدة.

* استخدام صناديق مشتروات السلاح والأجهزة بشكل أكثر كفاءة.

* إلغاء التواطؤ بين الصناعة والنواحى العسكرية فى عقود الدفاع.

* إعادة النظر نوعيا وكيفيا، فى معاهدة الأمن اليابانى، نظرا لزيادة قدرة اليابان الدفاعية.

* إنشاء لجنة استشارية يابانية أميركية مشتركة، لجعل المساعدات الرسمية للدول الأجنبية أكثر فاعلية، ولصياغة استراتيجية وبرنامج معونات عالمى.

* السماح بإطلاق يد اليابان فى برنامجها الخاص بمساعدات التنمية.

عاشرا: نحو مجتمع أميركى أكثر أمنا:

على القطاعين العام والخاص العمل معا لتخفيض معدل الجريمة واستنباط سياسات جديدة تتعلق بالمدن، وأقترح بشكل خاص مايلى:

* السيطرة على الأسلحة والمخدرات وتوعية العامة باضرارهما.

* تشديد العقوبات على الجرائم خاصة المتعلقة بالمفاسد الجنسية، وتلك المتصلة بالاطفال على وجه الخصوص.

* منع البوليس من استعمال الضرب.

* إنشاء صناديق للشرطة فى الضواحى، فأماكن كثيرة فى واشنطن خطرة للغاية مما يجعل السياح يخشون زيارتها. لاتوجد فى اليابان مناطق كهذه، لأن قوات الشرطة تتمركز بين الجماهير.

* تحسين وسائل النقل العام لتخفيض الاعتماد على السيارات الخاصة.

الخاتمة

قمت بزيارة واشنطن فى الفترة مابين ١٥ إلى ٢٠ يناير عام ١٩٩٠، وذلك لتصحيح اللبس، الذى أدت إليه الترجمة الانجليزية التافهة والرديئة، والمأخوذة دون اذن من الطبعة اليابانية لهذا الكتاب. وكذلك لتلبية دعوات كثيرة للقاء وإجراء المقابلات. وخلال زيارتى القصيرة قمت بإجراء ست مقابلات تليفزيونية، كما التقيت بالصحفيين من النيويورك تايمز، الواشنطن بوست، لوس انجيلوس تايمز، وول ستريت جورنال، وشيكاغو تريبيون،والاسوشيتد برس.

وقد تحاورت ايضا مع روبرت موسباشر، وزير التجارة والشيوخ ريتشارد لوجار، وجيف بنجامين، وأعضاء الكونجرس ريتشارد جيفاردت وساندر ليفن. وقد ابلغنى مساعدى دهشة الصحفيين البالغة، لحصولى على مواعيد مع وزير التجارة.. ربما يرجع هذا إلى فضول كل هؤلاء بشأن هذا الكائن الغريب القادم من طوكيو.

وصفت وكالة الأنباء اليابانية، المريضة بداء تعذيب الذات، إقامتى القصيرة فى واشنطن بأنها «حج بغية الاعتذار»، ملمحة بذلك إلى أننى رجل تائب، يبحث عن المغفرة. وعلى خلاف ذلك الوصف، لم احاول التبرير واثرت كافة القضايا التى سبق، وقتلناها بحثا وتمحيصا فى اليابان. فى ١٩ يناير خرجت الواشنطن بوست بالعنوان التالى «كلمات ملتهبة من اليابان».

يابانى على نسق جيفاردت يذهب إلى واشنطن:

يعد ريتشارد جيفاردت من أشد أعضاء الكونجرس، انتقادا لليابان، بل إنه يريد فرض الحظر على المنتجات اليابانية. وهو سياسى قوى الشكيمة، لايخشى الحديث صراحة عما يدور فى خلده. وبادرته قائلا: «إننى جيفاردت اليابانى» فانفجر الرجل ضاحكا، مما كسر حدة التوتر ومن ثم بدأنا فى حوار صريح وحميم.

أما عضو الكونجرس الآخر ساندر ليفن، فهو ديمقراطى من ميتشجان، التقينا معا على طعام الغداء. كان الرجل فى البداية لايطاق، حيث أخذ يشير بغضب إلى الحكومة

اليابانية الرهيبة. ومضى مستطردا «أربع سنوات طوال والشركات الأميركية تطالب مصانع السيارات اليابانية بشراء غمازات الإشارة دون جدوى».

إن المشكلة الحقيقية من وجهة نظرى تكمن فى عدم تصميم الشركات الأميركية لغمازات تتفق ونماذج السيارات اليابانى. وحين ابرزت موضوع المقاتلة أف أس أكس واصفا الشروط التى فرضت على اليابان بالمجحفة، أخذ ليفن يبحث عن الكلمات.. وأخيراً هداه التفكير إلى القول «أرجو أن تفهم ياسيد إيشهارا أن مسألة المقاتلة، ظهرت فى إطار العجز التجارى الأميركى مع اليابان».

يقابل أعضاء الكونجرس عادة انماطاً من اليابانيين تحسن، الابتسام، وتجيد الموافقة على كل مايقولون.. ربما كنت أول يابانى يأخذ فى الرد على اتهامات الأميركيين مشيرا إلى الإجحاف الخاص الذى لحق اليابان. فقد أصاب الارتباك الشديد إحدى مقدمات البرامج التليفزيونية، بسبب صراحتى، التى لم تعهدها من قبل فيمن التقيت بهم من اليابانيين، الأمر الذى دفعها إلى إلقاء قائمة الاسئلة المعدة جانبا.

وقد انزعج الكثير من الساسة والصحفيين الأميركيين من تعليقى حول مضمون المشروع الخاص بالمقاتلة أف أس أكس، ويبدو أنهم لم يفهموه جيدا. كما لمست أثناء زيارتى، أن الحكومة ورجال الأعمال اليابانيين، لم يطرحوا موضوعات أخرى بفاعلية حقيقية. ففى اليابان يعتبرنى القوم اشبه بثور هائج فى دكان صينى، على حين يلقى الرجل الذى يتحدث بوضوح احترام الأميركيين.. على عكس ذلك الذى يتفوه بكلمات مبهمة متقطعة. علاوة على ذلك، فإنى اعتقد أن المباحثات الصادقة والصريحة، سوف تكون عاملا حاسما للعلاقات اليابانية الأميركية فى عقد التسعينات.

اتسم اجتماعى مع موسباشر، وزير التجارة الأميركى، بالمشاكسة، خاصة حين خضنا فى الحديث بشأن المقاتلة أف أس أكس. فقد اخبرته أنه كان يتعين على اليابان رفض كل الشروط غير المنصفة فى الاتفاقية. وكما سبق وذكرت، أن الولايات المتحدة طلبت ضمن أشياء أخرى، أن تقوم اليابان بمفردها بدفع تكاليف تراخيص التكنولوجيا، كما فرضت شروطا جائرة حول التطبيق المدنى لهذه التكنولوجيا. وقد دافع موسباشر عن

هذا الإجحاف بقوله «إن قيمة التكنولوجيا الأميركية تختلف عن اليابانية، لقد انفقنا مبالغ طائلة طوال أربعين عاما، حتى نصل إلى هذه التكنولوجيا. وليس هناك أية تكنولوجيا يابانية أصيلة، فما لديكم من تكنولوجيا لايقارن بالأميركية» ومضينا نحاور بعضنا البعض فى هذه النقطة.

ويمكن تلخيص موقف وزارة التجارة، بأن على اليابان شراء بضائع أكثر من الولايات المتحدة، تكون رخيصة السعر وجيدة النوعية، والتوقف عن إثارة الاعتراضات التافهة.

لم أدع إلى الإنتاج المحلى للمقاتلة أف أس أكس بغرض التوفير، وينبغى أن يكون واضحا منذ الآن، أن تطوير مقاتلاتنا بما يتفق ومتطلبات الأمن اليابانى الخاصة، حتى وإن كانت التكلفة تفوق شراءها من مخزون الطائرات الأميركية، سيعمل على ترسيخ هويتنا القومية وزيادة استقلالنا النفسى والفعلى علاوة على تخفيف عبء الدفاع الإقليمى عن كاهل الأميركيين.

وفيما عدا موسباشر، فقد وجدت لدى غالبية من تحدثت معهم من الساسة والصحفيين الأميركيين تفهما للمنطق الذى اطرحه.

هجوم ودفاع:

أصيب الأميركيون بانزعاج شديد من آرائى المتعلقة بالتعصب العنصرى. فقد كتبت أن العنصرية وراء حملة التعريض باليابان. وانكر العديد من الأميركيين الذين التقيت بهم وجهة نظرى هذه. واصر أحدهم على أن المجتمع الأميركى يخلو بالفعل من العنصرية، مؤكدا رأيه بالقول «صادف يوم وصولك إلى واشنطن إجازة قومية احتفالا بمارتن لوثر كينج» ثم أضاف «ألم تسمع عن إعلان لينكولن بتحرير العبيد»؟.

فأجبت بدورى إننى أعى تماما كلا الأمرين، ولكن ألم يحتفظ الأميركيون بالعبيد فترة أطول من بقية القوقازيين؟ ثم إن قيام لينكولن المتأخر بتحرير العبيد لا يغير احتفاظ أميركا بالعبودية لفترة أطول من سائر الدول الأوربية الأخرى. كما أن تكريم الدكتور كينج شىء طيب، ولكن ألم يقتل على يد رجل أبيض؟ فما كان من صاحبنا إلا أن اسقط الموضوع برمته.

وقال أميركى آخر فى مجمل رده على كلامى بصدد التحامل العنصرى «نعم لدينا تحامل عنصرى، نحن نعرف ذلك، ولكن لا داعى لكل هذه الجلبة».

فقلت غير مؤثر الصمت «إذا كان هناك تحامل عنصرى فى أميركا، أليس من الأفضل مواجهته ومحاربته؟ فمحاولة التغلب على التعصب الأعمى أمر بالغ الأهمية.

ولقد سألت العديد من الأصدقاء الأميركيين من أعراق مختلفة، شرقيين وهنود وزنوج، هل يعاملكم القوقازيون باحترام؟ فما كان منهم إلا أن ضحكوا من مجرد طرح السؤال. نعم.. لا أحد يخلو من التعصب، فتلك سمة إنسانية، ولكن من الأفضل إخراج تلك المشكلة للعلن ومحاولة تغيير المفاهيم.

ويقول الأميركيون «تلك حقيقة، ولكنك تلمس عصبا شديد الحساسية.. نحن نحاول القضاء على العنصرية، ولهذا توقف عن إصدار هذه التصريحات النارية».

إن تجربة بوتقة الصهر الأميركية تجربة فاشلة، ربما تبدو العنصرية موضوعا يحرم الخوض فيه هنا، ولكن هذا التحريم لاينسحب على. فقد ابلغت الأميركيين أنه من المحتمل أن يكون اليابانيون متعصبين ايضا.. «ولذلك لعله من الأفضل محاولة قهر هذه الاتجاهات وليس مجرد تبريرها». واخبرت الأميركيين أنه يتعين على اليابان بالفعل أن تكون اكثر استجابة إلى مهاجرى الزوارق، وأن عليها تبنى سياسة أكثر مرونة تجاه العمال الآسيويين غير المهرة المهاجرين إلى اليابان بصورة غير قانونية.

والنقطة الثانية التى ركز عليها الأميركيون تعليقا على ماورد فى الكتاب تتعلق بالتوازن العسكرى فى العالم، الذى قد يتأثر، إذا قررت اليابان بيع رقائق الكومبيوتر إلى الاتحاد السوفياتى بدلا من الولايات المتحدة. النقطة التى أثرتها فى كتابى أن الاستراتيجية الأميركية العالمية، لايمكن لها بحال الاستغناء عن الصناعة الاليكترونية اليابانية. وربما هذه الجملة وحدها هى التى أثارت اهتمام البنتاجون ودفعته لترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الانجليزية.

وقد قال العديد من الأميركيين، إضافة إلى ذلك، إن محتوى الكتاب ولهجته جاءت مشربة «بالقومية»، إن هذا إدعاء مخيف.. وحين سألتهم أن يفسروا ذلك، لم تتعد

إجاباتهم أن الكتاب جاء مشحونا بالوطنية، والشعور بالتفوق الأخلاقى. وأجبتهم بقولى «إن هذا ليس شعورا بالتفوق الأخلاقى، كان هدفى يتلخص فى زيادة التعاون الثنائى بين بلدينا وحين تكون أميركا على خطأ فمن الواجب أن تصحح مسارها».

وعلى آية حال، كانت آرائى دائما محلا للبس ولسوء الفهم، وذلك لأن ترجمة الطبعة المسروقة، جاءت سطحية مليئة بالأخطاء الفاضحة، علاوة على حذف بعض الأجزاء، ويبدو أن ذلك قد جاء من باب التعمد لتحريف وتشويه مواقفى.

فى اليوم الثانى من وجودى فى واشنطن أخبر بيت وليامز، المتحدث الرسمى للبنتاجون مؤتمرا صحفيا، أن وكالة الأبحاث المتقدمة لمشاريع الدفاع، قد حصلت على الكتاب مترجما. وأضاف، أن يابانيا قام بترجمة الكتاب، وبما أن المادة الأصلية اعدت للاستعمال الداخلى فقط، وليس للنشر العام، فليس فى عملنا مايعد انتهاكا لحقوق التأليف والنشر.

وسألتنى وسائل الإعلام الأميركية بدورها عما انتوى عمله إزاء ذلك، فأجبت سأبحث عن استشارة قانونية، فأنا أعرف الآن من أقاضى، وحيث إننى تعرضت لخسارة مادية من جراء ذلك، فعلى أن اطالب بالتعويض. فوفقا للتقارير، لقد بيعت النسخة من المخطوطة المسروقة بستمائة دولار للنسخة الواحدة. وفى سياتل وواشنطن كانت المكتبات العامة فى وسط المدينة، تقوم بإصدار نسخ بواسطة آلات التصوير وبيعها للقراء.. افلا يعد هذا انتهاكا لحقوق النشر والتأليف.

إعادة تحديد العلاقة اليابانية الأميركية:

ذكرت سلفا الدراستين الموضوعيتين، «تقرير يوينج» و«صنع فى أميركا»، وماطرحاه من نقاط الضعف فى الصناعة الأميركية، مع دعوتهما بضرورة تصحيح المسار إذا أرادت اميركا استعادة قدرتها على المنافسة الدولية. ومع أن تقرير يوينج يؤكد على العلاقة بين تحرير السوق اليابانية وزيادة جودة السلع اليابانية، فإن الولايات المتحدة تتهم اليابان بسلوك تجاري يتسم بالإجحاف. وخلال حوار مع محطة سى. بى أس التليفزيونية، سألنى صحفى موتور «إذن فأنت والسيد موريتانيا تقولان بأن على الولايات المتحدة أن تتعلم من اليابان؟!

واجبت: لا لم أقل ذلك، هل اطلعت على «تقرير بوينج» و«كتاب صنع فى أميركا»؟ انهما ممتازان. فالكثير من رجال الأعمال والعلماء الأميركيين يعرفون ماالذى ينبغى عمله. استمع إليهم. فهذه هى الطريقة التى يمكن للولايات المتحدة بواسطتها استعادة قدرتها.. لماذا لاتتعلمون من أنفسكم؟

ويبدو أن النذر اليسير من الأميركيين، بما فى ذلك رجال السياسة، قد اطلعوا على هذه النشرات، أو حتى علموا بوجودها.. فكل من قابلت من الأميركيين يعتقد جازما أن العجز التجارى الأميركى يرجع بالكامل إلى خطأ اليابان. إن اليابان تتحمل بالفعل جزءا من المسئولية فى خلل الميزان التجارى بين البلدين، وليست كل المطالب الأميركية مضللة أو غير منطقية. ومع ذلك، فكارلا هيلز، الممثلة التجارية، لم تجانب الصواب بصدد التلاعب فى العطاءات، والأوجه السلبية الأخرى فى السوق اليابانية، وعلينا نحن اليابانيين معالجة أوجه القصور هذه بشكل ايجابى. بالطبع، ليس لمجرد أن الولايات المتحدة تطالبنا بالتغير، فهذه الإصلاحات ستخدم مصالح المستهلك ودافعى الضرائب اليابانى اولا.

وكما أوضحت فى الفصول السابقة، فقد اظهر تقرير إدارة التخطيط الاقتصادى عام ١٩٨٩، أن الأسعار فى طوكيو تزيد بمعدل ٤٠٪ عنها فى نيويورك بما فى ذلك الأصناف الخاضعة لسيطرة الحكومة. والتخفيض السريع للأسعار سيسمح لجموع المستهلكين بالتقاط الأنفاس.

هناك ايضا تواطؤ مزمن بين البيروقراطيين من جهة، ورجال السياسة والصناعة فى اليابان من جهة أخرى. فتكاليف المشاريع العملاقة مثل خطوط القطارات الفائقة السرعة ومنشآت الموانى والمطارات تتضخم بنسب تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠٪ عبر المداولات السرية بين فئة قليلة من المقاولين العموميين. هذه الشركات تقتنص مئات الملايين من الدولارات من عقود العمل.. وتمنح بالتالى مبالغ ضخمة لرجال السياسة مقابل نفوذهم. ويجب على دافعى الضرائب اليابانيين، عدم التسامح إزاء هذا الاحتيال المتبادل الخفى.

لقد هاجمت منذ سنوات عديدة مضت رئيس الوزراء-تاناكا كاكوين، لأنه تورط فى عمل فاضح كهذا. ولذلك يجب تدمير هذا الاسلوب وتحطيمه، فتلك مسألة تقول فيها نعم لواشنطن ونحن نساعد بهذا القول الشعب اليابانى.

ولكن يظل على أميركا وحدها تخفيض عجزها التجارى. فخلال وجودى فى الولايات المتحدة، ظهرت الإحصاءات التجارية لشهر نوفمبر عام ١٩٨٩، لتبين اسوأ عجز تجارى لشهر واحد من العام. وقد اخبرت رجال السياسة الأميركية بأننى سأبذل قصارى جهدى لحث اليابان على اتخاذ إجراءات لفتح الأسواق، كما أننى سأناقش رفع المعوقات التجارية مع زملاء فى اليابان يعتنقون نفس الافكار، وضمنت وعدى هذا بالتحذير من أن «فتح الأسواق اليابانية أمام السلع الأجنبية فى ظل الظروف الراهنة سيعمل على تقوية الصناعة اليابانية».

وسواء استطاعت المنتجات الأميركية أن تربح فى المنافسة، تبعا لما تحب واشنطن أن تسميه «تسوية أرض الملعب»، فذلك يعتمد على الجهود الأميركية، ولكن قائمة العلاج تبقى مع ذلك فى «تقرير يوينج» «وكتاب صنع فى أميركا».

محاضرة عبر الباسفيك:

تحدثت فى الطبعة الأصلية لهذا الكتاب، التى ظهرت فى يناير، صراحة إلى الأميركيين. ويبدو أن بعضهم لم يكن مستعدا بعد، لتلقى هذه التعليقات المباشرة غير المصقولة مما أدى إلى انزعاجهم الشديد. ولكن يظل الحديث الصريح نقطة بداية طيبة لإعادة تحديد العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد وافق كل من قابلت من الأميركيين على الحاجة إلى اتصالات مباشرة. ولذلك اقترحت إنشاء منتدى فكرى ليتمكن المشرعون اليابانيون والأميركيون من مناقشة الشئون التجارية والزراعية والدفاعية.. إلى آخره، وأيضا من أجل العمل على تحقيق علاقة بناءة. فاللقاءات المنتظمة لرجال القانون وللبرلمانيين ستكون مثمرة للغاية، بل يمكن لهذا المنتدى إجراء ندوات تبث عبر وسائل الإعلام فى واشنطن.

كما أنه يمكن للمشرعين فى كلا البلدين، بالإضافة إلى المشاكل التجارية، إعادة فحص وتقييم معاهدة الأمن اليابانى الأميركى على ضوء الحقائق الراهنة.

فلا ينبغى أن يكون الخيار الوحيد الكل أو لاشىء، بمعنى الإلغاء أو إبقاء الحال على ماهو عليه بالنسبة إلى هذه الاتفاقيات غير العادلة. ولكن واشنطن مازالت تمانع تعديل الاتفاقية الحالية.

إننى اعتقد أننا أقوياء الآن ماليا وتقنيا بما يكفى لبناء قوة عسكرية دفاعية مستقلة. ولذلك فقد آن أوان التفكير فى انشاء حلف أمنى، يسمح لليابان بحرية القول بدرجة أكبر، وينبغى على الولايات المتحدة تقبل هذه الحقيقة. كما أن على اليابان أن تسهم بقدر أكبر فى وسائل الأمن المتبادل، ولهذا فعلى الممثلين المنتخبين فى كلا البلدين التحاور والتباحث فى هذا الأمر.

لقد أسهمت رحلتى إلى الولايات المتحدة فى تنقية الأجواء، وربما أكون قد كسبت قلة من المهتدين. فقد تفادينا المداهنة والعبارات الملتوية التى تواكب المباحثات الدولية عادة، واتجهنا من فورنا إلى لب الأمور باسلوب مثير ومقنع. وقد تحدثت ايضا خلال هذه الرحلة مع جمهور متفتح ويقظ.. وآمل أن يكون حوار الولايات المتحدة واليابان القادم على نفس الدرجة من التفهم والإثمار.

إصــدارات

يـافا للدراســات والأبحــاث

لعــام ١٩٩٠ - ١٩٩١

الكتـــــاب	السعر داخل مصر	السعر خارج مصر شاملا تكليف الشحن
عــام ١٩٩٠	جنيهات	دولارات
١ - جماعات الإسلام السياسى (ترجمة د. رفعت سيد أحمد)	٣	٦
٢ - المسيحية السياسية فى مصر (د. رفيق حبيب)	٣	٦
٣ - النوبة أرض العطر والذهب (ابراهيم فهمى)	٢,٥	٥
٤ - مَنْ يحكم فى السعودية (حسن أبو طالب)	٢,٥	٥
٥ - البابا شنودة: حوار جديد (د. محمد محرور)	١,٥	٣
٦ - ثورة المسلمين فى الضفة والقطاع (د. رفعت سيد أحمد)	٣	٦
٧ - خطاب الزمن الرمادى (تأليف: نبيل عبد الفتاح)	٥	١٠
٨ - الإسلام من العقل إلى النهضة (حسن الملطاوى)	٣	٦
عــام ١٩٩١		
٩ - اليابان لم تقل لا: صراع المستقبل بين الكبار (تأليف: شنتارو إيشهارا) (ترجمة: هالة العورى)	٥	١٠
١٠ - الثورة الإسلامية فى الجزائر: النص الكامل للبرنامج السياسى لجبهة الإنقاذ الإسلامية: إعداد مؤسسة يافا	٢	٤
١١ - المسيحية والحرب: قصة الأصولية الصهيونية الأمريكية والصراع على الشرق الإسلامى: (تأليف: د. رفيق حبيب)	٧	١٤

رقم الإيداع ٩١٣٠ لسنة ١٩٩١

القاهرة - ص.ب / ٨٠٦ المعادى - رمز بريدى / ١١٧٢٨
فاكسميلى رقم / ٣٩٠٤٢٥٠ / ٢٠٢ المعادى . ت / ٣٧٥٦٥٩٦
المراسلات البريدية والفاكسميلى باسم / د. رفعت سيد أحمد

هذا الكتاب

لهذا المؤلف

* شنتارو ايشهارا عضو بارز فى المجلس التشريعى اليابانى وأحد قيادات الحزب الليبرالى الديمقراطى فى اليابان.. وهو أحد أكثر الشخصيات شعبية فى اليابان من الناحية السياسية. وبالاضافة إلى أن كتابه الحالى قد وزع أكثر من مليون نسخة فى اليابان، فقد ألف العديد من الروايات الناجحة فى الأدب اليابانى.. إلى جانب ذلك فهو رجل رياضى يمارس رياضات اليخوت والرسم والتنس.

*هذا ويؤكد (المؤلف) بدقة وصراحة أن اليابان تتحرك نحو سيادة اقتصادية وتقنية، الأمر الذى لا يتفق ونهجها الحالى كقوة تابعة للولايات المتحدة الأميركية.. ويمضى المؤلف مطالباً أميركا بالتغلب على شعورها المرضى بالتفوق ومطالباً اليابان أن تدافع بحزم عن مصالحها.. وتلك هى قضية هذا الكتاب المهم.



الناشـــر